نموذج ترخيص

أنا الطالبة: نادية حسين حسن العش أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها:

واقع الضبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واستراتيجية مقترحة لتنميته وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: نادية العش

التوقيع: نادية

التاريخ: ١١/١/٢٠١٦

واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أَعضاء هيئة التدريس واستراتيجية مقترحة لتنميته وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية

إعداد

ناديا تحسين حسن العش

المشرف

الأُستاذ الدكتور صالح محمد الرواضية

قدمت هذه الأُطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

أُصول التربية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأُردنية

كانون أول، 2015 م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة: "واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أَعضاء هيئة التدريس واستراتيجية مقترحة لتنميته وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية".

وأُجيزت بتاريخ : 31 / 12 / 2015 م .

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور صالح محمد الرواضية أستاذ – المناهج والتدريس	....
الدكتور "محمد أمين" حامد القضاة أستاذ – أصول التربية	....
الدكتور محمد صايل الزيود أستاذ مشارك – أصول التربية	....
الدكتور نذير سيحان أبو أنعير أستاذ مشارك – أصول التربية (جامعة البلقاء التطبيقية)	....

الإهـــداء

إلى روح والدي الطاهرة...... من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء.

إلى والدتي ...... الينبوع الذي لايمل العطاء

إلى زوجي ورفيق عمري..... الشمعة التي أضاءت دربي

إلى من يسكنون القلب والروح والعين أبنائي.... فرح، عامر، باسل، أحمد

أحباب طفولتي وأصدقاء شبابي وسندي وملاذي.... أخواتي وإخواني.

إلى كل من لم يدخر جهداً في مساعدتي

أهدي بحثي هذا ثمرة جهدي

الباحثـــة

نـاديـا تحسين العش

الشكر والتقدير

من دواعي الفخر و الإعتزاز ان أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور صالح محمد الرواضية**، الذي أشرف على هذه الرسالة، ولم يبخل علّي بعلمه وجهده ووقته وملحوظاته الدقيقة، ولما بذل من جهد كبير في مساعدتي في إعداد هذه الأُطروحة ، ولما قدمه من عون ومساعدة وتوجيهات سديدة طالت كل جزء من أجزاء الرسالة، وأسهمت في إنجازها بالشكل الصحيح، والشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأُطروحة، ليسهموا في إنجازها بأفضل صورة.

الباحثة

نادیا تحسين حسن العش

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أَعضاء هيئة التدريس واستراتيجية مقترحة لتنميته وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية

إِعداد

ناديا تحسين حسن العش

المشرف

الأُستاذ الدكتور صالح محمد الرواضية

الملخص

هدفت الدراسة التعرُّف إِلى واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أَعضاء هيئة التدريس، وإِلى أَثر متغيريّ نوع الجامعة ونوع الكلية على مستوى الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة، كما هدفت إلى بناء استراتيجية تربوية مقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة وفق النظرية البنائية الوظيفية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي التحليلي التطويري، وتكَّون مجتمع الدراسة من جميع أَعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الأُردنية الحكومية والخاصة للعام الدراسي(2015/2014 م)، والبالغ عددهم (8823). وتكونت عينة الدراسة من (749) عضو هيئة تدريس، تم اختيارها بالطريقة الطبقية العشوائية، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتطوير أداة الدراسة (الاستبانه) المكونة من (42) فقرة، وتم التأكد من صدقها وثباتها.

أظهرت نتائج الدراسة تقديراً متوسطاً لواقع الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأردنية، ولدور هذه الجامعات، والأساليب التي تستخدمها لتحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة. إلى جانب ذلك أظهرت النتائج تقديراً مرتفعاً على محور الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأردنية. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضَّبط تعُزى إِلى نوع الجامعة، وذلك لصالح أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضَّبط تعُزى إِلى

نوع الكلية ولصالح الكليات الإِنسانية، ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضَّبط على محور الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأردنية. وبناءً على تلك النتائج، تم تطوير استراتيجية تربوية مقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي وفق النظرية البنائية الوظيفية.

في ضوء هذه النتائج تم اقتراح عدد من التوصيات، كان من أَهمها: ضرورة تبني الاستراتيجية المقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية.

الكلمات المفتاحية: الضَّبط الاجتماعي، الجامعات الأردنية، النظرية البنائية الوظيفية.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

مقدمة :

الضبط الاجتماعي سمة ملازمة لكل المجتمعات الإنسانية، ُوجد في مرحلة متقدمة من تشكيل التجمعات الإنسانية لضبط تجمعاتهم، وتنظيم قواعد التوافق بين معايير الفرد الذاتية والقيم الاجتماعية، كما يعتبر أحد النظم الاجتماعية القديمة التي عرفها الإنسان القديم، واتخذ لتحقيقه الكثير من الوسائل والأَساليب ووضع بعض القواعد والمعايير اللازمة التي تحدد سلوك الفرد، كما قام بإيقاع الجزاء والعقاب لمن خالفها.

ويُ مثل الضَّبط الاجتماعي واحداً من أَهم النظم الاجتماعية التي اهتم بها علماء الاجتماع وعلماء النفس، عند دراستهم للسلوك الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيه، لاسيما إِذا اعتبرنا أَنهُ ُعد ضرورة أَساسية لبقاء الإِنسان الذي يتأَثر سلوكه بالغرائز المتعددة وميوله أَحيانا للظلم والعدوان.إِن عملية الضَّبط الاجتماعي عملية لها دورها القوي في توفير الرقابة على أعضاء المجتمع حتى يصل كل فرد من أفراد المجتمع إلى الرقابة الذاتية على سلوكه وتصرفه في مختلف جوانب حياته، وبذلك يسود المجتمع صفات وسلوكيات إِيجابيه تُحقق أَهدافه (طهطاوي ورزق، 2005).

وقد تطورت الضوابط الاجتماعية بتطور المجتمعات البشرية، وكانت على الدوام إِلزامية للفرد والمجتمع، فالفرد لم يكن حراً في أعماله وأفعاله، بل ظل محاطاً بقيود وضوابط تحدد سلوكه وتضبطه وقد اختلفت هذه الضوابط باختلاف المجتمعات وتطورت أَحياناً وتعثرت أَحيانًا أُخرى، فما يقبله مجتمع في مرحله

تاريخية معينة، قد يغدو بعد فترةعائقًا أَمام حريته وإِبداعه في المجتمع نفسه، فيبدأ أَفراد المجتمع بتعديله أَو تغييره، ليتلاءم مع طبيعة المكان والزمان للفترة التاريخية الجديدة(العنزي، 2008).

وقد دَخل مفهوم الضَّبط الاجتماعي للعلوم الإنسانية في بداية القرن العشرين، حيث أظهرت الدراسات والبحوث، العلاقة بين الفرد والنظام الاجتماعي الموجود فيه، وكيفية تقبل الناس للأَساليب التي يتم بها. فالنظام الاجتماعي في أَي مجتمع خاضع لقوانين وأنظمة وتعليمات ولكنها عرضة للتغير وهي عرضة أيضاً لخروج الناس عليها، مما سيؤدي إلى وجود خلل في النظام الاجتماعي وانحرافات أَو فساد، مما يستدعي تدخل القوى المتعددة لضبط المجتمع واستقراره لتعلم الفرد الالتزام والطاعة من خلال الحرمان من الحق في احتلال بعض المراكز والأَدوار (الجعنيني، 2009).

وتتباين المجتمعات البشرية وتختلف فيما بينها في المرجعية والأُسس التي تستمد منها القواعد والنظم الموجهة لسلوك الأَفراد، فتراوحت بين القانون، والعرف، والعادات والتقاليد، والدين، والأَخلاق، والتربية، وقد سعت تلك المجتمعات لتكوين نظام اجتماعي للمحافظة على أَمن وحياة الأفراد واتبعت أَساليب ووسائل مختلفة من خلال مؤسسات الضَّبط الاجتماعي للمحافظة على الكيان الاجتماعي للمجتمع (البكر، 2001).

وبالاستناد إلى النظرية البنائية الوظيفية، فإن المجتمع نسق يتألف من عدد من الأَجزاء المترابطة أو (البُنى)، وأن كل أجزاء النسق متساندة ويدعم بعضها البعض، وتستمد البنائية الوظيفية نظرتها إلى المجتمع في تصورها للوظائف الجسم الحي داخل البناء الكلي للكائن الحي.

ويقوم النظام الاجتماعي على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الأجزاء، وأن أي تغير يحدث في أَي جزء من أَجزاء المجتمع يصاحبه بالضرورة تغير مماثل في الأجزاء وفي النظم الأُخرى وفي المجتمع كَكُل (لطفي والزيات، 1999).

وهذا ما ستقوم عليه الدراسة من خلال النظرةإِلى المجتمع وما يتبعه من مؤسسات اجتماعية كأَنساق مفتوحة تتفاعل فيما بينها في إِطار علاقة تأثيرية تبادلية، فالضَّبط الاجتماعي مسؤولية مجتمعية تساهم فيها التربية؛ المقصودة وغير المقصودة، القانون، والدين، والعرف، والعادات والتقاليد،والَرأْي العام.

وتُعتبر الجامعة المؤسسة الاجتماعية التربوية العلمية الثقافية التي أوجدها المجتمع من اجل تحقيق أهدافه وغاياته من خلال إيجاد وسط منظم يساعد على تنمية شخصية الفرد من جميع جوانبها الجسمية والعقلية، والانفعالية، والروحية بشكل متكامل ومتوازن، تمكنه من اكتساب القيم والاتجاهات والمعارف والأنماط السلوكية التي تجعله فرداً سوياً، تحميه من الانحراف والفساد والخلل القيمي التي أوجدته عوامل الهدم في المجتمع (العاجز، 2007).

وتمارس الجامعات الأُردنية دورها كمؤسسات تربوية واجتماعية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي للطلاب، من خلال العمل على غرس روح الانتماء والولاء للوطن، والتأْكيد على أَهمية التمسك بتعاليم الدين والأَخـــلاق، وتعويد الطلاب على ممارسة قيم المجتمع، وتوضيح مفاهيم وقيم الضَّبط الاجتماعي وغير ذلك، كما أَنـــها تستخدم طرق وأساليب تعتمد على المناقشة والحوار، الإِرشاد، التوعية والتوجيه، وفـــــــــرض العقوبات، والإِجراءات التأْديبية، وغرس روح الضَّبط الذاتي لدى الطلاب وغير ذلك من الأَساليب الإِرشادية والوقائية والعلاجية.

وقد تم في إِطار الدراسة الحالية الإفادة من النظرية البنائية الوظيفية التي تقوم على أَساس أَن مظاهر المجتمع وحدة متماسكة متسقة، والضَّبط الاجتماعي هو عبارة عن نسق متكامل يحتوي على أَنساق وأن هناك تأْثير متبادل بين الجُزء والكُل، وتمُثل الجامعات أَحد الأَنساق المهمة في المجتمع الإِنساني التي يكتسب منها الطلبة المعايير الاجتماعية والقواعد السلوكية التي تؤدي إلى الضَّبط الاجتماعي، وعليه فقد

ومن خلال مراجعة الباحثة للأَدب النظري المتصل بالموضوع، والدراسات السابقة، والتي ناقشت موضوع الضَّبط الاجتماعي، وعلاقته بعدد من المتغيرات، فقد وجدت أن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع _ سواء أكانت العربية أَم الأَجنبية_ قليلة نسبياً، كما أنه – وفي حدود علم الباحثة – لم تجرِ أية دراسة لبناء أو تطوير استراتيجية للضبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية وفقاً للنظرية الوظيفية البنائية، وإِلى جانب ذلك فإن الأَدب النظري لم يتناول هذه المشكلة في الإِطار الذي تقدمه الدراسة الحالية، التي جاءت للتعرف على دور الجامعات الأُردنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي للطلاب، وعلى الأَساليب التي تستخدمها لتحقيق الضَّبط الاجتماعي، ومن ثم الكشف عن الصعوبات التي يمكن أَن تحد من دور الجامعات في تحقيق الضَّبط الاجتماعي المناسب للطلبة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تُعد الضوابط الاجتماعية التي تستخدمها المجتمعات لضبط سلوك أَفرادها انعكاساً لما يسود في تلك المجتمعات من أَنظمة، ولكل مجتمع ضوابطه وأَساليبه لتحقيق الضَّبط الاجتماعي، وفي ظل انتشار ظاهرة العنف في الجامعات، فإن هناك حاجة إلى التعرف على واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية، وعلى دور الجامعات في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى طلبتها، والأَساليب التي تستخدمها لتحقيق

الضَّبط الاجتماعي، وأهم المعيقات التي تحد دون تحقيق الضَّبط الاجتماعي، وذلك لمواكبة التغيرات الاجتماعية السريعة والمستمرة، مما يشكل عبئاً جديداً على مؤسسات الضَّبط الاجتماعي الرسمية، وغير الرسمية.

وقد أَشارت العديد من الدراسات الأُردنية إِلى تزايد ظاهرة العنف في الجامعات الأُردنية وربطت هذه الظاهرة بالعديد من العوامل. مثل دراسة أَبو إنعير والعدوان (2011) والتي أشارت إِلى تنامي ظاهرة العنف بدرجة عالية. كما أَشارت إلى دور كل من الأُسرة والمدرسة والمجتمع في الحد من تنامي هذه الظاهرة وإِلى التكامل بين مؤسسات المجتمع. ودراسة محافظة (2014) لمعرفة الوافع الكامنة وراء ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة.

تتحدد مشكلة الدراسة في تعّرفُ واقع الضبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأردنية واقتراح استراتيجية مناسبة لتنميته وفق النظرية البنائية الوظيفية، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1) ما واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
2) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **($\alpha \leq 0.05$)** في مستوى الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أَعضاء هيئة التدريس تعزى إلى نوع الجامعة (حكومية، خاصة)، ونوع الكلية (علمية، إنسانية) ؟
3) ما الاستراتيجية المناسبة لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنيةوفقاً للنظرية البنائية الوظيفية؟

4) ما درجة ملاءمة الاستراتيجية المقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية من وجهة نظر الخبراء التربويين؟

أَهداف الدراسة

سعت هذه الدراسةإِلى تحقيقِ الأَهداف الآتية:

1. التعرف إلى واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أَعضاء هيئة التدريس.

2. التعرف إلى طبيعة الفروق في مستوى الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية وفق متغيري نوع الجامعة (حكومية، خاصة)، ونوع الكلية (علمية، إنسانية).

3. اقتراح استراتيجية لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية وفق النظرية البنائية الوظيفية.

4. التعرف إلى درجة ملاءمة الاستراتيجية المقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية من وجهة نظر الخبراء والمختصين.

أَهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يأتي:

1) **الأَهمية النظرية:** من المُؤمل أن تشكل هذه الدراسة إِضافة جديدة إلى الدراسات والبحوث المنشورة في مجالها.

2) **الأَهمية التطبيقية:** في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج ُؤمل أَن تفيد الميدان التربوي في الأُمور الآتية:

أ- تطوير وتفعيل دور الجامعات في تنمية الضَّبط الاجتماعي لدى طلبتها.

ب- تحديد الأَساليب الإِيجابية التي ينبغي استخدامها في الجامعات لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى طلبتها.

ت- أن تفيد الجامعات الأُردنية من الاستراتيجية التي طورتها الباحثة بهدف تنمية الضبط الاجتماعي لدى طلبتها.

تعريف مصطلحات الدراسة

فيما يأتي تعريف لمصطلحات الدراسة:

الضَّبط الاجتماعي:يُ عرَّف الضَّبط الاجتماعي اصطلاحاً على أَنه: "القوى التي يمارسها المجتمع على أَفراده، والطرق والمعايير التي يفرضها والإِشراف على سلوكهم وأَساليبهم في التفكير والعمل، وذلك لضمان سلامة البنيان الاجتماعي، والحرص على أَوضاعه ونظمه والبعد عن عوامل الانحراف" (طهطاوي ورزق، 2005، ص401)**ويُ عرف الضَّبط الاجتماعي إِجرائياً بأنه:** مجموعة الإِجراءات والأَساليب التي تقوم بها الجامعات الأُردنية، بهدف فرض النظام الاجتماعي والقيمي لتحقيق ضبط وتوافق الطلبة مع معايير وقيم المجتمع الأُردني، بهدف تحقيق التماسك الاجتماعي والمحافظة على استقراره.

الاستراتيجية: تَعُرَّف اصطلاحاً على أَنَّها "تصور طويل الأمد لما ستكون عليه المنظمة في المستقبل، تشمل الأهداف والسياسات والخطط الرئيسة وتبني طرق العمل وتوزيع المواد الضرورية لتنفيذ هذه

الأهداف، كما تتضمن أسلوب التحرك لمواجهة التهديدات البيئية آخذةً بعين الاعتبار نقاط القوة والضعف في المنظمة سعياً لتحقيق الأَهداف الاستراتيجية" (همشري، 2013، ص297). **وتعُرَّف الاستراتيجية إِجرائياً على أَنها:** خطة عمل محددة الأَهداف والغايات والوسائل تستند إلى النظرية البنائية الوظيفية يمكن من خلالها تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة الجامعات الأُردنية.

النظرية البنائية الوظيفية: وتعُرَّف اصطلاحاً على أَنَّها: "رؤية سوسيولوجية ترمي الى تحليل ودراسة بنى المجتمع من ناحية والوظائف التي تقوم بها هذه البنى من ناحية اخرى"(زروق، 2012). وترجع تسمية **النظرية البنائية الوظيفية** إلى استخدامها لمفهومي البناء **(Structure)**، والوظيفة **(Function)** في فهم المجتمع وتحليله، ومن خلال مقارنته وتشبيهه بالكائن العضوي أو الجسم الحي؛ **يُقصَد بالبناء الاجتماعي (Social Structure):** مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية، فثمَة مجموعة أَجزاء مرتبة متسقة تدخل في تشكيل الكُل الاجتماعي، وتتحد بالأشخاص والزمر والجماعات وما ينتج عنها من علاقات، وفقاً لأدوارها الاجتماعية التي يرسمها لها الكُل، وهو البناء الاجتماعي. **كما يُقصد بالوظيفة الاجتماعية (Social Function):** ذلك الدور الذي يسهم به الجزء في الكُل (عبد المعطي، 1998، ص104).

وتعُرَّف النظرية البنائية الوظيفية إِجرائياً: بأنها منهج وإِطار نظري تنطلق منه هذه الدراسة في النظر إِلى الضَّبط الاجتماعي كوحدة متماسكة يتأَلف من عدد من العناصر المترابطة والمتفاعلة فيما بينها في إِطار تكاملي.

حدود الدراسة ومحدداتها:

اشتملت الدراسة على الحدود والمحددات الآتية :

الحدود البشرية: اقتصر تطبيق هذه الدراسة على أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأُردنية الحكومية والخاصة.

الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفصل الثاني للعام الدراسي (2015/2014).

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على الجامعات الحكومية والخاصة في المملكة الأُردنية الهاشمية.

- تتحدد نتائج هذه الدراسة بالخصائص السيكومترية لأداة الدراسة التي أُعدت لهذا الغرض.
- يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة على المجتمعات المشابهة لمجتمع هذه الدراسة.

الفصل الثاني

الإِطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل الحديث عن جمع الأدبيات المتصلة بموضوع الضَّبط الاجتماعي، وتوضيح مفهومه، وأَهميته، وأَهدافه، وأَنواعه، ووسائله، والنظريات المفسِّرة له، وعرضاً مفصلاً للنظرية منطلق الدراسة الحالية وهي النظرية البنائية الوظيفية، وعرض أَهم ما كتب حول موضوع الضَّبط الاجتماعي من دراسات وبحوث علمية، كما يتناول هذا الفصل عرضاً للدراسات ذات العلاقة بموضوع الضَّبط الاجتماعي، والاستراتيجيات المقترحة حول الضَّبط الاجتماعي والتي أُجريت على المستويات المحلية والعربية والعالمية. ومن هنا تم تقسيم هذا الفصل إلى قسمين هما: الإِطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً : الإِطار النظري

يتناول الإطار النظري الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي تضمنت عدة محاور رئيسية: مفهوم الضَّبط الاجتماعي، ودور الجامعات في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى طلبتها وفق النظرية البنائية الوظيفية.

مفهوم الضَّبط الاجتماعي

يُعد موضوع الضَّبط الاجتماعي من الموضوعات التي تناولها العلماء والمفكرون، واهتم بها علماء التربية والاجتماع وعلم النفس لصلته الوثيقة بتنظيم المجتمعات وحياة الأَفراد داخل هذه المجتمعات. ولا يزال موضوع الضَّبط الاجتماعي يعاني من بعض الخلط والغموض، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إِلى اختلاف

العلماء أنفسهم في مسألة تحديدهم لمفهوم الضَّبط الاجتماعي، وعدم اتفاقهم على تعريف واضح محدد له، وكذلك عدم اتفاقهم على ميدان الضَّبط الاجتماعي وحدوده بوصفه عملية تنطوي على كثير من المضامين والمفاهيم التي تؤثر في تحديد أبعاده ووظائفه بالنظر إلى أُسسه ومجالاته النظرية والعملية (عالي، 2009).

وتتدرج مسائل الضَّبط الاجتماعي ضمن أُطر نظرية ومعرفية واسعة وممتدة، تشمل عمليات التنشئة والأُسرة والقانون والعرف والعادات والتقاليد، وجملة النظام المعياري في المجتمع، وهدف الضَّبط الاجتماعي هو الوصول إلى اتساق بين سلوك الفرد والمعايير القيمية الأساسية في المجتمع، وعندما يخرج الإِنسان عن ذلك النمط من المعايير القيمية ينحرف عن مسار السوية والاستقامة، ويدخل ضمن أنماط الفعل المنحرف (الأخرس،1997).

ظهر مفهوم السيطرة الاجتماعية، أَو الرقابة الاجتماعية، أَو الضَّبط الاجتماعي نتيجة التعايش البشري، وقد تمثل دور هذه الرقابة أو السيطرة أو الضَّبط في الحفاظ على هذا التعايش وللحفاظ على تماسك واستمرار هذه المجتمعات، وسواء كانت هذه السيطرة مقصودة أم غير مقصودة إِلا أَنها أَدت إِلى تنظيم العلاقات الإِنسانية بين البشر (Lianos, 2003).

كما يُعتبر مفهوم الضَّبط الاجتماعي من أَكثر المفاهيم استخداماً في علم الاجتماع الحديث منذ أن ظهر في العقد الأخير من القرن التاسع عشر في كتابات عالم الاجتماع الأمريكي "ادوارد روس"(Ross)، وهو قديمٌ قِدم الفكر الإِنساني، فقد عالجه المفكرون والفلاسفة تحت مسميات مختلفة، حيث تناوله أَفلاطون مثلاً في كتابه "الجمهورية" كما تناوله "ابن خلدون" في مقدمته في القرن الرابع عشر الميلادي، كما تناوله فلاسفة العقد الاجتماعي من أَمثال" توماس هوبز"، و"جان جاك روسو"، و"جون لوك"، ولم تَخلُ مؤلفات رواد

علم الاجتماع من تناولها لهذا الموضوع، حيث أَن موضوع الضَّبط الاجتماعي كان المحور الأَساسي الذي يدور حوله علم الاجتماع الغربي (القصاص، 2006). وقد حظيت فكرة الضَّبط الاجتماعي باهتمام كثير من الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين تحت مسميات مختلفة مثل الأخلاق والعرف والدين والقانون أَو حتى اسم الضَّبط ذاته (السمري، 2003).

ويعتبر ابن خلدون من أوائل من أشار لمفهوم الضَّبط الاجتماعي في مقدمته بصورة أَكثر وضوحاً وتحديداً بقوله: إِن هذا الاجتماع إِذا حصل للبشر وتم عمران العالم بهم فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض، من العدوان والظلم ويكون ذلك الوازع واحداً منهم يكون له الغلبة والسلطان حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان" (ابن خلدون،1986،ص43). كما اعتبر ابن خلدون: "أَن الاجتماع الإِنساني ضروري ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإِنسان مدني بالطبع أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم وهو معنى العمران" (ابن خلدون، 1986، ص41).

ويعتبر إِميل دروكايم (E. Dorkhaim) أن الضمير الجمعي (Conscience Collectine) وسيلة لكبح الأَشخاص، وذلك من خلال الممارسة المباشرة للقوة التي تحكم التفاعل، لهذا فإن الوظيفة الأَساسية للنظم الاجتماعية مثل: الأُسرة، والزواج وغيرها، هي زيادة قوة الكبح للضمير الجمعي، كما أَن هذه النظم هي أَساساً وسائل للضبط الاجتماعي، ويظهر الضَّبط الاجتماعي بوضوح في المجتمعات الصغيرة المتجانسة، حيث نجد أَن تناغم السلوك تدعمه حقيقة أَن خبرة التنشئة الاجتماعية تكون واحدة بالنسبة لكل أفراد المجتمع، فالمعايير الاجتماعية تميل لأَن تكون متناغمة بالنسبة لكل الأَفراد وتدعمها بقوة التقاليد، والضَّبط الاجتماعي في مثل هذا المجتمع يعتمد بصورة أَساسية على العقاب الذاتي للنفس (تأنيب الضمير). وكما هو الحال في

المجتمعات البسيطة نجد أَن الخوف من الطرد من العائلة واستهجان الأَصدقاء والجيران عادة ما يكون ملائماً لكي يجعل الفرد المنحرف يتراجع عن سلوكه بنفسه. أَما بالنسبة للمجتمعات المعقدة غير المتجانسة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أَن الضَّبط الاجتماعي يعتمد بصورة كبيرة على المعايير المشتركة، مثل القانون، فمعظم الأَفراد يتصرفون بطريقة مقبولة اجتماعياً بالرغم من التنوع الكبير في السكان، ونقص الاتصال المباشر بين القطاعات المختلفة في المجتمع، وغياب القيم المتشابهة والاتجاهات ومستويات السلوك، والصراعات التنافسية بين الجماعات ذات المصالح المختلفة، إلا أن ذلك من شأْنه أَن يزيد الحاجة إِلى الأساليب الرسمية للضبط الاجتماعي (القصاص، 2006) .

وقد تعرض عدد كبير من الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين لمسأْلة الضَّبط الاجتماعي، ولكنهم استخدموا هذا المصطلح بمفهومه الواسع واستعملوا مسميات أُخرى له ووصفوه بالقانون، أَو بالدين أَو العرف أَو الأخلاق. وقد عالج الرواد الأوائل هذا المفهوم من عدة نواحي وعرفوه تعريفات عديدة:

1. فمن الناحية الواقعية عَرَّفه روس (Ross) بقوله: "أَنه سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة". أما دوركايم (Durkheim) فيرى أن الضَّبط الاجتماعي لا يتعلق بالفرد ذاته وأَنه ليس مفروضاً من الخارج، بل هو جزء من الموقف العام الذي يمثله (ناصر، 2004، ص167).

2. من الناحية السيكولوجيةفي عُرِّف لومي (Lomy) مفهوم الضَّبط الاجتماعي بأنه:" مجموعة من الحيل النفسية التي تستهدف الضَّبط السَّيْكولوجي الذي يمكن وصفه بأَنه منهج رمزي إنساني، في مقابل استخدام منهج القوة الفيزيقية" (ناصر، 2004، ص167).

3. أما من الناحية المثاليةفي عُرِّف لانديز (Landis) الضَّبط الاجتماعي بأَنه: "مجموعة من العمليات

التي تجعل الفرد مسؤلاً أَمام جماعته، والتيي ُ قام عن طريقها التنظيم الاجتماعي ويتدعم، وتتكون به شخصيته الإنسانية، ويتحقق نظام اجتماعي أَفضل للجماعة" (ناصر، 2003، ص150).

ويعرَّف الضبط الاجتماعي لغوياً في معجم "لسان العرب" **الضَّبْطُ:** " لزوم الشيء وَحْبُه، والضَّبْطُ لزوُم شيء لايفارقه في كل شيء، وضَبْطُ الشيء حِفْظُه بالحزم، والرجل ضابِطٌ أَي حازٌم شديد البطشِ والقوَّة والجسم (ابن منظور، د.ت، ص340). كما يعرَّف بأَنه: "عبارة عن القوى التي يمارسها المجتمع على أَفراده، والطرق والمعايير التي يفرضها والإشراف على سلوكهم وأَساليبهم في التفكير والعمل، وذلك لضمان سلامة البنيان الاجتماعي، والحرص على أَوضاعه ونظمه والبعد عن عوامل الانحراف" (سمرين، 2005، ص34). كما يعرَّف: "بأَنه العمليات أَو الإِجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما، أَو جزء من المجتمع لرقابة سلوك الأَفراد فيه والتأكد من أَنهم يتصرفون وفق المعايير، والقيم، أَو النظم التي رسمت لهم" (البكر، 2001، ص251). وقد عرَّفه (هولنج شيد) المشار إليه في ناصر (2003،ص150) بأَنه: "تلك الممارسات والقيم الملزمة، التي تحدد علاقات شخص معين ببقية الأَشخاص، والأَشياء والأَفكار والجماعات والطبقات، ثم بالمجتمع كله". كما عرَّفه "جورج جورفيتش" المشار إليه في القصاص (2006، ص234) بأَنَّه: "مجموعة النماذج الثقافية والرموز الجمعية والمعاني الروحية المشتركة والقيم والمثل وكذلك الأَفعال والعمليات المتصلة بها مباشرة والتي يستطيع بها المجتمع والفرد أَن يقضي على الصراع والضيق الحاصلين داخله عن طريق اتزان مؤقت وأَن تتخذ خطوات نحو جهود مبتكرة ذات آثار فعالة". كما عرَّفه (بوتومور) المشار إليه في عبد الهادي (2002، ص169) بأَنَّه: "مجموعة القيم والمعايير التي من خلالها، وبواسطتها، تصفية التوترات والصراعات التي تنشأُ بين الأَفراد حتى يمكن تحقيق التماسك بين الجماعات وتسهيل إِجراءات التواصل بينها"، كما عُرِّفَ الضَّبط الاجتماعي بأَنَّه: "مجموعة الإِجراءات والأَساليب التي

تقوم بها وسائل الضَّبط داخل المجتمع بهدف فرض النظام الاجتماعي والقيمي على أَفراد المجتمع، وحمايتهم من الاتجاه للانحراف" (الجريتلي، 2011، ص941). وأخيراً فقد عرَّف "تشارلز كولي" المشار إليه في القصاص (2006،ص423) الضبط بأَنه: "ضَبْط المجتمع لنفسه والذي يتم من خلال عملية التنظيم والخلق وليس بواسطة فرد أَو أَفراد معزولين".

وترى الباحثة أنه بالرغم من تعدد التَّعريفات لمفهوم الضَّبط الاجتماعي،إِلا أَنها تشُير في مجملها إِلى أَنَّ الضَّبط الاجتماعي يعتبر العملية التي يستخدمها المجتمع لتنظيم سلوك أفراده، للوصول إلى الامتثال للقواعد والمعايير والقيم التي يفرضها المجتمع، وذلك من خلال اجراءات مقصودة أو غير مقصودة، وفرض الرقابة على سلوكهم للتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم التي وضعها ضمن نماذج ثقافية خاصة، بهدف فرض النظام عليهم ومنعهم من الانحراف. والضبط الاجتماعي هو نظام اجتماعي متكامل له بناء، ويؤدي وظيفة تتمثل في تحقيق التماسك والتوازن والاستقرار للمجتمع، وهذا يشكل الإطار النظري للدراسة الحالية في تنمية الضبط الاجتماعي في الجامعات الأردنية من منظور بنائي وظيفي.

ضرورة الضَّبط الاجتماعي

الضَّبط الاجتماعي ضرورة لازمة لاستقرار النظم والمؤسسات الاجتماعية ولضمان استمرار فاعليتها، على صورة تحفظ الشكل البنائي والهيكل الوظيفي للجماعة وفئاتها وطوائفها. وهذه الضرورة تنبثق من طبيعة الأَنساق الاجتماعية، فلكل مجتمع أَنساق خاصة تتفق مع القيم السائدة فيه، والموروثات الثقافية المنقولة إليه، وكل جماعة مهما صغر حجمها أَو كبر ترتضي بعض القواعد العامة والخاصة بها. حيث تقوم بالسيطرة على وسائل إِشباع الدوافع والميول الأَولية والتي لا تلبث أَن تكتسب صفة الديمومة والاستمرار والثبات

والجمود ما دامت قد أَصبحت لازمة للبنيان الاجتماعي؛ لتشكّل عاداتٍ اجتماعية، وآداب سلوكية عامة وتقاليد طبقية ومهنية وطائفية، ومن ثم تمثّل قوة إِلزامية عامة وشاملة ذات صبغة خلقية معيارية (ناصر، 2004).

وقد نشأَت قواعد الضَّبط الاجتماعي من خلال شعور الأَفراد بحاجتهم إِلى التعاون فيما بينهم من أَجل تحقيق مصالحهم وإِشباع احتياجاتهم الأَساسية والمتزايدة، فأَصبح لزاماً عليهم تنظيم علاقاتهم الاجتماعية وضبط النزعات الفردية التي تهدد أَمن الجماعة ومصالحها، وقد تطلب ذلك أَن يَتدخل المجتمعُ في جرم الأَفعال التي تتعارض مع مصلحة الأَفراد (الأَخرس، 1997).

ويرى ناصر (2004) أن كل تنظيم اجتماعي يقوم من الناحية الوظيفية بواجبين أَساسين هما:

– **الواجب الأَول:** العمل على قضاء الاحتياجات الأَولية وإِشباع الدوافع والميول والرغبات الأَساسية، مع القيام بنفس الوقت بفرض لون من الضَّبط والرقابة والسيطرة على الأَفراد في تعبيرهم وتلبيتهم لتلك الدوافع والميول والرغبات، مثل الحاجة الأَولية في الحُصول على الغذاء والمأَوى والرغبة الطبيعية في الإنجاب والإِنسال والحضانة وتربية الأَطفال. وبهذا يكون للأُسرة شكل وأَداة هامة للتنظيم الاجتماعي، لها وظائف متعددة: طبيعية وحياتية وتربوية واقتصادية، وفي نفس الوقت وفي نطاق هذه المنظومة الاجتماعية، تُستجاب الدوافع والاحتياجات والميول الأَولية أَو تُشبع الرغبات الطبيعية بطريقة غريزية فطرية، ويتم ذلك بطريقة منسقة، وفق عادات وطقوس وتقاليد اجتماعية .

– **الواجب الثاني:** ضبط سلوك الأَفراد والسيطرة عليهم وتعديل مواقفهم إِزاء ميولهم، وتجاه معاملاتهم بعضهم البعض. ومما يساعد على ذلك انطواء البنية الاجتماعية على عمليات وأَجهزة من شأْنها أَن تروضَ

الأَفراد والفئات، وتعودهم على تقبل ما يفرضه عليهم التنظيم الاجتماعي من قيود وضوابط منذ نعومة أظفارهم حتى مماتهم.

أَهداف الضَّبط الاجتماعي

يتضح من طبيعة عملية الضَّبط الاجتماعي، أَن للضبط أَهدافاً نبيلةً تتيسر عند تحقيقها استمرارية وثبات وطريقة حياة المجتمعات وفقاً للنهج المخطط له والمرغوب فيه من قبل غالبية أفراد المجتمع، وقد لخص مرسي (1990) أَهداف الضَّبط الاجتماعي فيما يأْتي :

1) تحقيق الثبات والتضامن والتماسك واستمرارية طريقة حياة جماعة أو مجتمع معين وفقاً للقيم الخلقية والمتعارف عليها في كل مجتمع.

2) التأْثير في سلوك الناس واهتمامهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة للحد من الانحرافات السلوكية.

3) حماية الجماعة ضد ما يهدد تكاملها وتماسكها ويضيف من توافقها، مع القيم السائدة والأنماط السلوكية المتعارف عليها.

4) تقويم الانحرافات الاجتماعية عن طريق الجبر والإِلزام التي تتميز بها الظواهر الاجتماعية، ذلك أَن الظواهر الاجتماعية ملومة لأَفراد الجماعات باعتبار أَنها ضابطة لسلوكهم.

5) الحفاظ على النظام الاجتماعي، باعتباره أَهم العوامل التي تعمل على تماسك المجتمع واستقراره.

6) ضبط سلوك الأَفراد، وتعديل مواقفهم إِزاء ميولهم ورغباتهم المتنافية مع قيم المجتمع .

وأَضاف العمر (2006)،عدداً آَخر من أَهداف الضَّبط الاجتماعي نذكر منها:

1) العمل على تحقيق الامتثال لمعايير وقيم الجماعة الاجتماعية لكي يشعر أَفرادها بشعور جمعي واحد يجمع بينهم كقاسم مشترك أعظم .

2) احترام الحق العام والخاص والنظام الاجتماعي، ومنع التجاوزات والخروقات الفردية ومعاقبة مقترفيها.

3) توزيع الفرص على الأَفراد بشكل عادل.

4) الارتقاء بالسلوك الاجتماعي لدرجة عالية من الالتزام بالقرارات الجمعية.

5) تحقيق الأَمن الاجتماعي.

6) إِقامة العدالة بين الناس.

وُيلخص جبارة الُمشار إِليه في الطهطاوي ورزق (2005، ص404−405)، أَهداف الضَّبط الاجتماعي على النحو الآتي:

أ. **أَهداف تربوية:** تتمثل في اندماج المعايير الاجتماعية من خلال التنشئة الاجتماعية؛ فالأُسرة التي توفق في أَدائها لعملية التنشئة الاجتماعية وفي إكساب أبنائها قيماً خلقية صالحة تستطيع أَن تحفظ أبناءها من الوقوع في الانحرافات والمشكلات الاجتماعية وبذلك تحقق أَسمى أَهدافها وهي الأَهداف التربوية.

ب. **أَهداف ثقافية:** تتمثل في تدعيم المفاهيم الثقافية السائدة في المجتمع والمحافظة عليها من الانحرافات، ويتم هذا التدعيم بصفة مستمرة حتى يظل عالقاً في أَذهان المجتمع، ينقلونه للأَجيال الجديدة التي يجب أَن تتسلح بقيم المجتمع تجاه أَي انزلاقات قد تضر بالمجتمع كَكُل،إِن الضَّبط الاجتماعي يعمل على تنقية وتطهير وتطوير وتنمية ثقافة المجتمع، وبذلك يحقق أَهداف ثقافية عديدة للطفل.

ج. **أَهداف أَمنية:** تتمثل في إِشاعة جو من الأَمن والأَمان في كافة أَنحاء المجتمع، ولا يتحقق ذلك إلا بالتوصل إلى الضَّبط الاجتماعي لأَنه يحفظ الأَسرة من التصدع ويوجد علاقات طيبة بين أَفرادها.

د. **أَهداف تنظيمية:** تسعى الأَهداف التنظيمية إِلى تبصير الأفراد بحقوقهم وواجباتهم في المجتمع، فإِذا تحقق هذا الهدف فإِنه يقضي على التسيب الذي قد يظهر، ويتحقق الانضباط الفردي الذي يُ ؤدي إِلى الانضباط الجمعي.

ه. **أَهداف نفسية:** يسعى الضَّبط الاجتماعي إلى تحقيق عدة أَهداف من أَهمها تحقيق الصحة النفسية للأفراد، وإِذا لم يتحقق هذا الهدف ساد المجتمع جو من الاضطراب والقلق، فالصحة النفسية للفرد أَساس لضبط سلوكه.

تصنيفات الضَّبط الاجتماعي:

يشتمل الضَّبط الاجتماعي على عدد من الأَنواع التي اختلف الباحثون في تحديد درجة تأْثيرها، وكيفية تصنيفها، إلا أَنها تعمل لتحقيق هدف واحد يتمثل في ضبط سلوك أَفراد المجتمع. وعلى الرغم من

اختلاف العلماء حول أَشكال وصور الضَّبط الاجتماعي، وصعوبة تصنيفها حيث أَنها تتداخل فيما بينها وتعمل كنسيج لتحقيق هدف واحد يتمثل في ضبط سلوك أَفراد المجتمع، وإِعادة المنحرفين إلى جادة الصواب، حيث يحقق كل شكل من أَشكال الضَّبط نوعاً من السيطرة سواءاً كانت بالصواب أَم بالعقاب أَم بالعمل بواسطة المؤسسات المختلفة، أَم بالقواعد التي تنظم الجزاءات التي تقرها مؤسسات الضَّبط الاجتماعي (الرشيدي، 2010). وقد تعددت التصنيفات فهناك من يصنف الضبط الاجتماعي إلى؛ رسمي وغير رسمي، إيجابي وسلبي، شعوري ولاشعوري،ونظراً لأَهمية أَنواع الضَّبط الاجتماعي فإِنه سيتم استعراضها على النحو الآتي:

- **الضَّبط الاجتماعي الرسمي**

يقوم المجتمع والهيئات الرسمية التي لها حق فرض الجزاءات إِلى فرض نوع من الجزاءات على كل من يخرج عليها من أَفراد المجتمع، عن طريق القوانين والتشريعات المختلفة، والأَنظمة الاجتماعية التي تلتزم بها الهيئات والمنظمات والجماعات المختلفة في شتى الفعاليات الاجتماعية (ناصر، 2004). ويتم هذا النوع من الضَّبط الاجتماعي بطريقة مقصودة وضمن المعايير السلوكية المحددة، خاصة القانون، كالشرطة والمحاكم الشرعية والسجون التي تجبر الناس على احترام القانون عن طريق الأَساليب الردعية الرسمية مثل: التوقيف أَو الغرامة أَو الحبس لأَولئك الذين يخالفون قوانين المجتمع (الرشيدي، 2010).

- **الضَّبط الاجتماعي غير الرسمي**

إِن المجتمع لديه آليات مجتمعية يمارسها على الأَفراد تقوم بتعزيز المعايير والقيم الاجتماعية مثل: السخرية والاستهزاء والازدراء لكل من ينحرف سلوكه عن الضوابط الاجتماعية، أَو الإطراء والاستحسان

والثناء لكل من يتماثل معها (العمر، 2006). وهي الضوابط الاجتماعية التي لا تنص عليها قوانين الدولة، بل تمُارَس بصورة تقليدية مستمدة سلطتها من القواعد المُتعارف عليها في تنظيم العلاقات بين الأفراد (ناصر، 2004). وتتمثل هذه الضوابط في مجموعة المظاهر والصور التي يعبر بها المجتمع عن استنكاره للفعل على شكل انتقاد شديد للفاعل والتشهير به أَو الابتعاد عنه أو مقاطعته اجتماعياً (العتيبي، 1995). وتعمل الضوابط غير الرسمية بصورة تلقائية في حياة الأَفراد دون الشعور بأَي ضغط أَو إِكراه، وتتضمن: المعتقدات، الرأْي العام، الإِيحاء الاجتماعي، العادات والتقاليد، والأَعراف (مرسي، 1990).

- **الضَّبط الاجتماعي الإِيجابي**

َيتمَثّل هذا النوع من الضبط الاجتماعي: "في مجموعة الطرق والأَساليب الإِيجابية؛ كالمدح، والثناء، والرضا الجمعي، والتقدير المادي، التي تدفع الأَفراد وتشجعهم على الالتزام والتمسك بالقيم والمعايير والأَنماط السلوكية المقبولة لجتماعياً " (الرشدان،1999، ص269).

- **الضَّبط الاجتماعي السَّلبي**

َيتمَثّل هذا النوع من الضَّبط الاجتماعي في: "ما تتخذه الجماعة من الوسائل والأَساليب السلبية التي يتم إِيقاعها على الأَفراد الذين يخرجون عن القيم والمعايير والأَنماط السلوكية التي ترتضيها الجماعة التي يعيشون فيها، وتؤدي إِلى الإِضرار أَو الإِخلال بالنظام" (الرشدان، 1999، ص270).

- **الضَّبط الاجتماعي الشعوري**

َيذكُر الرشيدي (2010) بأَنَّ الضَّبطَ الشعوري: "عملية توافق واعية مرنة من ذات مدركة واعية، حيث ينضبط الفرد إِرضاًء للمجتمع،ورغبةً في الحصول على الثناء والتقدير والمدح، وخوفاً من الجزاء والعقاب، واحتراماً للعادات والتقاليد والأَعراف والقوانين، ويحتاج هذا النوع من الضَّبط إلى مؤسسات رسمية تشُرف على تطبيقه: كالأُسرة، والمدرسة، والجامعات، وجماعات الرفاق". وينبع الالتزام بهذه الضوابط من الشعور بالرضا الذي يقدمه الآخرين، كَمُكافآت تعمل على تعزيز الالتزام بالضوابط الاجتماعيـــــــة (Groff, 2015).

- **الضَّبط الاجتماعي اللاشعوري**

ويُ سمى بالضَّبط الداخلي وهو تلقائي، يأْتي من داخل الإِنسان ويتم من خلال المبادئ والقيم الاجتماعية المغروسة في ذات الفرد من خلال تربيته وتنشئته الاجتماعية بواسطة مختلف مؤسساتها المقصودة وغير المقصودة، ويحتل الدين دوراً كبيراً في هذا المحور بما فيه من قيم اجتماعية وأَخلاقية (الجعنيني، 2009). ويتكوَّن هذا الضَّبط الشعوري من خلال تدوين المعايير في ضمير الفرد ومشاعره ووجدانه عبر التنشئة الاجتماعية الأسرية والدينية. مما يجعل الأَفراد حاملين دوافع ذاتية تساعدهم على التصرف الاجتماعي وكأنهم شخصٌ واحدٌ؛ أَي أَن يكون متوحد السلوك أَو مشابهاً لسلوك الجمع العام السائد في المجتمع (العمر، 2006). وتتكوَّن هذه الضوابط الداخلية نتيجة قبول الفرد للقيم الثقافية في المجتمع (كمدونة أخلاقية)، وعادة تتجلى في الشعور بالذنب أو الخجل (Groff, 2015)ويُ عد الضَّبط الشعوري من أَفضل أَنواع الضَّبط بسبب الطاعة الصادرة عن رغبة مما يسهل تطبيقه لأَنه لا يحتاج إلى مؤسسات رسمية

تشُرف على تطبيقه، بل َيصدر من داخل الفرد ورغبته وليس خوفاً من سلطة أَو قانون معين، ومثل هذا النوع من تحكمه عوامل مختلفة كالدين والعادات والتقاليد والأَعراف والقيم (الرشيدي، 2010).

خصائص الضَّبط الاجتماعي

إِن الضَّبط الاجتماعي في أَساسه ضَبْطٌ ذاتي من جانب المجتمع، فالمجتمع في الوقت نفسه هو ضابط ومنضبط لأَن له القدرة المستمرة على التجديد الذاتي للضوابط، ولعل من أَهم خصائص الضبط الاجتماعي، وكما ذكرها (الجعنيني، 2009) بالآتي:

1. أنه يتمثَّل في المسالك الاجتماعية التي تنير للأَفراد والجماعات كيفية الامتثال للمعايير والقيم وأَنماط السلوك المقررة أو المرغوبة.
2. يتضمن التوجيه المقصود وفق خطة منظمة وهادفة وليس بشكل تلقائي غير هادف.
3. يتضمن تحديد مجالات السلوكيات المقبولة والمرغوب فيها في المجتمع وفق عناصر ثقافته.
4. يتضمن فكرة العمل ووضع التصاميم المطلوبة للتكيف ومواجهة مختلف التحديات والأَزمات والضغوطات الداخلية والخارجية.
5. يعالج كافة الانحرافات، بهدف ضمان استقرار المجتمع و استمراريّة توازنه بصورة سوية.
6. تلازم عمليات الضَّبط الاجتماعي حياة الإِنسان بأَشكاله المختلفة، وهي مهمة لتنظيم المجتمع واستقراره وديمومة هذا الاستقرار، وتسعى إِلى الإِصلاح لاعتمادها على تشريعات مختلفة من قوانين وأَنظمة وتعليمات ومعايير تحارب السلبيات فهي قوة ُمؤَثِرة على الأَفراد والجماعات.

وسائل الضَّبط الاجتماعي

تعُد فكرة (التنظيم الذاتي) في المجتمع، العنصر الأساسي في الضَّبط الاجتماعي، فالمجتمع ُينظم نفسه من خلال الضَّبط الاجتماعي لأَفراده، وذلك من خلال آليات تنظيمية؛ هي وسائِل الضَّبط الاجتماعي ومؤسسات الضَّبط في المجتمع والتي تلتزم بتطبيق معايير الضَّبط التي وضعها المجتمـــــــــع (Janowitz, 2014). ويقصد بوسائِل الضَّبط الاجتماعي، المعايير التي يلجأْ إِليها المجتمع لحمل أَفراده وإِجبارهم على الامتثال للسلوك الاجتماعي المطبق المرغوب فيه (الجعنيني، 2009).

وقد حدد العالم "روس" وفق ما ذكره ناصر (2003)، أَهم وسائل الضَّبط الاجتماعي في المجتمعات البشرية ومنها: (لَرأْي الَعام، القانون، الدين، التربية، العادة الجماعية، القيم الاجتماعية، الُمثُل العليا الشخصية، الشَعائر والطقُوس، التنوير والتثقيف).

وتقوم وسائل الضَّبط الاجتماعي داخل البناء الاجتماعي بعدِةوظائِ ف مثل: جعل المعايير والقيم الاجتماعية مقبولة من قبل الأَفراد وذلك عن طريق مكافآت اجتماعية للأَفراد المتمثلين لها، وضع عقوبات معنوية للرافضين لها أَو للخارجين عنها، مساعدة الأَفراد في التماثل السلوكي داخل المجتمع، ومنح السلطات الرسمية نفوذاً لممارسة واجباتهم السلوكية فيإِ َلزام الأَفراد بإطاعة القوانين واللوائح الدستورية (العمر وآخرون، 2004). كما تعُتبر وسائل الضَّبط الاجتماعي، الأدوات المستخدمة في الحفاظ على استقرار وديمومة ورقي النظام الاجتماعي، فالنظام الاجتماعي غالباً ما يتعرض إلى العديد من الأخطار والتحديات الناجمة عن اختلال العلاقات الإِنسانية مميُ هدد أَمن وسلامة المجتمع، وتعُد وسائل الضَّبط الاجتماعي بمثابة الصيغ الإِجرائية للحد من ظواهر الانحراف والجريمة وتمكن المؤسسات من أَداءوظائِ فها الاجتماعية بطريقة ايجابية

وفاعلة، فإذا كانت وسائل الضَّبط الاجتماعي ضعيفة وغير حازمة في معاقبة المسئ لإرشاده إلى الصواب فإن المجتمع يكون عرضة للتحلل والتمزق والفساد (الحسن والأحمد، 2005)، وفيما يأْتي استعراض **لأَهم** وسائِل الضَّبط الاجتماعي:

أولاً : الدِّين (Religion):

كان من أَوَّل إِشارات الضَّبط الاجتماعي للإِنسان هو نَهيُّ الله سبحانه وتعالى أَبينا آدم عليهِ السَّلام من الاقتراب من الشجرة، قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾ (سورة البقرة، آية 35)فلما كان منه عليه السلام من أكله الشجرة التي نُهيَّ عنها، أُهبِطَ إلى أَرض الشَّقاء والتعب، قال تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾(سورة البقرة،آية 38). فالضَّبط الاجتماعي أَساسٌ رئيس في خلقِ الخلق، وعليه يدور محور الابتلاء والامتحان في الحياة الدَّنيا. يُعتبر الدِّين من أَهم وأَقوى الأَساليب الاجتماعية الفاعلة في ضبط وتنظيم الأفراد والجماعات وفي حفظ المجتمع وضمان استقراره**ويُعَرَّف الدِّين بأنَّه:** "نظامٌ موحد للمعتقدات والممارسات المتعلقة بالأَشياء المقدسة أَي الأشياء التي يتعين تجنبها وتحريمها"، ووظيفة المعتقدات والممارسات السائدة في مجتمع معين هي التوحيد بين أولئك الذين يُؤمنون بها (الزامل، 2004، ص10).

ويذكر "دوركايم" المُشار إليه في الخريجي(1990، ص33) تعريفاً للدِّين: "بأنه عبارة عن مجموعة متماسكة من العقائِد والعبادات المتصلة بالعالم المقدس، والتي تُنظِّم سلوك الإِنسان حيال هذا العالم بحيث تؤلف هذه مجموعة وحدة دينية تنظِّم كلَّ من يؤمنون بها".

ويُ شكل الدِّينحدَّ البُ نى الاجتماعية المكوِّنة للمجتمع، وتتمثّل وظيفته في المساهمة في الحفاظِ على مجرى الحياة في المجتمع، ويعتبر "دوركايم"أنَّ للدين والشعائرِ الدينية وظائِف تعمل على توحيد الناس وخلق روح التضامن الاجتماعي بينهم، وأنَّ للشعائِر الدينية أَربَع وظائف، ذكرها زروق (2012) كما يأتي:

1) المراسيم والشعائر الدينية، تهُيئ الفرد للحياة الاجتماعية من خلال فرض الطاعة عليه.

2) إِن وظيفة الشعائر الدينية تتمثّل في كونها تقّوي من تماسك المجتمع وترابط العلاقات بين الأفراد والمجموعات .

3) تجُدِّد الشعائر الدينية لدى ممارستها التزام الفرد لتقاليد المجتمع .

4) يَشعر الفرد بالراحة والحماس الاجتماعي أثناء مشاركته بالحفل الديني.

ويؤكد علماء الاجتماع أَن المجتمع لا يتماسك أَو يترابط إِ لا بفضل الدين وأَن المجتمع لا يوجد أَصلاً إِ لا على أَساس الإيمان الجمعي، إِن الوظيفة الأَساسية للدِّين هي تزويد الإِنسان بهدوءِ النفسِ وسلامةِ العقلِ، وإحساس بالأمن في عالمٍ مليءٍ بالمخاطر والشكوك والأوهام (الرشيدي، 2010)ويُ عد الدِّين أَهم وأَقوى وسيلة من وسائل الضبط، من خلال ما يقوم به من وظائِف في حياة الفرد والمجتمع واستقرار النظم الاجتماعية، ولذلك اهتم علماء الاجتماع بدراسته ووضعه على قمة النظم الاجتماعية، والدِّين نظاٌم اجتماعي شامل لا يَسمح لأَي فرد أَن يكون له رأياً خاصاً فيه، أَو يسلك سلوكاً خارجاً عليه، فالدِّين يضبطُ سلوكَ الأَفرادِ في المجتمعِ بالثوابِ والعقابِ لا في الحياةِ الدنيا فحسب بل في الدار الآخرة أيضاً. ويبرز أثر الدِّين كأَداة ضبط فيما يشتمل عليه من تعاليم تمُثل في مجملها مجموعة من الضوابط تظَهر في العبادات المتعلقة في العلاقة بين العبد وخالقه سبحانه وتعالى، وفي المعاملات التي تعَكس العلاقة بين الأَفراد. وقد كان الدِّين في السابق

المصدر الأَساس للقانون، وبالتالي فهو وسيلة ضبط مهمة في المجتمع، وفي العصر الحديث بالرغم من أَن الدين والدولة يعملان بشكل مستقل في كثير من دول العالم إِلا أَن الدولة لا تزال تستند بسلطتها إلى الكثير من القواعد الدينية ذات التأْثير الاجتماعي كأُمور الزواج والأَحوال الشخصية وبعض أَنواع السلوك الاجتماعي (الزامل، 2004، ص6) .

وتبرز العلاقة بين الدِّين والضَّبط الاجتماعي عندما نقوم بتحليل مفهومي الدِّين والضَّبط نجد أن هذين المفهومين يتفقان في تنظيم سلوك الأفراد والبُعد بالفرد عن الانحراف والحفاظ على التماسك الاجتماعي داخل المجتمع (القصاص، 2008، ص29) .

والدِّين سلطةٌ عُليا تقوُم على فكرةِ العقاب والثواب، وهو نظاٌم اجتماعي له أثٌر كبير في تنظيم المجتمع، لأَن العلاقة وثيقة بين الدين وقواعد السلوك، ويُؤَكد الكثير من علماء الاجتماع على أَهميته في ضبط سلوك الأَفراد والجماعات معاً. فالدَّين يفرض جزاء يمكن وصفه بأَنه فوق اجتماعي كالخوف من غضب الله.. وهو سلطة قوية لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الناس في ضوء مشيئة قوى فوق بشرية، ولهذا فإن قواعد السلوك الخلقي لا يمكنها البقاء والاستمرار بدون سلطة الاعتقاد الدِّيني (الزامل، 2004، ص9).

يمكن اعتبار الدِّين منهجاً في الحياة تتبعه كل جماعة أَو يرتضيه كل مجتمع، على اعتبار أَن هناك ارتباطاً وثيقاً بين طبيعة النظام الاجتماعي وطبيعة التصور الاعتقادي، الذي هو دين المجتمع الذي يتصور في ضوئِه حقيقة الوجود وحقيقة الإنسان ووضعه في هذا الوجود وغاية الوجود البشري في الحياة. فالدِّين يُحدِّد العلاقة بين أفراد المجتمع ومنظماتِه وفي ضوء ذلك يَتحدد كل نشاط بشري بما فيه مشاعر الأفراد وأَخلاقهم وعباداتهم وشعائِرهم وتقاليدهم (الخريجي، 1990، ص35) .

والدين الإسلامي، منهج حياة الأمة، وله دور في ضبط سلوك الأفراد ولأن الإسلام ينظر إلى البناء الاجتماعي بمثابة جهاز عضوي ، يتأثر كل عضو منه بالآخر، من خلال عمليتي "التعاون" أَو "التنافر"، فإن التصور الإسلامي لهذه العضوية يظل موضحاً تأكيداً لاشك فيه، وكما ورد في الحديث الشريف، عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: "مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ في تَوادِّهِم وتَرَاحمهم وتَعَاطفهم: مثلُ الجَسَدِ، إِذا اشتكى منه عضوٌ: تَدَاعَى له سائرُ الجسد بالسَّهَرِ والحُمَّى" (أخرجه البخاري ومسلم عن النعمان بن بشير). والدَّين كأَحد أَهم أَشكال الضَّبط الاجتماعي يُؤكد على ترسيخ الضَّبط أَولاً في أَعماق النفس من خلال الالتزام الداخلي "انضباط الذات"، و"تنمية الضمير"، ولاشك أَن وظيفة الضَّبط التي يمارسها الدَّين الإِسلامي على أَفراد المجتمع تُعد وظيفة مزدوجة فهي؛ وظيفة لتحديد السلوك الصادر من أفراد المجتمع باتجاه معايير السلوك المُتعارف عليها في المجتمع، والأُخرى إِرشاد النسبة القليلة باتجاه التقويم الصحيح للسلوك ضد الانحرافات التي تظهر في المجتمع (الجريتلي، 2011).

ولقد قَرَّر الإِسلام ثلاثة ضوابط اجتماعية يشكل مجموعها منهجاً متكاملاً لاستقرار المجتمع منها: الضَّابط الذَّاتي داخل النفس الإِنسانية الذي يتحقق إِذا تمكنت تعاليم الشريعة من نفس الفرد بحيث تشكل ضابطاً خلقياً يجعل الإِنسان يحاكم نفسه بنفسه، الضَّابط الثَّاني: هو ضابط اجتماعي مصدره المجتمع يتكون من إِشاعة المعروف والأَمر به، ومحاربة المُنكر والنَهي عنه قال تعالى: "وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾" (سورة آل عمران، آية 104)، حتى تصبح محددات السلوك المقبول في المجتمع والسلوك المرفوض فيه جزء من معايير الضَّبط داخل المجتمع، أما الضَّابط الثَّالث: ضابط السلطة حيث تتولى تطبيق العقوبات الشرعية المقررة لأَنواع المخالفات، وهذه الضَّوابط تتكامل لتحقيق المعاني الإِسلامية لتصبح الحياة أَقرب إِلى السعادة والكمال (السالم، 2002).

ويَمثّل الدِّين أَحد الأَنساق المهمة في حفظ توازن المجتمع ويتكامل مع الأَنساق الاجتماعية الأُخرى لإِحداث التوازن والأَمن داخل بِنْية المجتمع المختلفة، حيث يقوم بمجموعة من الوظائف الاجتماعية داخل المجتمع، من مثل تأْصيل القيم الاجتماعية النابعة من الدِّين، وإِبراز أَهمية التكامل الاجتماعي الذي يفرضه الدين لضمان أَمن الفرد والمجتمع (اليوسف، 2006).

وقد أَدرك ابن خلدون الدور الذي يؤديه الدين في عملية الضَّبط الاجتماعي، لكونه يُمارس نوعاً من الرقابةِ على سلوك الناس، وتمتد هذه الرقابة في السرِ والعلنِ، فالدين يحمل في طياته أسمى معاني الخير والصلاح للمجتمعات، وإن الضوابط التي يفرضها تتوافق مع الطبيعة الانسانية، لأنها مناهج ربانية أنزلها الخالق سبحانه وتعالى وهو سبحانه أعلم بخصائص النفوس وطبائعها، وهذا ما يميز الدَّين عن القانون، فالفرد يَمتثّل للمعايير التي يفرضها الدِّين والتي تُحدِّد الثواب والعقاب لجميع الأَفعال والتصرفات التي يؤديها أَو يمتنع عنها (السالم، 2002).

والدِّين يُزود القانون بالعديدِ من المواد القانونية التي تحكم سلوك البشر وعلاقاتهم وحقوقهم وواجباتهم. ولولا الدِّين لكان القانون يفتقر إِلى الكثيرِ من القوانين الجوهرية التي تحكم علاقات البشر على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، وبهذا لا يمكن فصل الدِّين عن القانون لأَنَ كلاً منهما سَنَدٌ وعضدٌ للآخر (الحسن، 2008، ص114) .

ثانياً: القانون (Low) :

يُشير الضَّبط الاجتماعي إِلى الطريقة التي من خلالها يفرض المجتمع النظام على أفراده، ومن خلالها يُمكن التنبؤ بسلوك الأفراد ويُمارس الضَّبط من خلال وسائل رسمية وغير رسمية ويُعد القانون من

أَبرز أَشكال الضَّبط في المجتمعات الحديثة وهويُ ؤَدي دوره عندما تكون الأَشكال الأُخرى للضبط ضعيفة وغير فعالة أَو غير متاحة (القصاص، 2006) .

ويُ عد القانون الدِعامة الرئيسة في المجتمعات الحديثة، وقد أَصبح في مجتمعنا الحالي الوسيلة التي بوساطته تقوم بوظائفها ونشاطاتها، وذلك عن طريق وظيفة الضَّبط التي تربط وأَصال المجتمع ككل لِ كَي يشعر الأفراد بالراحة النفسية والمادية، وهو يمثل جزءاً مهماً من الُعرف الأَخلاقي للمجتمعات، حيث أَنه لم يظهر إلا عندما عاش الأَفراد في النظام المدني، أَي عِندما أَقوا الحياة في المدينة ومارسوا الأَشكال المختلفة للحياة الاجتماعية التي تقدمت وتطورت فأَصبح القانون في المجتمعات الحديثة الوسيلة الفعالة لعملية الضَّبط الاجتماعي (فرج علي، 2014).

والقانونباللُ غةِ العربيةَ يعني "مقياس كلّ شيء"، وهويُ مثّل قِمةَ التنظيم الاجتماعي للسلوك الإِنساني، وهو أَداة أَو ظاهرة عملية من أَجل الضَّبط الاجتماعي في المجتمع، والتحكم في الممارسات الإِنسانية، لأَنه يحدد ما يجب على الفرد عمله، وما يجب الامتناع عنه، أَي أَن القانون: " مجموعة القواعد المنظمة للروابط الاجتماعية التي تحمل السلطة العامة في المجتمع على احترامها بالقوة عند الضرورة، وتفرض عقوبات تنزل بِمَنيُ خالف ذلك، وهو صيغة مقننة تحكم الظواهر الاجتماعية والطبيعية، وتنظم العلاقات بين الأَفراد" (ناصر، 2007، ص372) .

كمايُ عبر القانونُ عن الرقابةِ المنظمة للجماعة، و يتكوَّن من عدة قواعد تنظم العلاقة بين الأَفراد، وهذه القواعد تلزم الأَفراد، ومن يخرج عليها يلاقِ عقابه من الدولة. وهذا يبين الفرق الجوهري بين القاعدة القانونية والقاعدة الأَخلاقية، إِذ أَن الخروج على القاعدة الأَخيرة لا يعرض الخارج للعقاب من جانب الجماعة

فحسب، بل يجعله محل سخرية واحتقار من جانب من يعرف الشخص الخارج ومن لا يعرفه، كما أَن عقاب الخارج على القانون محدداً تحديداً دقيقاً، وذلك بخلاف الخروج على القواعد الأَخلاقية (فرج علي، 2014) .

ويُعد القانون بعد الدين من أَعلى أَنواع الضَّبط الاجتماعي دقةً وتنظيماً، وهو يتميز عن بقية الضوابط الأُخرى بكونه أَكثرها موضوعيةً وتحديداً، كما ينطوي على عدالة في المعاملة، لا تفُرق بين أبناء المجتمع؛ فالثواب والعقاب صَنوّان في القانون، وهدف الجزاء والعقاب هو الردع، أَو منع وقوع جريمة أَو ارتكاب الخطأْ. كما أَن هناك فائدةً أُخرى للقانون، إِذ يُشكّل سياج للحريات الفردية. ومن ناحية أخرى، فإنه يحدد العقوبات وفقاً للخطر الذي يمثله الخارجون عليه، وطبقاً لمدى جذب الجريمة للمجرم(برقوق ومناصرية، 2007).

يُعتبر القانون أَساس عملية الضَّبط الاجتماعي؛ لأَنه عاملاً مهماً في تحقيق التكافل الاجتماعي؛ حيث يَعمل على تقليل الصراعات بين الأَفراد حين يخضعون للقواعد القانونية التي تمثل نمطاً متماسكاً في مختلف شؤون الحياة (فرج علي، 2014).

ثالثاً : العادات والتقاليد والأَعراف (Customs and Traditions):

يَعتمد المجتمع الإِنساني على مقومات مهمة كالعادات والتقاليد، التي تعد بمثابة الضوابط السلوكية والأَخلاقية التي تحدد أَنماط علاقات الأَفراد وتصرفاتهم، ولكل مجتمع عادات وتقاليد معينة تختلف من مجتمع لآَخر ومن فترةٍ زمنيةٍ إِلى أُخرى (الحسن، 2008).

تتَكَوَّن **العادات** من مجموعة من الأَفعال والأَعمال، وأَلوان من السلوك تنشأُ بصفة تلقائية لتحقيق أَغراض تتعلق بظاهرة سلوكية تساعد في تنظيم المجتمع أو التعبير عن أَفكار جديدة وتحقيق غاياتهم

وإرضاء طموحاتهم. **وتُعرَّف العادة (Habit) بأنَّها:** "أَنماط من السلوك التي تنتقل من جيلٍ إلى جيل، وتستمر فترة طويلة، حتى تثبت وتستقر وتصل إلى درجة اعتراف الأَجيال المتعاقبة بها". وفي بعض الأَحيان نجد أَن العادة تقوم مقام القانون في المجتمع (ناصر، 2004، ص98).

ولكل جماعة من الجماعات مجموعة من الطقوس والرسميات والضَّوابط التي يمارسون من خلالها حياتهم الاجتماعية، وذلك لضمان التزام الأَفراد بقيم واتجاهات وأَهداف المجتمع وضمان ضبط السلوك الفردي والجماعي، وتتَمثلهذه الطقوس والرسميات فيما يُعرف بالعادات والتقاليد وهى تقوم بوظيفة هامة، فهي تعمل على ضبط سلوك الأَفراد لكي يتماشى مع القيم السائدة في المجتمع وتنظيم العلاقات الاجتماعية، فالمجتمعات البشرية تضع دستوراً يحتوي على مجموعة من المعايير المتفق عليها وهذا الدستور ينظم التعامل بين أَفرادها ويحقق الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وهذه المعايير لها صبغة إلزامية آمرة، لا يمكن الخروج عنها، ويقصد بها إحداث نوع من الرقابة على السلوك العام، وقد تمارس ضغوطاً معينة على الأَفراد لكي يخضعوا لها، شأنها في ذلك شأن أي سلطات (كالقانون). والأَفراد يجدون أَنفسهم ملزمين بالأَخذِ بها؛ لأنها أَصبحت جزءاً من طبيعتهم وتكوينهم فيخضعون لها خضوعاً آلياً (فرج علي، 2014).

وتعتبر التقاليد بأَنها عناصر الثقافة التي تنتقل من جيل إلى آخر؛ أَي أَنها عبارة عن قواعد السلوك الخاصة بجماعةٍ أو طائفةٍ معينة والتي ينقلها الخَلف عن السَلف جيلاً بعد جيل. وتتميز التقاليد عن العادات في أن الناس يشعرون نحو التقاليد بقدرٍ كبيرٍ من التقديس، ولا يرون أَن مِنَ المُكن العدول عنها، كما يُعتبر التقليد سلوكاً أو نمطاً سلوكياً يقبله المجتمع دون دوافع أُخرى عدا التمسك بسننِ السَلفِ، ويستند التقليد إلى قوةِ الجزاءِ بمن يخرج عنه. وتُستعمل لفظة تقليد بمعنى القديم، والراسخ، والعريق وهكذا يمكن القول أَن **التقاليد (Traditions):** "عبارة عن ممارسات اجتماعية مكتسبة، يكتسبها الفرد من المجتمع الذي تربى

وعاش فيه. وهي أَشكال من السلوك والتصرفات الجماعية لها مكان القداسة لدى الأَفراد في المجتمع الواحد لأَنها تُعتبر في نظرهم الأفعال التي تحفظ هيبتهم، وتمنحهم العزة، والاعتبار في المجتمع الذي يعيشون فيه" (ناصر، 2004، ص106) .

تُشكل العادات والتقاليد إِطارات للسلوك البشري بالنسبة للأَفراد المنتمين إِلى جماعة من الجماعات، بحيث لا يسمح للأَفراد بالخروج عليها أَو أَن يتصرفوا بشكل يتنافى معها، وبمرور وقتٍ كافٍ عليها تصبح قوالب للتفكير والعمل بالنسبة إلى الجماعة وللمجتمع، مما يضيف عليها قوة وهيبة خاصة، فمن يخرج عليها تنزل به الجماعة أَقصى عقاب، لأَن الجماعة تَعتبر العادات والتقاليد مقدسة، وتَتَمَثل هذه القدسية في النواحي التي يقررها المجتمع في أَساليب السلوك، و فيما يقرره العقل الجمعي من قيمٍ معنويةٍ، متمثلة فيما يتم منحه للأَفراد من أَوسمة أحياناً والعتاب في أحيان أخرى ودرجات شرف وجوائز ...الخ (فرج علي، 2014) .

إِن كل جماعة تحرص على تشريب أَبنائها، أَعرافها وعاداتها وتقاليدها منذ صغرهم، تارةً بالترغيبِ وأخرى بالترهيبِ، وعن طريق التقليد والمحاكاة والإِيحاء في الخبرات الاجتماعية، وبمشاركةِ الصغار حياتهم مع الكبار يكتسبون قواعد السلوك وضوابطه من خلال عملية تداول الخبرة الاجتماعية بما تشمله من الأَعراف والتقاليد (بدوي، 1999) .

وَيذكُر سوبمرين (Submarine, 1999) في دراسةٍ له عن أسباب التدني في المستوى الأَخلاقي والقيمي والتصرفات اللاأَخلاقية، بأَنها ترتبط بثقافة المجتمع وأَن المسؤُولية إِنما لا تقع على عاتق المؤسسات التربوية فحسب والتي تعتبر جزء من المجتمع، بل يشترك المجتمع في هذه المسؤولية لأَنه هو من قام بتنشئةِ أَفراده على عاداته وتقاليده منذ طفولتهم .

وعلى الرغم من أَن الكثير من الناس يخلطون بين العادات والتقاليد إِلا أَن العلماء يفرقون بينها من حيث الممارسة، ويقولون إِن: "العادة تتعلق بالسلوك الخاص"، بينما "التقليد يتعلق بسلوك المجتمع كَكُل"، فالاختلاف هنا في الدَّرجةِ وليسَ في النوعِ (ناصر، 2004، ص98).

وقددلَّت الكَثير من الدراسات أَن هناك ترابطاًواضحاً بين العُرف والعادات والتقاليد الاجتماعية من ناحية، وبين القيم الدِّينية من ناحية أخرى، وهذا الارتباط يعطي الُعرف والعادات والتقاليد تأْثيرها الفعال في حياة الجماعات الريفية والأَحياء الشعبية، من حيث اعتبارها محوراً للتنشئة الاجتماعية في تلك المجتمعات (بدوي، 1999).

يُعدالعُرف (Custom) من أَقدم مصادر القانون، ففي الجماعات الأُولى وقبل نشوء الدولة والهيئات التشريعية، اضطر الأفراد تحت ضغط الحاجات والظروف إلى إِيجاد قواعد تسد مطالبهم الاقتصادية، وحاجاتهم الاجتماعية، ومشاريعهم الخلقية**والعُرف:** "مجموعة القواعد التي كونتها الحاجات الاجتماعية على مر الزمن فتوارثتها الأَجيال واعتقد الناس بوجوب إِتباعها والتعرض للجزاء عند مخالفتها" (ناصر، 2007، ص372).

والعُرف عبارة عن طائفة من الأَفكار والآَراء والمعتقدات التي تنشأ في جو الجماعة وتسود أَغلب أَفراد المجتمع المحلي، ويتضمن الُعرف قيمة معيارية تؤدي إلى إِلزام خلقي مقبول من أَعضاء الجماعة، وقلما َيجرُؤ الفرد (وخاصة في المجتمعات البدائية والريفية) على مخالفته، وهي تؤُدي وظيفة هامة هي استقرار ورفاهية المجتمع، وذلك بإلزام وإجبار الفرد على إتباعها والتوافق معها على الرغم من أنها مفروضة عليه من سلطة رسمية بالمجتمع" (العتيبي، 1995). ويمكن تعريف**العُرف" بأنه:** "مجموعة العادات والتقاليد

الاجتماعية التي سادت بين الناس وأَصبحت بمثابة الشرع أو القانون في الأَهمية والاحترام، وهي من صنع الجماعة تحكي أَوضاعهم وتنقل أَخبارهم وتحفظ أَمجادهم عبر العصور" (الرشدان، 1999، ص161).

ويُعد العُرف من أَهم أَساليب الضَّبط الاجتماعي الراسخة في المجتمع، لكونه أَهم الطرائق والأَساليب، التي توجدها الحياة الاجتماعية تدريجاً، فينمو مع الزمن، ويزداد ثبوتاً وتأصلاً، وَيخضع له جميع أَفراد المجتمع؛ لأنه يستمد قوَّته من فكر الجماعة وعقائدها؛ فضلاً عن تأصله برغباتها وظروف الحياة المعيشية؛ و استقراره زمناً طويلاً في المجتمع. والأَعراف غالباً ما تستخدم في حالة الجمع، لأَنها طرائق عمل الأشياء، التي تحمل في طياتها عامل الجبر والإِلزام؛ لأَنها تحقق رفاهية الجماعة، كما أَنها تأخذ طابع المحرمات، التي تمنع فعل أو ممارسة أَشياء معينة. ولذلك تدين أَعرافنا وأَد البنات، وأَكل لحوم البشر. ومصطلح العُرف، يطلق على تلك العادات، التي يكتنفها الشعور بالصواب أَو الخطأ في أَساليب السلوك المختلفة، وعُرف أيّ جماعة، هو أخلاقياتها غير المصوغة، وغير المقننة، كما تبدو في السلوك العملي.

ويعتبر العُرف من أَهم مُقومات الثقافة تأثيراً في عملية الضَّبط الاجتماعي، وذلك من حيث أن مصدر العُرف، الناس أنفسهم وليست أَية سلطة فوقية، فهو مستخلص من واقع حياة الجماعة وليس مفروضاً عليهم، وهذا يعطيه مبرراً للبقاء والاستمرار، والعُرف ببساطة شديدة هو قانون غير مكتوب له سلطة، ربما تفوق سلطة القانون المكتوب والعُرف يَتضَمن قاعدةً أو معياراً، له صفة ملزمة، ويتضمن حكماً عاماً على السلوك، وهو يُقدر من قبل الجماعة في أَحيان كثيرة، على أَن له سلطة الأَوامر والنواهي، ويُلزم الفرد ولا يخرج عنه، وإِلا يُعاقب بعقوباتٍ بالغة القسوة، وإِن كان تشبيه العُرف بالأَوامر والنواهي أَمراً ينبغي أَن نأخذه ببعض التحفظ، نظراً لأن العرف نسبي وقابل للتغيير (بدوي، 1999).

ونظراًلارتباط العُرف بالدِّين في كثير من جوانبه فإن القواعد المُتعارف عليها عرفياً تقابل عند الناس بالقبول والامتثال والطاعة، شأنها في ذلك شأن الأحكام والشرائع الدينية، ومن ثم فإِن الخارج عن القواعد العُرفية عرضة للعقاب مثل الخارج عن القواعد الدِّينية، وإن اختلفت أَساليب العقاب في كل منهما، وتجدر الإِشارة أَن هناك فرقيًن العرُف والتقاليد، فالعُرف عادات مقتبسة أُفقياً في الجيل الواحد، أَما التقاليد مقتبسة رأْسياً من الماضي فالحاضر فالمستقبل ويتم توارثها من جيل إلى آَخر، هذا ويعتقد "دوركايم" أَن أَهم سبب في قوة العُرف في الشعوب هو صَرامة النظام الأُسري في بعض المجتمعات المغلقة أَو المعزولة بسبب قلة المواصلات، أَو بسبب العقبات البيئية، مثل الجبال في الصين، أَو الصحارى في بلاد العرب، أَو الجليد في المناطق المتجمدة (بدوي، 1999) .

رابعاً : المعايير والقيم (Norms and Values):

إن المفهوم السائد للضَّبط الاجتماعي يفترض تصوراً مسبقاً للمعايير وذلك لأَن الانحراف عادة ما يتم تعريفه كسلوك متناقض مع المعِيار، يُعَرَّف **المِعيار الاجتماعي (Social Norm)** بأنه: "أَي مقياس أَو قاعدة تحددما يجب على الكائِنات البشرية الاعتقاد أَو عدم الاعتقاد فيه"، و**المِعيار:** بيان أَو تعبير محدد بواسطة عدد من أَعضاء جماعة ما وليس بالضرورة من جميعها، وأَنه على الأَعضاء السلوك بطريقة معينة وفي ظل الظروف" (القصاص، 2006، ص259) .

وقد عبر سمنر عن المعايير بقوله: "إِنها ضوابط تشبه القوى الطبيعية التي يستخدمها الأَفراد دون وعي منهم، وتنمو مع التجربةوتنتقل من جيل إِلى جيل دون أَن يحدث أَي انحراف في طبيعة الأَداء، ورغم ذلك فهي قابلة للتغير والتطور بما ينسجم وحاجات المجتمع" (الزامل، 2004، ص12).

وتشمل المعايير الاجتماعية عدداً هائلاً من تفاعل الجماعة في ماضيها وحاضرها وتقع ضمن: الأَخلاق، القيم الاجتماعية، العادات والتقاليد، الأحكام القانونية والعرف، وبوجه عام ، تحدد ما هو صواب وما هو خطأ، وما هو جائز وما هو غير جائز، وما يجب أَن يكون وما يجب أَلا يكون، حتى يكون الفرد مقبولاً من الجماعة ملتزماً بسلوكها ومسايراً لقواعدها ومتجنباً لرفضها، وعلى رأس المعايير الاجتماعية يأتي الدين، والُمثُل العليا، والخلق النبيل، والعادات الحسنة التي تنتشر في المجتمع فتكون هي أَساس الحكم ومنطلق القياس".

وهذه الأَنواع من المعايير الاجتماعية تَؤُي غرضاً واحداً، هو إِمداد أَفراد المجتمع بمعاني موحدة يستطيعون بواسطتها أَو عن طريقها التعامل فيما بينهم وفق هذه المعايير وأَن يفهم بعضهم البعض الآخر، وبذلك تصبح هذه المعايير ضرورية لكل شكل من أشكال السلوك وتفسيره، ولذلك فالحكم على السلوك وتفسير السلوك إنما يخضع لبعض المعايير الاجتماعية.

تعتبر المعايير الاجتماعية بمثابةالقواعد التي يستند إِليها المجتمع، بينما أَساليب الضَّبط الاجتماعي هي الطرق والوسائل التي تمارس لتطبيق تلك القواعد بهدف الحفاظ على المجتمع من التفكك والانهيار (فرج علي، 2014).

وتَعُرَّف **القيمة (Value)** بأَنَّها: "مجموعة أَحكام ُيصدِرها الفرد على بيئته الإِنسانية والاجتماعية والمادية وهذه الأَحكام، في بعض جوانبها، نتيجة تقويم الفرد أَو تقديره، إِلا أَنها في جوهرها نتاج اجتماعي استوعبه الفرد وتقبله، بحيث يستخدمها كمحكات أَو مستويات أَو معايير، ويمكن أَن تتحدد إِجرائياً في صورة مجموعة استجابات القبول أَو الرفض إِزاء موضوعات أَو أَشخاص أَو أَفكار" (همشري، 2003، ص309). وهي أَحكام يكتسبها الفرد من الظروف الاجتماعية، تحدد مجالات تفكيره، كما تحدد سلوكه وتؤثر في عمله

وتعلمه"، فالصدق، الأمانة، الشجاعة الأدبية، وتحمل المسؤولية، كلها قيم يكتسبها الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه (ناصر، 2006).

وقد ذكر إِدواردز (Edwards, 2010) في دراسته عن العنف لدى الطلبة، أَنه من أَكثر الوسائل التي تساعد في تخفيف العنف أَو منعه، هو التركيز على الأَبعاد القيمية والأَخلاقية للتربية وربطها بسلوكهم، مثل مشاركتهم بتحمل المسؤولية، والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم، واندماجهم بالعمل الجماعي مما يساهم في التحكم والضَّبط لسلوكهم.

كما تُعتبَر القِيم أَداة غير رسمية للضبط الاجتماعي على المستوى المِعياري، ويرى "دوركايم" أَن "النظام الخلقي" أَو نظام "القِيم المحوري" وهو مجموع المعتقدات والعواطف التي تسود بين الناس وتنظم حياتهم، هو تلك القوة التي تسيطر على الإِنسان كَكَائِن اجتماعي، أوجدها الناس بأنفسهم، وهم يقيمون علاقاتهم الاجتماعية، لكنها صارت ذات وجود مستقل عنهم، وأَصبحت شيئاً له واقع متميز لا يتأثر بالظروف الخاصة التي يوجد فيها الأَفراد، والنظام الخُلقي هو الضَّمير الجمعي الذي ينتشر بين الأفراد، يحملونه ويتصرفون بمقتضاه، والمؤسسات التي ينشئها المجتمع لابد وأَن تتشكل طبقاً للمبادئ الرئيسية للنظام الخلقي العام، والتي تعمل لتأكيد تلك المبادئ، وأَن تضعها موضع التنفيذ والطاعة، وأَن تقف ضد السلوك الذي لا يسايرها (بدوي، 1999، ص78).

ويُعد "ايميل دوركايم" من أَبرز علماء الاجتماع الوظيفيين الذين اهتموا بالقيم، حيث رفض تحققها في الذات الفردية، لأَنها في رأيه قائمة في"الذات الجمعية"، وبذلك التفت إلى فكرة "الضمير الجمعي"، واعتبر هذا الضمير مصدراً للقيمة، حيث أَن القيمة في رأيه، لا تكون موضوعية وعامة،إِلا إِذا اعتبرناها في ذاتها

"قيمة جمعية"، فالمجتمع عند دوركايم أَو الضمير الجمعي، كما يعبر عنه هو المشرع الوحيد للقيم، لأَنه موجدها وحافظها، و هو معيار التقسيم الخلقي، لأنه الحارس الأَمين لكل خِبراتنا وفضائلنا. كما أَن القيم ليست إِلا تعبيراً عن رغبات الأَفراد في إِرضاء المجتمع الذي ينتمون إليه، وذلك أَن الضمير الفردي يعكس بيئة الجماعة التي ينتمي إليها، وفيه تلتقي تعاليمها، لأَن القيم التي يؤمن بها الفرد و يرعاها في سلوكه إنما تحدد بعض الأَحوال الثابتة في الفكر الجَمْعي، فتعين الخير والشر تبعاً لطبيعة المجتمع، وهذه القيم تتغير لكون أن طبيعة الظواهر الاجتماعية هي الأخرى في تغير مستمر. وهنا تظهر القِيم عند دوركايم مثل كل الظواهر الاجتماعية، فهي من صنع المجتمع، ولها قوة ملزمة، وأَفراد المجتمع يشتركون في قيم واحدة ومعايير متمايزة، يفرضها عليهم المجتمع، بما له من قوة القهر، كما أَنها تتغير بتغير الظروف المحيطة بالفرد (صوكو، 2009).

ومن هذا المنطلق يعتبر نسق القيم مهم في دراسة الضَّبط الاجتماعي، وذلك من منطلق أن الضَّبط يتأثر بنسق القيم السائد، كما يؤثر هو الآخر في قيم أولئك الذين يتعرضون له، ذلك أنه إذا كانت الظروف الثقافية والاجتماعية هي التي تحدد مدى ملاءمة وسائل الضَّبط المختلفة لمختلف المواقف، فإِن نسق القِيم من غير شك، يعطي الثقافة تماسكها واستقرارها، أَضف إلى ذلك أَن القيم هي التي تعمل على اطراد السلوك وفقاً للقواعد والمعايير المقررة اجتماعياً، ومن ثم فإن وظيفتها المحافظة على البناء الاجتماعي، ويصير الخروج عليها مما يستتبع معارضة المجتمع وعقوبته (بدوي، 1999).

من أَهم وظائف القيم كما ذكرها كل من العاجز والعمري (1999) وصوكو (2009) ما يأتي:

1) تُهيِّئ للأَفراد اختيارات معينة تحدد السلوك الصادر عنهم ، وتُحدِد شكل الاستجابات وبالتالي تلعب دورا مهما في تشكيل الشخصية الفردية.

2) تحُقق للفرد الإحساس بالأَمان، ومواجهة التحديات؛ الذاتية وغير الذاتية التي تواجهه في حياته.

3) تمنح الفرد القدرة على التكيف والتوافق الإِيجابيين، وتحقيق الرضا عن نفسه لتجاوبه مع الجماعة في مبادئِ ها وعقائدِ دها الصحيحة.

4) تدفع الفرد لتحسين إِدراكه ومعتقداته لتتضح الرؤيا أَمامه، وبالتالي تساعده على فهم العالم حوله وتوسيع إِطاره المرجعي في فهم حياته وعلاقاته.

5) تعمل على إِصلاح الفرد نفسياً وتربوياً وتوجهه نحو الخير، وتعمل على ضبط الفرد لشهواته ومطامعه كي لا تتغلب على عقله ووجدانه لأَنها تربط سلوكه بمعايير وأَحكام يتصرف على هديها.

6) إِن هذهالوظائِ ف ليست منفصلة عن بعضها، بل تتداخل وتتكامل، وبالتالي تحقق ذاتية الإنسان وتجعله يستشعر عظمة وقيمة حياته،إِنها في النهاية تحقق إِنسانية الإِنسان ورضاه عن نفسه برضا الله تعالى عليه. أَما بالنسبة للجماعة فتكمن وظيفتها فيما يأْتي:

1. إِن أَي تنظيم اجتماعي في حاجة ماسةإِلى نسق القيم الذي يضمن له أَهدافه و مثله العليا التي تقوم عليها حياته و نشاطه وعلاقاته، فإِذا تضاربت هذه القيم أَو لم تتضح فإِنه سرعان ما يحدث الصراع القيمي الاجتماعي.

2. والقِيم تضمن للجماعة روحها وتماسكها داخل أَهدافها التي وضعتها لنفسها، وهي تساعد المجتمع بأفراده وجماعاته المختلفة على التمسك بمبادئ ثابتة ومستقرة، وتحفظ له هذا التماسك والثبات اللازمين لممارسة حياة اجتماعية سليمة ومستقرة، وتساعد المجتمع على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه من خلال الاختيار الصحيح الذي يسهل للناس حياتهم ويحفظ للمجتمع استقراره.

تمثل القِيم باعتبارها محدداً لمظاهر السلوك العامة ولنشاط الأَفراد واحداً من أَهم شروط تحقيق التوازن في النسق الاجتماعي، وتظل هذه القِيم قائمة إِلى أَن تصطدم بها متطلبات النمو والتطور، فيقود ذلك إِلى ظهور قيم جديدة تعكس، في الأَغلب، المصالح الأَساسية للطبقات المسيطرة. وتلعب المؤسسات الاجتماعية دوراً مهماً في عملية التطبيع الاجتماعي، والمقصود به عملية تنظيم وتقنين السلوك الإنساني وعملية تشرب القيم، أي: الطريقة التي يكتسب بها الأَفراد القيم المطلوبة في أَدوارهم الاجتماعية، وتعتبر التربية الأداة الرئيسية في توزيع الأدوار على الناس وتعليمهم قواعدها وتنظيمها، فلكل مجتمع قيمه ومعاييره التي تحدد أَنواع السلوك المقبولة وغير المقبولة، وهي تختلف من مجتمع لآَخر، كما تختلف وتتباين في المجتمع الواحد باختلاف الفترات التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع (بدوي، 1999).

خامساً : الرأي العام (Public Opinion):

يُعَد الرأي العام أَحد وسائل الضَّبط الاجتماعي المعاصر التي تمثل قوة معبرة عن مناقشات واتفاقات تتحول فيما بعد إلى قواعد قانونية ذات تأثير إِلزامي (العمر، 2006، ص141)، **وألَي العَام**:يُ مثل مجموعة الآراء التي يعبر عنها أفراد المجموعة إِما من تلقاء أَنفسهم أَو بناءً على دعوة موجهة إليهم، للحكم على حادثة أَو عمل أو نشاط"ويُمَثِل الرَأي العَام صورةً من صور السلوك الاجتماعي الموحد للأَفراد لأَنه يَنتج عن التفاعل بين الأَفراد في المجموعة بخصوص قضية معينة (الختاتنة والنوايسة، 2011، ص229).

كمايُعَرَّف " ألَي العَام (Public Opinion): "بأنَّه تجِّي العقلية الجماعية بقوة اجتماعية تظهر مع إِدراكها ذاتها، وتنتج عن تشابه الأَحكام التي يصدرها عدد من الأَفراد إِزاء بعض الأَشخاص (فيريول، 2011، ص130). ولما كان الرَأي العَام، التعبير عن رغبات الجماهير، يحدد المعايير السائدة في كل

مجتمع، بما يتضمنه من المعايير، الأَنظمة والقوانين، القيم، الاتجاهات والعادات، لذا فإِن الرَأي العَام سيكون محدداً رئيساً لسلوك الأَفراد ومحدداً أيضاً لأَدوارهم الاجتماعية، وذلك من خلال حكمه على السلوك الذي ينتهك المعايير. وعليه فإِن الرَأي العَام يمكن أَن يكون راعياً للمثل الاجتماعية وللُعرف الاجتماعي وللتقاليد، إِضافة إِلى دوره في مساندة الهيئات والمؤسسات الاجتماعية، وذلك من خلال تقييمه لأَنشطتها وما تؤديه من أعمال (وحيد، 2001).

ويعد الرَأي العَام مصدراً للقانون وأداةً مهمة للضبط الاجتماعي، فهو حكم جماعي على الأَحداث، وهو قوةً جماعية ومظهراً من مظاهر تماسكها، إِنه السياج المنيع للحماية والضبط؛ فالتربية الحديثة والمعاصرة تستعين بالرَأي العَام من أَجل الإفادة منه وتأمين الانضباط الاجتماعي والسلوك الحسن بين المتعلمين، وهو حارسٌ قويٌ على المبادئ والقِيم وحفظ مصالح الناس في المجتمع ومصالح الطلبة، وكل من له علاقة بالعملية التعليمية (جعنيني، 2009، ص295).

ثمةَ حقيقةً مفادُها أَن الرَأي العَام يكون فعالاً وواحداً في كل المجتمعات الإِنسانية على الرغم من اختلاف أَنواعها وتقدمها وتطورها ويُمثل تأثيره أَحد وسائل الضَّبط الاجتماعي على الفرد والأُسرة والجماعة والحكومة، ففي المجتمعات الحديثة تكون وسائل تأثير القنوات والانترنت والتلفزيون والصحف والمجلات والبرلمانات وجمعيات حقوق الإِنسان والنقابات العمالية والأَحزاب السياسية والحركات الاجتماعية وسواها. بينما تكون آليته الفعالة في المجتمع البدائي والبدوي والتقليدي والريفي على شكل كلام ولغط الناس وانتقال الحدث عن طريق المشافهة وجهاً لوجه (العمر، 2006).

ويذكر الأَخرس (1997، ص101) تلخيصاً لمفهوم الَرأي الَعام للفيلسوف "جون استيوارت ميل" بقوله: إِن ما يريده المجتمع أَو الجزء القوي منه أو ما لا يريده يعتبر الأمر الحاسم الذي يقرر بصفة عملية القواعد التي يجب مراعاتها وعدم تعارضها مع القانون والرأي"، كما يستخدم الرأي العام للتعبير عن مجموعة من الآراء التي يدين بها الناس بصدد المسائل التي تؤُثر في مصالحهم العامة والخاصة".

ويُ َعد الإعلام من أَهم عوامل تكوين وصياغة الرأَي العام بشقيه الدائم والُمؤقت، ففي الشق الأَول نجد أَن الإِعلام يكتسب موقعه من خلال فعله وتأثيره في عملية التنشئة الاجتماعية وتكوينها، وفي الشق الثاني يأْخذ أَبعاده على أَساس أَنه عبارة عن تزويد الأفراد بالمعلومات الدقيقة و الأَخبار الصحيحة والحقائق الواضحة، ويرتبط دور الإعلام في إطار التطبع الاجتماعي، بمدى قدرته على التأثير في الَرأي الَعام وتوجيهه وحماية الأَمن الاجتماعي (الأخرس، 1997).

ويعد الانترنت وسيلة وأداة وفضاء لا يمكن الاستغناء عن استخدامها، حيث تمتاز بسهولة الوصول، وتلاقي العديد من الأَفراد من مختلف الأَعراق والثقافات واللغات، وهي متاحة لكافةالشرائِ ح الاجتماعية وتمتاز بإِخفاء هوية المستخدم، ولقد حولت الانترنت والتقنيات المرافقة لها العديد من ركائِز الحياة الاجتماعية إلى أَنماط جديدة، ولقد أَثرت على كافة شرائح المجتمع وسببت العديد من المشكلات الشخصية والنفسية للعديد من الأفراد حيث المجتمع الافتراضي، ومثلما يحدث التفسخ الاجتماعي في المجتمع الواقعي فإِنه يحصل في المجتمع التخيلي، حيث النوافذ المحطمة فيه (Broken Windows)، التي تسهل الاقتحام، والتجاوز، وارتكاب الجرائم، والتحرش، والمطاردة، والتخريب، وغسيل الأموال، والسرقة، والخلاعة التخيلية، وفي ظل مثل هذا الوضع من المتوقع زيادة السلوك المنحرف والإِجرامي على الشبكة، إن طبيعة الانترنت

التي تتجاوز المكان والزمان والثقافة تجعل منها غازياً بلا استئذان على المجتمعات، مما يبرز الحاجة إلى تطوير أساليب التحقيق في الجرائم الالكترونية، وحماية الخصوصية، واستثمار التعليم الالكتروني لتكوين ثقافة صحية أخلاقية مضادة لثقافة الانحراف (البداينة، 2010).

سادساً : التربية (Education):

تُعد التربية من أهم وسائل الضَّبط الاجتماعي، فالتربية عملية اجتماعية متكاملة هدفها إعداد الجيل الصاعد للحياة الاجتماعية من خلال التأهيل والتدريب على ممارسة الأدوار المتوقعة في المجتمع وبنجاح (جعنيني،2009). وتهدف إلى بناء شخصية الفرد وتهذيبها، وتقويم أخلاقه وحمايتها من الشذوذ والانحراف، وهي انعكاس لما في المجتمع من قيم، ومُثُل وعادات وتقاليد وأنماط سُلوك موجهة توجيهاً مباشراً نحو الإنسان، وهدفها تكوين الإنسان الصالح والشخصية السوية للفرد، كما تضمن المحافظة على ثقافة المجتمع وتهذيبها ونقلها وتعزيزها للأجيال اللاحقة (سمرين، 2005).

تُعتَبَر التربية عملية تؤدي إلى إحداث تغيير في سلوك الفرد، الذي يُحدِث بدوره تغيرات في سلوك الجماعة التي ينتمي إليها، والتربية كما هو معروف عملية مستمرة، لذا يستمر تغير الفرد في مجتمعه طوال حياته، وبواسطتها تتم عملية التنمية وتصل الجماعة إلى أهدافها المنشودة (ناصر، 2004).

تُعد التربية بشقَيها المقصود وغير المقصود سلطة اجتماعية ضابطة فهي وسيلة رئيسية مهمة من وسائل الضَّبط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة المعاصرة لأنها تشمل حياة الطفل النامية من المهد إلى اللحد من جميع جوانبها ليكون فاعلاً في مجتمعه من خلال مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تسهم في تربية الجيل وتزويده بالمعايير الاجتماعية، والقيم، والاتجاهات، وأنماط السلوك المختلفة وأساليب المكافأة

والجزاء والعقوبات لمن يخرج عن هذه القواعد، وذلك من خلال عمليات التنشئة المختلفة التي تبدأ بالأسرة والمدرسة وجماعة الرفاقووسائِل الإعلام المختلفة والمؤسسات الدينية، حيث تشكل السلوك الاجتماعي للفرد حسب ثقافة مجتمعه من معايير وقيم، كما أَن التربية تعلم الأَفراد توقعات المجتمع السلوكية منهم في مواقفهم الاجتماعية، والتربية الرسمية تعُد ضابطة لسلوك الأَفراد لأَنها تعَمل على تعليم الفرد توقعات المجتمع السلوكية منه وغرس المعايير الاجتماعية والقيم والاتجاهات السلوكية، هذا من أَجل أَن يكون الفردفاعلاً في مجتمعه (الجعنيني، 2009).

وتعُد **التربية (Education)**:"عملية شمولية تكاملية تسعى إِلى تكوين الأَفراد أَعضاء عاملين في المجتمع، وهي لذلك تكسب الأَفراد القيم الموضوعية والذاتية التي ترضى عنها الجماعة، وتلقى القبول والأَفضلية والاهتمام من كافة أفراد المجتمع المحيط أَو الثقافة المحيطة" (ناصر، 2004، ص150).

وإن السُلوكَ الاجتماعي سُلوك مُتَعَّلم ومُكتسَب، وقد يكون سلوكاً سوياً أو منحرفاً، فالفرد يتعلم أَنماط السلوك المنحرف بقدر ما يتعلم أنماط السلوك السوي فالطفل يولد ولديه إِمكانات عديدة للتعلم، ويُلقَنه المجتمع بمؤسساته التربوية أَنماط السلوك السوي وغير السوي، وذلك من خلال عملية التربية الاجتماعية التي تمتد منذ مرحلة الطفولة ولا تنتهي إلا بانتهاء الحياة الطبيعية للفرد، وتهدف إِلى تحقيق انضباط سلوك الفرد وفقاً لمتطلبات الحياة الاجتماعية وأُسس العيش المشترك بقصد الوصول إِلى قواعد تنظم التوافق الاجتماعي وتؤكد الهوية الاجتماعية، وهذه العملية لا تجري بصورة آلية واحدة بالنسبة لجميع الأفراد، وإِنما تخضع لعدد كبير من الشروط والظروف الفردية الخاصة مما يؤدي لتعلم الفرد السلوك المنحرف من خلال تأثره باتجاهات خاطئة رغم أَن عناصر تنَشِئَته الاجتماعية سليمة وذلك من خلال انتمائهِ وولائهِ لجماعةٍ

معينة، أَو نتيجة لخلل في وظائف مؤسسات الضَّبط الاجتماعي حيث تكون التنشئة ناقصة فلا يتمثّل الفرد القيم الاجتماعية التي تسود في المجتمع ولا يدرك أهمية النظم المعيارية التي تنظم علاقات الأفراد بعضهم البعض. وتختلف وسائل التربية في عملية الضَّبط الاجتماعي من إِرشاد وتوجيه وإِقناع وتشجيع إِلى زجر وضرب وقسوة وحرمان من الحقوق الاجتماعية والمدنية (الأخرس، 1997).

يرى "بارسونز" أَن التوازن في المجتمع يتَحقق وتتم المحافظة عليه عن طريق أُسلوبين هما: التطبيع الاجتماعي، والضَّبط الاجتماعي، وهدفهما جعل الأَفراد في المجتمع ينصاعون للمعايير الموجودة فيه، فإِذا ما فشل التطبيع في جعل الأشخاص يتبعون المعايير، فإن الضَّبط الاجتماعي يجبرهم على ذلك، كما يرى "بردميير"و"ستيفنسون": أَن هناك نوعين مِن العمليات الكبرى التي تجعل الناس يتمثلون للقواعد النظامية في المجتمع هما: التنشئة الاجتماعية، وميكانيزمات الضَّبط الاجتماعي التي تمنع وقوع الانحراف (بدوي، 1999).

وأن عملية الضَّبط الاجتماعي تستمر مع نمو الفرد وفي كل مراحل حياته إِلا أَن درجة وقوة الضَّبط الاجتماعي تختلف بين فترة وأخرى كما أَن فاعلية العلاقة بين نوازع الضَّبط الداخلي وقواعد الضَّبط الخارجي تكون ضعيفة في المراحل الأَولى من التكيف الاجتماعي وقوية مع رسوخ الضمير الاجتماعي في الفرد فتصبح في هذه الحالة هذه النوازع الداخلية والضوابط الخارجية وجهين لعملة واحدة (الأخرس، 1997).

وتشير دراسة بينيت (Bennett, 2004) عن تزايد العنف في المدارس الثانوية العليا في الولايات المتحدة الأَمريكية، إِلى أَنه تعتبر الأَساليب الوقائية التي تعتمد على تعليم الطلبة مهارات حل المشكلات

واستخدام البدائل، ومهارات إدارة الغضب، وحل النزاعات بالطرق السلمية، من أفضل الطرق التي تؤدي إلى خفضِ العنف.

نظريات الضَّبط الاجتماعي

اختلفت أفكار العلماء والباحثين حول مفهوم الضَّبط الاجتماعي وما ينضوي عليه، وتعددت تعريفاتهم لمصطلح الضَّبط الاجتماعي، وتبعاً لذلك ظهرت عدة نظريات في مجال الضَّبط الاجتماعي، كل نظرية تفسر وجهة نظر صاحبها وفكرته عن الضَّبط الاجتماعي. وفيما يأتي عرضاً موجزاً لأَهم نظريات الضَّبط الاجتماعي الغربية القديمة والحديثة.

أولاً : نظرية تطور وسائل الضَّبط الاجتماعي (روس Ross) :

تَمُثِل فِكرة "النظام الطبيعي" جوهر نظرية روس **(Ross)**، الذي يرى أَن هناك نظاماً طبيعياً يَتغلغل في جميع الأفعال الإنسانية ويقوم على وراثة الإنسان لأَربع غرائِز طبيعية هي: (المشاركة أَو التعاطف، القابلية للاجتماع، الإِحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي). تشكل هذه الغرائز نظاماً اجتماعياً للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين أَفراد المجتمع بشكل ودي، وكلما تطور المجتمع ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرة المصلحة الذاتية عليه، وهنا تضطر تلك المجتمعات إلى وضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين كافة أَفراده، وتزداد تلك الضوابط وتتطور كلما ازداد تحضر المجتمع، وتعقدت أَنظمته، وتباينت جماعات (الرشيدي، 2010).

وَيعتبر روس(Ross) أَنه كُلما تَطَور المجتمعِ ازدادت العلاقات غير الشخصية القائمة على التعاقد، بِسبب ضعف الغرائز الطبيعية للإِنسان وسيطرة المصلحة الشخصية وبالتالي فإِن المجتمع يلجأْ إِلى وضع

ضوابط مصطنعة لتحكم العلاقات بين الأَفراد والجماعات، وتزداد هذهِ الحيل الضابطة بازدياد تحضر المجتمع، وتختلط الوسائل الطبيعية بالوسائل المصطنعة للضبط بحيث يستحيل إرجاع سلوك الأفراد إلى الخصائص الأصلية في الطبيعة الإنسانية، أو إلى المجتمع (فكرة، 2010).

ثانياً : نظرية الضوابط التلقائية (سمنر Sumner):

اهتم سمنر في كتابه، الطرائق الشعبية (Folkways) بدراسة مسائل الضَّبط الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بِبلورة الأَنماط التقليدية، ويعتبر أَن العادات والأَعراف في المجتمع لطالما كانت محتفظة بفاعليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي وبالتالي تصبح ضرورية لضبط سلوك الأجيال المتعاقبة، وأَن السُنَنَ الاجتماعية تتضمن الحكم الذي يوصل إِلى الخير الاجتماعي ويمارس عملية القهر على الفرد لكي يلزمه بإِتباعها (فكرة، 2010).

تنصب الفكرة الأَساسية لنظرية سمنر على أَن الصفة الرئيسة للواقع الاجتماعي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق الأَعراف والعادات الشعبية؛ إِذ أَنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي وللأَعراف أَهمية بالغة عند سمنر لأَنها تشكل النظم والقوانين، وتمتاز الأَعراف والمعايير بأَصالتها وقدسيتها لأَنها تتوارث مِنَ الأَجيال السابقة، وكلما طال الزمن عليها أَصبح من العسير تغييرها لزيادة ارتباطها بالأَفراد وثقافتهم في ضبط سلوكهم (الزامل، 2004). والنظام عبارة عن فكرة عند سمنر، وهو يفرق بين النظم الاجتماعية العادية والنظم المقننة في القوانين، ويرى أَنه من المستحيل وضع حد فاصل بين الأَعراف والقوانين وأَن الفرق يكمن في صورة الجزاءات ذاتها، حيث تعتبر الجزاءات القانونية أَكثر عقلانية وتنظيماً من الجزاءات العرفية (فكرة، 2010).

ثالثاً : نظرية الضَّبط الذاتي (كولي Cooley):

وَرَدَتْ فِكرة الضَّبط عند كولي (Coolly) في مؤلفاته دون أن يطلق لفظاً محدداً عن مصطلح الضَّبط الاجتماعي، كان موقف كولي من المجتمع ووحداته موقفاً واقعياً خاصاً حيث أَصَّر على تأْكيد عدم انقسام الكل الاجتماعي إلى أَجْزائِه، (فالمجتمع كلٌ لا يَتجزأ) يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرمز والأَنماط والمستويات الجمعية والِقيم والُمثُل وذَهب إلى أَن الحياة الروحية عنصرٌ دائٌم في الحياة الاجتماعية، واعتبر"**كولي**" أن الرموز والأنماط الجمعية والِقيم والُمثُل (موجهات للتنظيم الاجتماعي)، وأَن الضابط الاجتماعي هو تلك العملية المستمرة التي تكمن في التشكيل الذاتي للمجتمع أَي أَنه ضبط ذاتي يقوم به المجتمع، فالمجتمع هو الذي يضبط، وهو الذي ينضبط في نفس الوقت. وبناًء عليه فالأفراد ليسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي، والضَّبط الاجتماعي ُيفرض على الكل الاجتماعي وبواسطته، وهو يظهر في المجتمعات الشاملة والجماعات الخاصة، وأن سلوك الفرد ينضبط عن طريق نمو الضمير من خلال المشاركة رغم أَنها تتَم بطريقةٍ لاشعورية وغير مقصودة، ولذلك فإِن الضَّبط عند عند كولي متضمن في المجتمع ذاته وهو ينتقل إلى الفرد، وعن طريق التشارك في الِقَيم والَعادات مماِ ُيسهم في تَطوير الذات وبالتاليِ ُيؤثر على عملية الضَّبط الاجتماعي (فكرة، 2010).

رابعاً : النظرية الثقافية التكاملية (جيروفيتش Gurvitch):

يرى جيروفيتش (Gurvitch) ضرورة دراسة الضَّبط الاجتماعي بالنسبة لأَشكال الواقع الاجتماعي، وأَبعاده وأَنه ينبغي وقبل التوصل لنظرية محددة في هذا المحور أَن يتبع مجموعة شروط ذكرها كل من الرشدان(2004)، وفكرة (2010) نوجزها بالآَتي:

1) أَن الضَّبط الاجتماعي ليس نتيجة لتطور المجتمع وتقَدمه، بل أَنه كانموجوداً في المراحل المبكرة من تاريخ المجتمعات الإِنسانية،إِذ يستحيل تصور مجتمع بلا ضوابط.

2) أَن الضَّبط الاجتماعي واقع اًجتماعي وليسأداةً .

3) التأكيد على عدم وجود صراع بين المجتمع والأَفراد، وأَن كل منهم يتسم بسمات الآخر، فالمظاهر الفردية تلتقي مع المظاهر الجماعية كما يجب أن تلتقي العادات الفردية مع العادات الجماعية.

4) إدراك أن كل نمط من أنماط المجتمعات هو عبارة عن عالم صغير يتألف من جماعات، ولذا فإن مؤسسات الضَّبط الاجتماعي تختلف باختلاف الجماعات والمؤسسات.

5) وأخيراً الشرط الأخير للضبط الاجتماعي، وبالتحليل السيسيولوجي، نرى أن القِيم والمُثُل والأَفكار ترتبط ارتباطاً وظيفياً بالحياة الاجتماعية، ولا يمكن النظر إليها إلا ضمن الأنماط الاجتماعية التي تعمل فيها.

ويذهب جيروفيتش إِلى أَن الضَّبط الاجتماعي إِما أَن يكون ضبطاً منظماً، وإما ضبطاً عن طريق الممارسات الثقافية والرموز كالعادات والتقاليد، وإما ضبطاً تلقائياً من خلال القيم والأفكار والمثل، وإما ضبطاً أكثر تلقائية من خلال الخبرة الجمعية المباشرة .

تلك كانت أهم النظريات في الضَّبط الاجتماعي، ويتضح مدى التباين والاختلاف في نظرة علماء الاجتماع نحو طبيعة الضَّبط الاجتماعي، فقد اهتم روس بالغرائز الإنسانية ودورها الإِيجابي والسلبي في الضَّبط الذاتي، في حين ركز سمنر على الأَعراف والتقاليد، واعتبرها الوسيلة الوحيدة والضابطة للمجتمع،

بينما أَبرز كولي دْور الُمثُل والقِيم في تحقيق الضَّبط الذاتي فضبط الجماعة ينبع من ضبط الفرد لذاته. أَما لانديز فقد اهتمالنُ ظم الاجتماعية باعتبارها أَدوات الضَّبط الاجتماعي، ووضع جيروفيتش شروطاً ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند دراسة الضَّبط الاجتماعي (الرشدان، 2004).

النظريةُ منطَلَق الدراسة الحالية (النظرية البنائية الوظيفية)

ظهرت النظرية البنيوية الوظيفية في أَعقاب ظُهور كلٍ من **البنيوية الاجتماعية**، على أَيدي كلٍ من: (كلاودس ليفي ستراوس، وكولدون ويزير)، **والوظيفية**، على أيدي كل من: (ماكس فيبر وإميل دوركايم، ووليم كراهام سمنر)، في ُمؤلفاتهم المنشورة "الدين والاقتصاد" و" تقسيم العمل في المجتمع" و" طرق الشعوب"، علماً بأَن ظهورها كان كرد فعل للتراجع والضعف والإخفاق الذي ُمنيت به كلٍ من البنيوية والوظيفية لكَون كلٍ منهما أُحادية الجانب. ذلك أن البنيوية تفسر المجتمع والظاهرة الاجتماعية وفقا للأَجزاء والمكونات والعوامل المفردة التي يتكون منها البناء الاجتماعي بعيداً عن وظائف هذه الأَجزاء والنتائج المتمخضة عن وجودها، في حين أَن الوظيفة تفسر الظاهرة الاجتماعية تفسيراً يأخذ بعين الاعتبار نتائج وجودها وفعاليتها بعيداً عن بِنائها والأَجزاء التي تتكون منها، لهذا ظهرت النظرية البنيوية الوظيفية لتنظر إلى الظاهرة أَو الحادثة الاجتماعية على أَنها وليدة الأَجزاء أَو الكيانات البنيوية التي تظهر في وسطها وأَن لظهورها وظيفة اجتماعية لها صلة مباشرة أَو غير مباشرة بوظائف الظواهر الأخرى المشتقة من الأَجزاء الأُخرى للبناء الاجتماعي، وقد ظهرت النظرية البنيوية الوظيفية في القرن التاسع عشر على يد عالم الاجتماع البريطاني (هربرت سبنسر) ثم قام بتطويرها في أمريكا كل من تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون وهانز كيرث، وسي. ورايت ملز (الحسن، 2005، ص47).

المبادئ الأساسية للنظرية البنائية الوظيفية

ترتكز النظرية البنائية الوظيفية على عدد من المبادئ الاجتماعية، يمكن إيجازها فيما يأتي:

1) يمكن النظر إلى أي شيء سواءً كان كائناً حياً أم اجتماعياً، وسواءً كان فرداً أم مجموعة صغيرة أم تنظيماً رسمياً أم مجتمعاً، أو حتى العالم بأسره على أَنه "**نسق**" **أو** "**نظام**"، وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء، وعلى الرغم من اختلافها إلا أنها مُترابطة ومُتساندة ومُتكاملة فيما بينها.

2) لا بد أَن يكون النسق دائماً في حالة توازن، وهذا يتَحقق بتلبية احتياجاته. فلكل نسق احتياجات أَساسية، إِن لم تتوافر هذه الاحتياجات يتغير النسق أَو ربما يفنى إِلى الحد الذي عَرَّفَ فيه دوركايم وظيفة النظام الاجتماعي بأَنَّها المطابقة بينها وبين احتياجات الكائن الحي الاجتماعي.

3) كل بنية تتسم بالخصائص الآتية:

أ. **الكُلية**، أي أنها تتألف من عناصر خارجية تراكمية مستقلة عن الكل.

ب. **التحولات**، أَي أَن المجاميع الكلية تنطوي على ديناميكية ذاتية تتأَلف من سلسلة من التغيرات الباطنية التي تحدث داخل النسق، وهذه خاضعة في نفس الوقت لقوانين البنية.

ت. **التنظيم الذاتي**، أَي أَن لكل بنية قوانينها الخاصة وهي قوانين الكل، ورغم انغلاق كل بنية، إلا أَنها يمكن أَن تندرج تحت بنية أُخرى أَوسع.

4) كل جزء في النسق يُسهم في تحقيق توازن النسق يكون وظيفياً، وإِن فعل العكس يكون ضاراً وغير وظيفي وعديم القيمة.

5) تتحقق حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أَو بدائل(عبد الحميد، 2000، ص75–76).

ويضيف الحسن (2005، ص56-58) عدداً آخر من المبادئ أهمها:

6) وجود نظام قيمي أَو معياري تسير البنى الهيكلية للمجتمع على أَساسه، فالنظام القيمي يحدد واجبات كل فرد وحقوقه، كما يحدد أساليب اتصاله وتفاعله مع الآخرين، والأَفعال التي يكافأ عليها الفرد أَو يعاقب.

7) إِن الأَجزاء التي َيتكون منها المجتمع أَو الظاهرة الاجتماعيةإِنما هي أَجزاء متكاملة، فكل ُجزء َيتكامل مع الجزء الآخر وإِن أَي تغيير يطرأ على أَحد الأَجزاء لأُبَد أَن َينَعكس على بقيِة الأجزاِء.

8) إِن كل جزء من أَجزاء المؤسسة وأَ النسق له وظائِف بنيوية نابعة من طبيعة الجزء. وهذه الوظائف تتباين نتيجة لتباين الأَجزاء أَو الوحدات التركيبية، وعلى الرغم من تباين هذه الوظائف إِلا أَن هناك درجة من التكامل فيما بينها. مثلاً : وظيفة المدرس في المؤسسة التربوية تختلف عن وظيفة الطالب، ولكن وظائف كل منهما تكمل بعضها البعض، فالمدرس لا يستطيع أَداء وظائفه التعليمية والتربوية دون أَن يكون هناك طلبة.

9) تعتقد البنائية الوظيفية بِنظاَمي السلطة والمنزلة، فنظام السلطة في المجتمع أو المؤسسة هو الذي يتخذ القرارات ويصدر الإِيعازات والأَوامر إلى الأَدوار الوسطية أَو القاعدية لكي توضع َموضِع التنفيذ، أَما نظام المنزلة فهو النظام الذي يقضي بمنح الامتيازات والمكافآت للعاملين الجيدين لشدهم إلى العمل، وأن الموازنة بين نظامي السلطة والمنزلة هي شيٌّ ضروري لديمومِة وفاعليِة المؤسسة أَو النظام أَو النسق.

10) وحدة التحليل يجب أن تكون الأَنشطة أَو النماذج المتكررة بالتحليل الاجتماعي الوظيفي، لا يحاول أَن يشرح كيف ترعى أُسرة معينة أَطفالها، و لكنه يهتم بكيفية تحقيق الأُسرة كنظام لهذا الهدف (الحمودي، 2010).

يتضح من مبادئ النظرية البنائية الوظيفية المشار إليها بأن النظرية تعتقد أن لكل مجتمع بناء، وأن هذا البناء يتكون من أجزاء ولكل جزء وظيفة، ووظيفة كل جزء مكملة لوظائف الأجزاء الأخرى، كما تسهم أجزاء النسق في تحقيق استمرارية النسق الأكبر أو في الإضرار بهذه الاستمرارية، وهذا ما تحاول الدراسة ترجمته عند بناء الاستراتيجية المقترحة في ضوء النظرية البنائية الوظيفية، فالمجتمع يمثل النسق الأكبر في الدراسة، وهو يتألف من مجموعة الأنساق (الأجزاء) المكملة لوظائف المجتمع، وهي وسائل الضَّبط الاجتماعي (المؤسسات التربوية، المؤسسات القانونية، والمؤسسات الدينية، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، والقيم والأعراف والتقاليد) ، ويشكل كلاً من هذه المؤسسات بناءً له وظيفة ودور في المجتمع، كما أنه يسهم في تحقيق استمرارية المجتمع من خلال قيامه بالوظيفة المحددة له، وإن عدم قيامه بهذه الوظيفة بالشكل المحدد له يؤدي إلى الإضرار بالمجتمع وبالتالي إحداث خلل. وتحاول الاستراتيجية المقترحة العمل على وضع خطة عمل يتم من خلالها العمل في إطار تكاملي بين الأنساق الاجتماعية لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة في الجامعات الأُردنية.

إِن النظرية البنيوية الوظيفية تعترف بأن لكل مجتمع أو مؤسسة أو منظمة "**بناء Structure**"، والبناء يتألف من أَجزاء وعناصر تكوينية، ولكل جزء أو عنصر "**وظيفة Function**" تساعد على ديمومة المجتمع أَو المؤسسة أو المنظمة. لذا فالفكر البنيوي الوظيفي يعترف ببناء الكيانات أَو الوحدات الاجتماعية

و يعترف في الوقت ذاته بالوظائف التي تؤديها الأجزاء والعناصر الأولية للبناء أو المؤسسة ووظائف المؤسسة الواحدة لبقية المؤسسات الأخرى التي يتكون منها المجتمع، إذن للمجتمع بناء ووظيفة، وأن هناك تكاملاً بين الجانب البنيوي للمجتمع والجانب الوظيفي إذ أن البناء يكمل الوظيفة والوظيفة تكمل البناء، مما يدل على وجود علاقة متفاعلة بين البناء والوظيفة، وأَن هناك درجة عالية من التكامل بينهما، إذ لا نستطيع الفصل مطلقاً بين البناء والوظيفة (الحسن، 2005، ص49).

ويرى الوظيفيون أَن المجتمع يعمل بطريقة مماثلة لقيام الكائن الحي بوظائفه، وقد ظهرت هذه الفكرة بصورة واضحة في كتابات العالم البريطاني هربرت سبنسر (Herbert Spencer)، وخاصة في مجال تشبيهه المجتمع بالكائن العضوي، مما ساعد على نشر وترويج استخدام فكرتي "البناء" و"الوظيفة" في الدراسات الاجتماعية والانتربولوجية التي ظهرت بعده، وكان سبنسر يؤكد دائماً ضرورة وجود التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي (أَبو زيد، 2011).

ومن ثم فإن النظم الاجتماعية تقوم بأداء وظائفها معاً من أجل مصلحة المجتمع ككل، مثلما تقوم مختلف أعضاء الجسم البشري بوظائفها من أَجل مصلحة الجسم، ومع أَنه يمكن الفصل بين بناء المجتمع عن وظائفه لأَغراض البحث النظري، فإن البناء والوظيفة لا ينفصلان في الواقع، ولابد للمجتمع من أَن يكون له "البناء" قبل أن يتمكن من القيام بأَداء وظائفه "الوظيفة" (عبد الجواد، 2002).

وتعتبر النظرية البنائية الوظيفية أن المجتمع يتكون من بناء مستقر وثابت نسبياً يتألف من مجموعة عناصر متكاملة مع بعضها، وكل منها يؤدي بالضرورة وظيفة إيجابية يخدم من خلالها البناء العام، وجميع عناصر هذا البناء تعمل في إطار من الاتفاقات المشتركة والإجماع القيمي (الحوراني، 2008) .

إن النظام الاجتماعي يعد المحور الأساسي للتفكير لدى أنصار البنائية الوظيفية على اختلاف اتجاهاتهم، ويتجلى ذلك بشكل واضح من خلال مجموعة المفاهيم التي تشكل الإطار التصوري العام لهذه النظرية:

1) **الأنساق الاجتماعية:** إن المجتمع من منظور وظيفي يشكل نسقاً متفاعلاً تؤدي فيه أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل وتوطيده، وأحياناً اتساع نطاقه وتقويته، وهكذا تغدو الأجزاء متساندة متكاملة، أي أن كل وحدات النسق الاجتماعي أو أجزائه تجتمع وتتآزر في كل أقرب إلى الاكتمال والتآلف، فالأنساق الفرعية لأي مجتمع لا يتسنى لها العمل بشكل عشوائي، بل تتحرك في إطار من التناغم والتآلف لخدمة الكل (حسن، 2003). **والنسق الاجتماعي** أو النظم الاجتماعية: "هو أية وحدة اجتماعية تؤدي وظيفة". كما يقصد به مجموعة معينة من الأفعال والتفاعلات بين الأشخاص الذين توجد بينهم صلات تبادلية، والأنساق أو النظم عبارة عن أحكام وقوانين اجتماعية متعارف عليها تعمل على تحديد سلوكية الأفراد وترسم أنماط علاقاتهم الاجتماعية" (ناصر، 2004، ص324).

إن فكرة النسق أو النظام تزّودنا بالاستعارة الأساسية في نظرية بارسونز: وهي المماثلة التي يقيمها بين النسق الاجتماعي والكائن العضوي، وهو لا يكتفي باستخدام هذه المماثلة على أنها تشبيه مبسط؛ إذ لا يتوقف عند القول إن الحياة الاجتماعية تشبه الكائن الحي، بل يقول إن الحياة الاجتماعية هي كائن حي من نوع

خاص، والفكرة القائلة إن الحياة الاجتماعية هي نظام اجتماعي أي نظام من أجزاء مختلفة تفسر الجزء "**البنائي**" من تعبير" **البنائي الوظيفي** " أما المماثلة مع الكائن العضوي فهو يفسر الجانب "**الوظيفي**" منه، وأن كل الأنساق الحية تسعى لأن تكون في حالة التوازن، حالة من الاستقرار والعلاقات المتوازنة بين أجزائها المختلفة، وأن هذه الأنساق تحتفظ بكياناتها متميزة عن الأنساق الأخرى (الاتجاه نحو الاحتفاظ بالحدود) (كريب، 1999، ص63).

2)الغائية: أي أنها تبحث عن الأسباب والأهداف النهائية للأنشطة الاجتماعية، فأي اضطراب يطرأ في البيئة الاجتماعية، فإن المجتمع يعمل تدريجياً على استعادة توازنه عن طريق إيجاد مجموعة من الميكانيزمات الدفاعية التي تمكنه من الاحتفاظ بتوازنه، ولقد ذهب "دوركهايم" إلى أن النظام الاجتماعي موجود بالضرورة لإِشباع الحاجات الاجتماعية وأَن كل الأَنساق الأَخلاقية التي يمارسها الناس تؤدي وظيفة للتنظيم الاجتماعي (حسن، 2003).

3)**التوازن والاستقرار:** يرى الوظيفيون أَن النظام والتوازن طبيعيان في المجتمع، ومن ثم فإن حالة عدم التوازن (الحرب المدنية على سبيل المثال) هي حالة اجتماعية غير طبيعية. ويشبه الوظيفيون عدم التوازن في المجتمع بالمرض في الكائنات الحية، وأساس التوازن الاجتماعي وجود إجماع أخلاقي، بمعنى أن جميع الأفراد في المجتمع يشتركون في القيم ذاتها، لذلك فإنهم يؤكدون على أهمية تعليم القيم الاجتماعية في المحافظة على النظام والامتثال. وهنا يبرز التأكيد على دور الأسرة والمؤسسات التربوية في نقل القيم إلى الأجيال الأصغر سناً (عبد الجواد، 2002). كما أن اختلاف التنظيم الاجتماعي وغياب التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد الذين تجمعهم أَهداف مشتركة قد يقودان في الغالب إلى اضطراب وظائف المجتمع وإلى حالة من التفكك الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى فقدان المعايير والقواعد الاجتماعية، ما يعرض

المجتمع إلى حالة من "**الأَنومي**" أي اللامعيارية، وهي الحالة التي تفقد المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمع ما فاعليتها في ضبط وتنظيم سلوك الأفراد لتحقيق القدر المطلوب من التوافق الاجتماعي (اليوسف، 2006، ص33). ويذكر الجوهري (2007، ص161) عن دوركايم تعريفاً "**للأَنومي**": بأَنها الحالة التي تفقد فيها المعايير الأَساسية للمجتمع قوة إلزامها، في الوقت الذي لم تتكون فيه بعد معايير جديدة تكون ملزمة لأَفراد المجتمع. ويشعر أَفراد المجتمع بحالة الأَنومي أو (فقدان المعايير) في صورة أزمة هوية شخصية، مما يجعلهم يتعرضون لصعوبات ومشاكل مع الأفراد الذين يعيشون معهم ويعاملونهم .

4)**المعايير والقيم:** إِن الوظيفيين في تطويرهم لنظريتهم لم يغفلوا دور القيم والمعايير ووظيفتها في المحافظة على النظام الاجتماعي، فقد توصل (بارسونز) إلى أَن بقاء المجتمع في حالة من الاستقرار والنظام، يحتاج إلى ضمانات تكفل استقرار النظام، كمثل القيم والمعايير يعد القانون من الضمانات اللازمة لاستمرارية النظام ومنع العنف (حسن، 2003).

ويعتقد الوظيفيون أن القيم لها وجود مستقل عن الأَفراد فهي موجودة قبل الأَفراد، وستستمر بعدهم، فهي وليدة العقل الجمعي كما يرى دوركايم وهي تلعب وظيفة هامة في المجتمع لأَنها تشبع احتياج الأفراد للأَمن والاستقرار، فالقيم هي التي تعمل على تماسك المجتمع، وهي التي تحدد الوسائل التي يمكن للأفراد إشباع احتياجاتهم بها بشكل مقبول اجتماعياً، والقيم تعكس مصالح المجتمع ككل، وتسعى لخدمة أفراد المجتمع، وتتغير من وقت لآخر تبعاً لاختلاف احتياجات الأفراد، وهدفها الأساسي المحافظة على تماسك المجتمع (الختاتنة والنوايسة، 2011، ص265). وترى الوظيفية أن نسق القيم هو العامل الحاسم المؤثر في النسق الاجتماعي، وذلك لأن بارسونز يرى أن "نسق الموجهات القيمية الذي يلتزم به أعضاء أي نسق اجتماعي يمكن أن يكون بمثابة نقطة مرجعية أساسية لتحليل البنية والعملية في النسق الاجتماعي، فالقيم هي

تعهدات لأفراد بأن يتبعوا ويدعموا اتجاهات أو أنماطاً معينة من الأفعال من أجل الجماعة كنسق، إن نسق القيم هو مفتاح التكامل داخل الأنساق، وليس نسق القيم وحده، أو (روح المجتمع) هو المصدر الأعمق والأكثر أهمية للتكامل وإنما أيضاً أكثر العناصر ثباتاً في الأنساق الاجتماعية الثقافية (القصير، 2012، ص137).

ويؤكد كونت ودوركايم أن المجتمع لديه قوة هائلة لتشكيل وصياغة أفكار أعضائه وسلوكهم، وأن الناس يكتسبون القيم والمعايير والأدوار الأساسية من خلال التنشئة الاجتماعية، وأن نجاح المجتمع في دمج قيمه ومعاييره وأدواره شرط لازم لاستمرار للنظام الاجتماعي وتوازنه، أما الإخفاق في اكتساب هذه القيم والمعايير أو قبولها فقد يؤدي إلى الانحراف (عبد الجواد، 2002).

الضَّبط الاجتماعي عند النظرية البنائية الوظيفية

يمثّل الضبط الاجتماعي مدى نجاح المجتمع في أداء وظيفته بفرض قيمه ومعاييره على أفراده، وحملهم على الانصياع لها لتحقيق النظام، لضمان استمرار المجتمع واستقراره وتوازنه. وذلك وفق ما يراه أصحاب النظرية البنائية الوظيفية، ويشترك معظمهم عند تناولهم لموضوع الضبط الاجتماعي بعدة أمور يلخصها عبد الحميد (2000، ص77–78) فيما يأتي:

1) إن الضَّبط الاجتماعي لا غِنَى عنه لاستقرار المجتمع وتماسكه وتوازنه ولاستمرار بقائه كما عند بارسونز، ويطلق على الاتجاه البنيوي الوظيفي؛ اتجاه التوازن.

2) التأكيد على فكرة التواؤم، وهي العملية التي يتم عن طريقها الخضوع للقواعد والمعايير السائدة في المجتمع.

3) أهمية الاتفاق العام كما يرى كونت و دوركايم، بين الأفراد في المجتمع على معايير ومصالح عامة.

4) ضرورة الانصياع لما يتطلب المجتمع من سلوك ومعايير لتحقيق النظام .

5) النظام هو الهدف الحقيقي للجماعة ولن يتحقق إلا بامتثال الأفراد لما هو سائد في المجتمع الذي يسبق وجودهم.

6) يتحقق النظام عندهم باصطناع وسائل وأساليب أكثر فعالية للضبط الاجتماعي أو تعديل بعضها، كما أنه ناتج من نتاج التكامل.

7) المشكلات الاجتماعية تنتج من الخلل الذي يصيب أحد أو بعض الأنساق الفرعية للمجتمع، فهذه المشكلات قد تعكس المشكلات الإدارية للنظام الاجتماعي القائم، أو الفشل في النظام التعليمي أو النظام الاقتصادي أو السياسي ومن ثم ترجع المشكلات الاجتماعية إلى فضل الأفراد في القيام بأدوارهم التي أعدوا وتنشئوا اجتماعياً للقيام بها.

8) انحراف الأفراد يرجع إلى سوء تكيفهم مع ما هو سائد من توجيهات ومعايير.

دور الجامعات كنسق تربوي في تحقيق وظيفة الضَّبط الاجتماعي

تقوم الجامعات بدور رئيس في تنمية المجتمعات ورفع شأنها، فوجودها ونشاطها يعد مؤشراً على تقدم تلك المجتمعات. إلا أن دور الجامعة لا يقتصر على إحداث التقدم العلمي والتكنولوجي للمجتمع، بل يمتد ليشتمل جميع مناحي الحياة؛ حتى أن الجامعة في بعض الدول تكون النواة والقاعدة الرئيسية التي تقوم عليها المدن وتنشأ على دعائمها المجتمعات، كما أن للجامعة تأثيراً لا يمكن إغفاله في صياغة النسق

القيمي والحضاري الذي يتبناه المجتمع في حركته وعلاقاته وتفاعلاته وتواصله وتطوره، حيث أن دور الجامعات لم يعد ينحصر في مجرد نقل المعلومات وإكساب المهارات الفنية والتقنية والعلمية و الإبداعية للطالب بل كذلك في تنمية شخصيته وغرس القيم الأخلاقية التي تتمشى مع بناءه الحضاري (رمضان، 2004).

وتُعرَّف الجامعة بأنها: "المؤسسة الاجتماعية التربوية العلمية الثقافية التي أوجدها المجتمع من اجل تحقيق أهدافه وغاياته من خلال إيجاد وسط منظم يساعد على تنمية شخصية الفرد من جميع جوانبها الجسمية والعقلية والانفعالية والروحية بشكل متكامل ومتوازن، وتمكنه من اكتساب القيم والاتجاهات والمعارف والأَنماط السلوكية التي تجعله فرداً سوياً، تحميه من الانحراف والفساد والخلل القيمي التي أوجدته عوامل الهدم في المجتمع" (العاجز، 2007، ص398).

والجامعة كمؤسسة تعليمية ذات تأثير كبير في تكوين الفرد وتوجيه سلوكه وتعديل مواقفه واتجاهاته، ففي الجامعة يتعلم الطالب المزيد من المعايير الاجتماعية في شكل نظم وأدوار اجتماعية جديدة فيتعلم الحقوق والواجبات وضبط الانفعالات والتوفيق في حاجاته وحاجات الغير، كما يتعلم التعاون والانضباط. لذلك يجب على الجامعة أن تؤكد صلة الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه وأن تعد هذا الفرد ليكون مواطنا صالحا نافعا لنفسه وللمجتمع من خلال إعداده لتحمل المسؤولية والتفكير العلمي وإكسابه عدداً من الاتجاهات والقيم والعادات الحميدة كالولاء والانتماء للوطن ومساعدته على الممارسة الفعلية لهذه العادات والاتجاهات حتى تكون موجهات لسلوكه في المستقبل (ناصر، 2003).

وتُعد الجامعة مؤسسة اجتماعية تساهم بآلية التنشئة الاجتماعية، وتنمية المجتمع، والحفاظ على هويته الثقافية وشخصيته الحضارية في مواجهة العولمة. وبصفة عامة، فإن دور ووظيفة الجامعة قد تبلورا

تاريخياً، وتحديداً في الغرب، حول محاور متواصلة، بدأت بالتنشئة والتربية الدينية لرجال الدين وقادة الكنيسة، لتنتقل إلى دراسة القانون وإعادة تجنيد النخبة السياسية، ثم يتسع دورها تدريجياً ليتبلور، وبوجه عام، حول الاستجابة لاحتياجات المجتمع (السيد، 2005).

كما تعد الجامعة إحدى المؤسسات التربوية التي توفر جوَّ المعرفةِ، وتعمل على تشكيل الاتجاهات الفكريةِ والثقافيةِ والاجتماعيةِ بما توفره من ثقافةٍ مشتركة ومنهجاً فكرياً مشتركاً للعمل، يؤدي دورا هاماً للغاية في تطوير المجتمع، ويلخص تايلك (Tilak, 2008) أهم الأدوار التي تقوم بها الجامعات بما يأتي:

أولا: المساهمة في التنشئة الاجتماعية للشباب ونقل الثقافة إلى الأجيال، وتحديث المجتمعات من خلال المساهمة في تشكيل وعي الطلاب ومواقفهم وحتى عن طريق التسبب في تغييرات ضرورية في مواقف الناس، كما تساهم الجامعات في المجتمعات الحديثة في التنشئة الاجتماعية للشباب، حيث أنها (ومن خلال التعليم) تدفع إلى التغيير والتقدم في المجتمع، مما يساهم إلى حد كبير في تحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات حديثة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً .

ثانيا: تطوير التفكير النقدي لدى الطلبة، وتشكيل الوعي الاجتماعي لديهم من خلال غرس القيم الصحيحة، والتأكيد على القيم الوطنية والإنسانية، التي تعتبر هامة في تشكيل الثقافة الوطنية.

ثالثا: رفد المجتمع بالأيدي العاملة الماهرة، وهو ما يعرف برأس المال البشري بما يتلاءم مع وظائفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالجامعة تشكل عاملاً مهماً في النمو الاقتصادي والتنمية، والتنمية المستدامة لنظم التعليم، من خلال إنتاج المعلمين والباحثين والإداريين، المخططين وصانعي السياسات لجميع مستويات التعليم.

ويبرز دور الجامعة كإحدى أهم المؤسسات المؤثرة والفاعلة في تنمية مجتمعاتها، وذلك من خلال التكامل بين دور ووظيفة الجامعة مع احتياجات المجتمع، في أداء وظيفتها ثلاثية الأبعاد في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وبصورة متكاملة تسهم مجتمعة في بناء المواطن واحترام آدميته، لتتجاوز بذلك نطاق وظيفتها التقليدية في تأهيل الطلاب للحصول علي درجاتهم العلمية وعلاوة على كل ما سبق، هناك أيضا دور الجامعة والتعليم العالي، وعلى امتداد سنوات الدراسة الجامعية، في إتاحة الفرصة والمحور لتفعيل آليات وعمليات التنشئة السياسية والاجتماعية لطلابها، وبلورة مفاهيم وقيم ومشاعر المواطنة والولاء والانتماء، على أُسس قوية من قيم الحوار، والمبادرة، وتقدير المسئولية، والعمل الجماعي، وتوزيع الأَدوار وممارسة القيادة، وما إِلى ذلك من قيم وممارسات، تسهُم مجتمعةً في صياغةِ ومسارات عمليات الحراك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية عبر القنوات السلمية، مما يسهم في استقرار المجتمع، ويقوي من دعامات تماسكه وتجانسه (السيد، 2005).

كما تعُد الجامعة أَهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أدائه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة في العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه. يؤدي التعليم دوراً هاماً في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة وتعُد الجامعة من أَهم هذه المؤسسات حيث يناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسية ثلاثة هي: التعليم وإعداد القوى البشرية والبحث العلمي إِضافة إلى خدمة المجتمع (عامر، 2007).

تَعمل الجامعة كإِحدى المؤسسات التربوية للضبط الاجتماعي وفق النظرية البنائية الوظيفية على تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع من التصدي لبعض الانحرافات الفكرية والسلوكية والاجتماعية التي تظهر عند بعض الطلبة، لإِعادة التوازن الذي اختل نتيجة تلك الانحرافات، وفيما يأتي بعض أَشكال تلك الانحرافات:

1) **الاغتراب:** "شعور الفرد بأَنه لا ينتسب لجماعته الأَساسية ولا يرضى عنها، ولا يشعر بالفخر معها، وهو رافض للقيم السائدة وللثقافة الخاصة بمجتمعه" (العقيل، 2011، ص118).

2) **العُنف:** "الاستعمال المتعمد للقوة المادية أو القدرة ، سواءً بالتهديد أَم بالاستعمال الحقيقي ضد الذات من الشخص ضد نفسه، أَو ضد شخص آَخر، أَو ضد مجموعة أَو مجتمع، بحيث يؤدي إِلى حدوث (أَو رجحان) حدوث إِصابة أَو موت أَو إِصابة نفسية أَو سوء النماء أَو الحرمان" (منظمة الصحة العالمية، 2002، ص5).

3) **الإِرهاب:** "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه وأغراضه بهدف إلقاء الرعب بين الناس أَو ترويعهم أَو إيذائهم أَو إلحاق الضرر بالأَفراد أَو الممتلكات" (أصغر، 2005، ص83)

4) **التعصب:** يعرف بأَنه "التشدد وأَخذ الأَمر بشدة وعنف وعدم قبول المخالف ورفضه والأنفة من أن يتبع غيره ولو كان على صواب، ونصرة قومه، أَو جماعته، أَو من يؤمن بمبادئه سواء أَكانوا محقين أَم مبطلين". ومن مظاهره ؛ التعصب الحزبي، التعصب القومي،

التعصب المذهبي أَو الطائفي، التعصب الفكري، التمييز العنصري (أخو أرشيدة، 2009، ص61).

دور الجامعات الأُردنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي

يحظى قطاع التعليم العالي في المملكةِ الأُردنية الهاشمية بأَهميةٍ بالغةٍ تنبع من الدور الذي يقوم به هذا القطاع في عملية التنمية بمفهومها الشامل، لكافة القطاعات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية والإِنسانية، ويشكل قطاع التعليم العالي أَهم الأَولويات الوطنية كونه عنصراً رئيسياً في المسيرة التنموية، وقوة دافعة نحو الإصلاح والتحديث، وقد جاَء في رؤية الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي: "الوصول إلى نظام تعليم عال ذي جودة عالية، قادر على إعداد كوادر بشرية تلبي حاجات المجتمع الحالية والمستقبلية، وتتمتع بتنافسية على المستويين العربي والدولي". كما جاء في أَهداف وغايات الاستراتيجية الوطنية: تهيئة بيئة جامعية مناسبة ومنسجمة ومحفزة للإِ بداع والتميز، يتوافر فيها الشعور بالطمأْنينة من جهة، والمسؤولية والانتماء وقبول الرأي الآخر من جهة أخرى، كما تضمنت محاور الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي محور البيئة الجامعية كأحد المحاور الهامة المتضمنة للاستراتيجية الوطنية، حيث تتشكل البيئة الجامعية من عناصر رئيسة لها علاقة بالتأثير في شخصية الطالب بدءاً من المنهاج، وأَعضاء هيئة التدريسية والتفاعل الإيجابي بين الطلبة أَنفسهم مروراً بالأنشطة والأَندية والمرافق الصحية والرياضية، ومن هنا فإِن البيئة الجامعية في الجامعات الأُردنية ليست مكاناً لتعلم المهارات الأكاديمية وحسب ولكنها تشكل مجتمعاً يتفاعل فيه الأعضاء لجتماعياً وثقافياً. وبالمقابل فإن عدم انسجام الطالب مع البيئة الجامعية سيؤدي إلى بروز مؤشرات عدم التوافق الشخصي والاجتماعي مثل فقدان الثقة والانطواء والإحباط

والخوف وتشتت التفكير والعنف وضعف الانتماء وعدم الاندماج والتفاعل في مجتمعه الأكاديمي (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2007–2012، ص3–11).

وتتبع أهمية دور الجامعات في بناء وترسيخ الوعي لدى أفراد المجتمع من خلال ما تمتلكه من إمكانات وكفاءات علمية على مستوى عال من التخصص والاستعداد للتأثير في واقع المجتمع المحلي والعالمي، ووفق طرق ووسائل علمية موضوعية ومنهجية، فالجامعات بالأصل هي نظاٌم تربوي له أهداف، يقوُم على نشرِ العلمِ والمعرفةِ وإِعداد المتخصصين في المحورات العلمية والإِنسانية، والارتقاءِ بالعلمِ وتطويره من خلالِ البحث العلمي، وصقل شخصية الطالب وبناء جيل قادر على مواكبة المتغيرات، وتوظيف العلم في خدمة المجتمع وتنميته، ويعتمدُ دوُر الجامعات على ثلاثة جوانب متداخلة: (جانب معرفي معلوماتي، وجانب قيمي وجداني، وجانب مهاري سلوكي)، وحتى تتمكن الجامعات من تحقيق أهدافها لابد أن يكون هناك اتساق وتكامل وترابط بين هذه الجوانب الثلاثة، فالجامعات سواءاً كانت الحكومية أم الخاصة تعد الأَكثر تأثيراً في تنشئة أبناء المجتمع (العايد، 2010).

وتعتبر الجامعة من أَكثر العناصر الهامة في التأْثير الاجتماعي، ذلك أَنها جزء من المجتمع وعنصر هام فيه، وذلك لأَهمية هذه المرحلة العمرية التي تتضمنها وهي، الشباب، حيث الهمة المندفعة، ويمكن أن نعتبر الجامعة امتداداً للأسرة والمدرسة وهي بمثابة المؤسسة التي أنشئت لتوجيه نمو الشباب، ونمو مهاراتهم المعرفية، وقدراتهم على اختراق سوق العمل. وذلك عن طريق نمو الدوافع والميول والاتجاهات والقيم والمهارات الاجتماعية، بالإضافة إلى تقدير الشاب لذاته (العاجز، 2007).

لذلك تسعى الباحثة إلى الكشف عن واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة في الجامعات الأُردنية وعلاقتها ببعض المتغيرات مثل: نوع الجامعة ونوع الكلية، ومن ثم اقتراح استراتيجية لتنمية الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية الرسميةِ والخاصة. إِن الجامعات تعمل كمؤسسات تربوية على تشكيل الاتجاهات الفكرية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الأُردني، مملِ ُ وَدي دوراً مهماً في تنظيمِ سلوك الطلبة، وغرس روح الالتزام بالضوابط القانونية والدينية والقيمة والأَخلاقية في المجتمع الأُردني، كما تقوم الجامعات بالمساهمة في التنشئة الاجتماعية للشباب، ونقل الثقافة إلى الأجيال، والمساهمة في تشكيل وعي الطلبة ومواقفهم، بما يساعد على التزام الطلبة بمعايير الضوابط الاجتماعية.

وتَؤكد الباحثة على أَهمية التكامل والتناسق بين وظائف ودور الجامعات الأُردنية من جهة (كنسق جزئي)، مع دور ووظائف المجتمع الأردني (كنسق كلي)، حيثُ تقوُم الجامعات بالمساهمة في تقديمِ الحلول المجدية للظواهر السلبية في المجتمع الأُردني من جهةٍ ثانية، كأَحد الأَنساق الفرعية في بناءِ المجتمع الأُردني يؤدي وظيفة من خلال التكامل مع الأَنساق الفرعية الأخرى لإِحداث التوازن والاستقرار في المجتمع الأُردني.

مفهوم الاستراتيجية

ترتبط كلمة استراتيجية بجذورها العسكرية حيث تُعرف بأَنها: "علم تخطيط وتوجيه العمليات الحربية، وهي عبارة عن المنهج المستخدم في التنفيذ والذي ينبثق من رؤية واضحة وشاملة يتم من خلالها تحقيق الأَهداف الاستراتيجية". وتعمل على تحديد وتقييم مختلف الطرق التي تحقق أَهداف ورسالة المنظمة ثم اختيار أَفضل هذه الطرق (هلال، 2007، ص11).

ويذكر السويدان والعدلوني(2004، ص18) تعريفاً ل "هنري منتزنبرج" بأَنها: "الخطة" أَو "الاتجاه" أَو "المنهج" العمل الموضوع لتحقيق هدف ما، وهي "الممر" أو "الجسر" الذي يأْخذنا من هنا إلى هناك، وهي "الأسلوب" ونعني بذلك "نمط" أَو "طريقة العمل" والثبات على سلوك معين، والاستراتيجية"مكان" أَو "موقع"، أَي تحديد مكانة نريد الوصول إِليها، وهي "منظور" أَو "صورة"نطمح إليها مستقبلاً. وترى الباحثة إلى أن التعريف الأمثل للاستراتيجية أَنها: "مجموعة السياسات والأساليب والخطط الموضوعة من أجل الوصول إلى الغايات والأهداف الموضوعة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول".

خصائص الاستراتيجية الجيدة

من أجل الحكم على فاعلية وجودة الاستراتيجية، لا بد من توافر عدة خصائص في هذه الاستراتيجية، يمكن إجمالها في الآتي (هلال،2007):

1) إحداث التطوير والابتكار.
2) السرعة في تطبيق إجراءاتها.
3) ذات تأثير كبير وعلى نطاق واسع.
4) يمكن تطويرها وتعديلها لمقابلة رد الفعل
5) تعتمد على خطوات عملية ونظريات راسخة.
6) تعمل على تحقيق رسالة المنظمة بطريقة شاملة.

ثانياً : الدراسات السابقة

قامت الباحثة بالإطلاعِ على العديدِ من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الضَّبط الاجتماعي، وقد تم حصر بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع وأَهداف الدراسة الحالية، وتصنيفها على النحو الآتي:

القسم الأَول: الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الضَّبط الاجتماعي.

القسم الثاني: الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الاستراتيجيات والضَّبط الاجتماعي.

القسم الأول: الدراسات ذات الصلة بموضوع الضَّبط الاجتماعي:

1) دراسة الحامد (1994): وهدفت التعرُّف إلى طبيعة الدور الذي تقوم به المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضَّبط الاجتماعي، والتعرف على دور الدين والأسرة وجماعة الرفاق في عملية الضَّبط الاجتماعي، وقد تألفت عينة الدراسة من (593) مبحوثاً من الأسوياء والمنحرفين في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: فاعلية التدين في ضبط سلوك الأفراد وارتباطه بعوامل اجتماعية وثقافية، كما أظهرت دوراً حيوياً للأسرة في الضَّبط الاجتماعي لسلوكات أبنائها.

2) دراسة العتيبي (1995): وهدفت إلى الوقوف على "ميكانيزمات" وأساليب الضَّبط الاجتماعي التي تستخدمها المدرسة الثانوية السعودية لتحقيق التكيف الاجتماعي لطلابها، وتصفية صراعاتهم وتقليل انحرافاتهم، وعلاقة تلك" الميكانيزمات" بجودة الحياة المدرسية، وتأثر تلك العلاقات ببعض خصائص الطلاب الديموغرافية، تكونت عينة الدراسة من (300) طالباً من طلاب المرحلة الثانوية في إدارة سُدير التعليمية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث استبانه مكونة من (50) فقرة موزعة على أساليب الضَّبط الاجتماعي

التي تستخدمها المدرسة الثانوية. وكشفت نتائج الدراسة بأَن المدرسة الثانوية تستخدم عدة أساليب وميكانزمات لتحقيق الضَّبط الاجتماعي للطلاب، ومنها: أُسلوب الإِرشاد والتوجيه، العقاب الإيجابي، المكافأة، تعزيز السلوك المرغوب فيه، وتوطيد علاقة المدرسة بالمجتمع المحلي، كما كشفت عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة بين أساليب الضَّبط الاجتماعي وجودة الحياة المدرسية، وبين أساليب الضَّبط وخصائص الطلاب الديموغرافية.

3) **دراسة عبد الحميد (2000)**: هدفت إلى الكشف عن أساليب الضَّبط الاجتماعي التي تسود المدرسة الثانوية العامة المصرية، والعمليات الاجتماعية التي تحكم ديناميات‍ها وفعاليتها كما تمارس فعلًيا، ووصف الخصائص المميزة للمدرسة موضوع الدراسة وما يسودها من علاقات وأساليب ذات طبيعة اجتماعية، وكذلك محاولة التعرف على الجوانب التي يمكن أن تنمي أو تعوق وظيفة المدرسة. وأجريت الدراسة على عينة عددها (252) مبحوثا منهم (200) طالب و(52) مدرسًا واستخدمت الملاحظة المباشرة، والمقابلة المفتوحة والاستبانة وسائل لجمع البيانات. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أساليب الضَّبط الاجتماعي السائدة في المجتمع المصري تنعكس على المدرسة الثانوية العامة للبنين، وهذه النتيجة تؤكد تبعية المدرسة لما يسود المجتمع من أساليب قد تبدو متناقضة مع ما يقال من أن للمدرسة لها درجة من الاستقلال النسبي عن المجتمع، ويمكن أن تكون المدرسة مركز إشعاع يقود المجتمع أو مجرد تابع يعكس ما يسود المجتمع من أساليب وعمليات، ومن ثم تعمل على إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع.

4) **دراسة عساف (2000)**: هدفت الدراسة تعرُّف دور الإعلام في عملية الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة من وجهةِ نظرهم، والكشف عن دور الإِعلام في عملية الضَّبط الاجتماعي تبعاً لمتغيرات: (الجنس، نوع الكلية، المستوى، المعدل التراكمي)، وقد استخدم الباحث المنهج

الوصفي التحليلي، وقد تكونت عينة الدراسة من (440) طالباً وطالبة من الجامعة الإسلامية كدراسة حالة، وقد استخدم أداة الاستبانة المكونة من (44) فقرة موزعة على مجالات هي: (الضَّبط الديني، العادات والتقاليد، الضَّبط الاقتصادي، والضَّبط السياسي)، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: يمارس الإعلام دوره في عملية الضَّبط الاجتماعي بنسبة متوسطة، يليه العادات والتقاليد ثم الضَّبط الديني. كما توجد فروق ذات دلالة لتقديرات طلبة الجامعة لدور الإعلام في عملية الضَّبط الاجتماعي وفقاً لمتغير الكلية وذلك لصالح الكليات التطبيقية، وقد أوصت الدراسة بضرورة التعرف إلى احتياجات الشباب، والأساليب التي يعيشونها، ورفع نسبة البرامج الدينية التي تلمس مشاكل الشباب وتدفعهم نحو الضَّبط الاجتماعي.

5) دراسة السالم (2002): هدفت الدراسة إلى تعرُّف واقع الضَّبط الاجتماعي في الأسرة السعودية من خلال تقاليد الدين الإسلامي وأساليب الضَّبط الاجتماعي في الأسرة السعودية، وقد استخدمت المنهج الوصفي والمنهج المقارن لمعرفة واقع الضَّبط الاجتماعي في الأسرة السعودية، بلغت عينة الدراسة (35603) طالباً يدرسون في(70) مدرسة ثانوية في مدينة الرياض تتبع (7) مراكز إشراف تربوي، واشتمل البحث على(42770) طالبة يدرسن في (101) مدرسة ثانوية في مدينة الرياض. استخدمت الدراسة الأدوات الآتية: المقابلة الحرة، الملاحظة بالمشاركة، الاستبيان. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: وجود فجوة بين واقع الضَّبط غير الرسمي الذي يتم داخل الأسرة والضَّبط الرسمي الذي تقرره الجهات الرسمية، الضَّبط الاجتماعي في الأسرة السعودية يتميز بقوته، وجود علاقة ارتباط قوية بين التماسك الأسري و بين الضَّبط الاجتماعي في الأسرة فكلما ارتفع مستوى الضَّبط في الأسرة ارتفع مستوى التماسك فيها.

6) دراسة بدر خان (2004): وهدفت إلى الكشف عن أَشكال الضَّبط المدرسي المستخدمة من قبل معلمي المرحلة الثانوية في الأُردن وعلاقتها ببعض المتغيرات، وقد تكونت عينة الدراسة من (10%) من

معلمي المرحلة الثانوية في الأُردن في المدارسِ الحكوميةِ والخاصة، البالغ عددهم (1520) معلّما ومعلمة، وقد تم اختيارهم عشوائيًا من الأقاليم الثلاثة، الشمال والوسط والجنوب. وقد تم تصميم استبانه خاصة لهذا الغرض، وتم تحليل البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار للمقارنات البعدية، واختبار تحليل التباين الأحادي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المعلمين يستخدمون جميع أشكال الضَّبط المدرسي وأن الشكل الأكثر استخداماً ، الشكل القهري التسلطي، يليه الشكل التشريعي القانوني، ثم الشكل السلبي اللا مبالي، وأَخيرًا الشكل القيمي الديني الذي يتضمن أَيضًا الأَعراف والتقاليد الاجتماعية.

7) دراسة سيباستيان (Sebastian, 2006): وهدفت إلى معرفة أسباب العنف ونتائجه في بريطانيا، وقد قام الباحث بإجراء مقارنة بين العنف الذي يمارسه طلاب الجامعات الخاصة، والعنف الذي يمارسه طلاب الجامعات الحكومية. وقد تكونت عينة الدراسة من (93) طالباً وطالبة من الجامعات الخاصة، و(95) طالباً وطالبة من الجامعات الحكومية، وقد استخدم الاستبانة للتعرف على العنف وأسبابه ونتائجه. وقد دلت النتائج على: أَن طلبة الجامعات الخاصة هم الأَكثر ارتكاباً لأَعمال العنف من طلبة الجامعات الحكومية، كما بينت الدراسة أَن طلبة الجامعات الخاصة أكثر ارتكاباً للسلوكيات التي تُمثل إِخلالاً بقواعد الانضباط وخاصةً بعد تعرضهم للعقوبات التي ينص عليها قانون الجامعة.

8) دراسة المجالي(2007): هدفت الدراسة إِلى التعرف على أَثر المعايير الاجتماعية الرسمية في حفظ السلوك العام للطلبة داخل التنظيم الجامعي من منظور اجتماعي، من خلال التعرف على أَهم العوامل المؤدية إلى التزام الطلبة أو عدم التزامهم سلوكياً بتلك المعايير، وذلك من خلال استطلاع آراء عينة عشوائية من الطلبة بلغ حجمها(371) طالباً، وتم استخدام المنهج الوصفي للتوزيعات التكرارية والنسب المئوية والمنهج المقارن لتفسير النتائج، وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ عدم معرفة الطلبة للمعايير الاجتماعية الرسمية

المقررة والجزاءات المرتبطة بها، يؤدي إِلى زيادة احتمالية عدم الالتزام السلوكي لديهم، وأَن لوسيلتي الثواب والعقاب نفس درجة الأهمية والفاعلية في ضبط السلوك العام داخل التنظيم الجامعي. وبيَّنت النتائج كذلك بأَن التزام الطلبة أو عدم التزامهم سلوكياً بالمعايير المقررة لا يعود إلى عامل أحادي فقط، كما أَشارت إليه بعض النظريات الاجتماعية، وإنما لا بد من الأَخذ بجملة من العوامل ذات الأَهمية في التأثير والتفسير. واستناداً إلى نتائج الدراسة، فقد تمَّ اقتراح عدداً من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تعزيز ودعم عملية ضبط السلوك الاجتماعي للطلبة داخل التنظيم الجامعي.

9) دراسة العنزي (2008): هدفت هذه الدراسة إِلى تعرُّف دور المدرسة المتوسطة في تحقيق الضَّبط الاجتماعي للطلاب، تألفت عينة الدراسة من (352) معلما ومديراً ومرشداً طلابياً، تم اختيارها بالطريقة العشوائية، ولتحقيق أَهداف الدراسة، طور الباحث استبانه تكونت من(67) فقرة، وتم التأَكد من صدقها وثباتها، وقد توصلت الدراسة إِلى النتائج الآتية: أَن المدرسة المتوسطة تمارس دورها في تحقيق الضَّبط الاجتماعي للطلاب، من خلال العمل على غرس روح الانتماء والولاء للوطن، وغرس العقيدة الإِسلامية، وتعويد الطلاب على ممارسة قيم المجتمع، وتستخدم السُبل التي تساعد على غرس القيم الإِسلامية لدى الطلاب، وعلى تعزيز العلاقة بين المدرسة والمجتمع، وتوضيح مفاهيم وقيم الضَّبط الاجتماعي وغير ذلك. كما تستخدم المدرسة المتوسطة طرق وأساليب وقائية وإرشادية وعلاجية مثل: (استخدام الإِذاعة المدرسية للتوعية والتوجيه، والحوافز التشجيعية، تفعيل الإِرشاد المدرسي، المناقشة والحوار، وغرس روح الضَّبط الذاتي لدى الطلاب، وإِبلاغ أولياء الأمور بسلوك أَبنائهم، وأُسلوب القدوة، فرض العقوبات واستخدام إِجراءات تأديبية ،وغير ذلك من أساليب)، وتواجه المدرسة المتوسطة عدة صعوبات تحد من دورها في تحقيق الضَّبط الاجتماعي للطلاب.

10) **دراسة الصاعدي (2009):** هدفت إلى تعرُّف دور الضَّبط الاجتماعي في مواجهة الانحرافات الفكرية لدى الشباب، ومدى تأْثير وسائل الضَّبط الاجتماعي الدين والقانون والتربية والقيم والعادات والتقاليد والأعراف والرأي العام في مواجهة مظاهر الانحرافات الفكرية المتمثّلة في العنفِ والتطرف والغلو والتكفير والإِرهاب، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي. وقد توصل الباحث إِلى العديد من النتائج منها: أَن المنحرف فكرياً يقع تحت ظروف اجتماعية ومعيشية قاسية تقف وراء انحرافه عن جادة الصواب، وقد أوصى الباحث بضرورة التخطيط والتطوير في مؤسسات الضَّبط الاجتماعي لتواكب التطور المطرد ومستجدات الحياة. وضع جهة رقابية على مؤسسات الضَّبط الاجتماعية ومدى فاعليتها في القيام بالدور المنوط بها، وتحقيق مبدأ الثواب والعقاب.

11) **دراسة كنديكي (Kindiki, 2009):** هدفت الدراسة التعرف إلى أَثر الاتصال على ضبط الطلاب في المدارس الثانوية في كينيا. أُجريت الدراسة في (8) مدارس ثانوية، تم استخدام العينة العشوائية الطبقية والعينة العشوائية البسيطة، تكونت العينة من (200)، حيث تم اختيار (20) طالباً و (4) معلمين من كل مدرسة وتم استخدام أُسلوب المقابلة مع (8) مدراء مدارس. ومن أَهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أَن الانضباط في الكثير من المدارس الثانوية في كينيا منخفض جدًا، بسبب عدم وجود اتصال فعال بين إدارة المدارس والطلاب وأَولياء أُمورهم، عدم قيام إِدارة المدارس بعقد اجتماعات دورية مع الطلاب، والاستماع لشكاويهم، عدم توفر التوجيه والإرشاد وقنوات الاتصال لتوجيه سلوك الطلاب، عدم قيام مدراء المدارس بمناقشة الأَنظمة والقوانين المدرسية مع الطلاب.

12) **دراسة وسوك (Woosuk, 2009):** وهدفت التعرُّف إلى أثر الضَّبط الاجتماعي الرسمي (القانون) على العلاقات الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وعلى الضَّبط الاجتماعي غير الرسمي. ولتحقيق هذا

الهدف، اقترح المؤلف مقياس شامل جديد للضبط الاجتماعي وسيطرة القانون والشرطة. تم جمع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من مصادر ثانوية مثل: المشاكل الاجتماعية للحي، وتجارب الأفراد والمكونات الهيكلية للمجتمع، والخصائص الديموغرافية للمنطقة بما في ذلك تعداد عام (2000)، ومسح للأسر في (ليكسينغتون ولويزفيل، وكنتاكي)، والبيانات التي قدمتها شرطة كنتاكي عن قسمي الجريمة والإيذاء. أظهرت النتائج: وجود علاقة إيجابية بين الرقابة الاجتماعية الرسمية (الضَّبط الاجتماعي الرسمي) والرقابة الاجتماعية غير الرسمية (والضَّبط الاجتماعي غير الرسمي)، كما كان للقانون تأثير إيجابي على التماسك الاجتماعي، والمشاركة في تنظيم المجتمع، وكشفت النتائج على أنه ومن خلال التفاعلات الاجتماعية بين السكان يمكن تفعيل الرقابة الاجتماعية غير الرسمية (الضَّبط الاجتماعي غير الرسمي) بالشكل المباشر أو غير المباشر؛ من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمع وتقاسم القيم المشتركة، والحفاظ على النظام الاجتماعي من خلال التضامن المجتمعي.

13) **دراسة سمرين والقضاة (2010):** وهدفت إلى التعرف على أساليب الضَّبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في محافظة الكرك من وجهة نظر مديري المدارس، وأثرها على كل من المتغيرات الآتية : (الجنس، والمستوى التعليمي، والخبرة الإدارية، والمديرية). تكونت عينة الدراسة من جميع المدارس الحكومية والخاصة في محافظة الكرك، للعام الدراسي (2010/2009)، وبلغ مجموعها الكلي (87) مدير ومديرة، تم تطوير أداة البحث المكونة من استبانه تضم (49) فقرة موزعة على كل المجالات. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة في أساليب الضَّبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في محافظة الكرك تعزى لمتغير (الجنس، والمستوى التعليمي، والخبرة الإدارية، والمديرية)، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في أساليب الضَّبط الاجتماعي المستخدمة في المدارس .

14) **دراسة باولس وسيفينسون (Pauwels & Svensson, 2010)**: وهدفت إلى تعرُّف أهمية الضَّبط الاجتماعي الرسمي كآلية في منع الجريمة من خلال تعزيز الضوابط غير الرسمية (كالقيم الأخلاقية، والضَّبط المنظم للنفس)، وذلك من خلال التعرُّف إلى الفروق الفردية بين عينتين اثنتين مختلفتين من المراهقين في أنتويرب/ بلجيكا (n2= 486)، وهالمستاد، السويد (n1= 300)، حيث تبين أن انخفاض مستويات الأخلاق مثل: (انخفاض ضبط النفس، والميل للإساءة للآخرين) يزيدان من خطر المخالف، كما يعتبران من العوامل الهامة في التنبؤ بخطورة سلوك المراهق. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة تعزى إلى الفروق الفردية بين أفراد العينة في الضَّبط الاجتماعي للأسرة والالتزام بالعادات والتقاليد، في حين أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط بين ضعف العلاقات الأسرية، والتفكك الأسري بغض النظر عن الجنس، أو الخلفية المهاجرة أَو بناء الأُسرة. وأكدت على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة بين الضوابط غير رسمية (القيم والعادات والتقاليد) وانخفاض ضبط النفس والميل للجنوح .

15) **دراسة الشجراوي وأبو جودة (2011)**: وهدفت إلى تعرُّف علاقة الضَّبط الاجتماعي بمفهوم الذات، والوضع المادي عند طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الخاصة في عمان. ولتحقيق هدف الدراسة اختيرت عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وهم جميع طلبة الصف الأول الثانوي الأدبي والعلمي والإدارة المعلوماتية في مديرية تربية عمان للتعليم الخاص، وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (598) طالًبا وطالبة للعام الدراسي (2006/2005)، وقد تم استخدام استبانه الضَّبط الاجتماعي التي أعدتها الشجراوي (2005)، ومقياس مفهوم الذات لبيرس هارس (Piers Haris) المعرب والملائم للبيئة الأُردنية، الذي قام بتعريبه الداود (1982)، وقد أشارت النتائج إلى ما يأْتي: أَن أَكثر أَساليب الضَّبط الاجتماعي السائدة في المدرسة هي لفت انتباه الطالب إِلى مخالفات قام بها، والتأْنيب على مخالفات قام بها، السماح بالخروج إلى المرافق

الصحية، والتسامح عن الأَخطاء والمخالفات البسيطة. كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أَساليب الضَّبط الاجتماعي المتعلقة بالعقوبات بين الذكور والإناث لصالح الذكور، في حين لم يكن هناك فروق ذات دلالة بين أَساليب الضَّبط الاجتماعي ومفهوم الذات.

16) **دراسة نينغ باو، وهاس، وشينغ، وبي (Ning Bao, Haas, Chen & Pi, 2012)**: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الوراثة والبيئة في سلوك المراهق وذلك من خلال دراسة أثر الضَّبط الاجتماعي والتعلم الاجتماعي على سلوك المراهق في المدرسة والمنزل وعلاقتها بالانحراف والجريمة، استخدمت هذه الدراسة عينة مؤلفة من (615) طالبا في المدارس المتوسطة والثانوية في الصين في مناطق متنوعة اقتصاديا واجتماعيا وجغرافياً. وقد استخدمت الدراسة ثلاثة مقاييس: (مقياس التعزيز السلبي من قبل الآباء والأمهات، ومقياس التعزيز السلبي من قبل المعلمين، ومقياس المعتقدات التقليدية عن الأخلاق والقيم. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: أَن تكرار التعزيز السلبي من قبل المعلمين والأهل يقوي السلوك المنحرف، وأن قلة الارتباط بالعادات والتقاليد يقوي السلوك المنحرف، كما أن العلاقة القوية مع الأقران المنحرفين يؤدي إلى تعزيز السلوك المنحرف خلال المراقبة والتحكم في سلوكهم، وأن تكرار سلوك الجريمة في السلالات ناتج عن التعلم الاجتماعي وضعف الضَّبط الاجتماعي لدى المراهقين، ودلت النتائج على أن الحد من الرقابة الاجتماعية وتعزيز التعلم الاجتماعي للجريمة يمكن أن يؤدي إلى تكرار سلوك الجريمة عند الشباب والمراهقين، التأكيد على أهمية دور المدرسة في الضَّبط الاجتماعي للمراهقين الصينيين.

17) **دراسة شيو وتشان (Chui & Chan, 2012)**: هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير الروابط الاجتماعية والالتزام بالقوانين على جنوح الأحداث في هونغ كونغ، اشتملت العينة (N= 1377) من طلبة المدارس الثانوية في تسع مدارس ثانوية شملهم الاستطلاع من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين (12-17)

سنة والذين تم اختيارهم عشوائيا من تسع مدارس ثانوية مختارة في هونج كونج، منهم (666 ذكور،711 إناث)، وقد قامت بدراسة أثر عدة متغيرات في التنبؤ بجرائم العنف المراهقين الذكور والإناث. وأشارت النتائج إلى أن التزام المدرسة بتطبيق تعليمات الانضباط المدرسي، والعلاقة الصحية بين الوالدين والتماسك الأسري، هي عوامل وقائية قوية ومهمة لمنع المراهقين من ممارسة السرقة وممارسة أعمال العنف داخل المدرسة، كما أَكدت النتائج على: ضرورة التأكيد على أهمية الترابط والتماسك الأُسري والعلاقة الصحية بين الوالدين وبين الطفل، أهمية التزام المدرسة بتطبيق القوانين بما يؤدي لإدراك الطلبة لأَهمية القوانين، وتوطيد العلاقة بين المدرسة والأُسرة، توطيد العلاقة بين الشرطة والشباب كوسيلة وقائية لتوفير فهم دقيق لنظام العدالة، وضرورة تقديم الخدمات الإِرشادية والنفسية في المدارس، كل تلك العوامل من الممكن أن تؤدي إلى التخفيف من ميل المراهقين إِلى ارتكاب المخالفات السلوكية وأعمال العنف في المستقبل.

18) **دراسة السقطري (2013):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية ودور وسائل الضَّبط الاجتماعي غير الرسمية، وخاصة القيم والأعراف في تحقيق الضَّبط الاجتماعي للمجتمع في (جزيرة سقطرى) والتعرف على اتجاهات المجتمع المحلي تجاه هذه الوسائل ومدى تمسكه بها في تنظيم العلاقات بين الأفراد. وقد أجريت الدراسة على عينة قصديه مكونة من (90) وحدة تُمثل مكونات المجتمع المحلي، واستخدمت الدراسة الاستبيان والمقابلة لجمع البيانات والمعلومات. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: لا يزال المجتمع المحلي محافظاً على عاداته وتقاليده، ولا تزال الروابط الأُسرية والقرابية والمجتمعية بين الناس قوية وراسخة، تمسك أبناء المجتمع بالقيم الإِيجابية الأَصيلة في علاقاتهم، تفاعل أبناء المجتمع السقطري مع مؤسسات الضَّبط الرسمي ضعيفاً أو معدوماً.

القسم الثاني : الدراسات ذات الصلة بالاستراتيجيات والضَّبط الاجتماعي

1) دراسة جودالوب، وبين (Guadalupe & Bein, 2002): هدفت الدراسة إلى تعرُّف الأسباب المؤدية إلى العنف المتزايد في المجتمع الأمريكي من خلال تحليل لبعض الدراسات التي تناولت المفاهيم والقوانين التي تتحكم بالفرد والأسرة في تطور علاقاتها مع المجتمع، وتنامي دائرة العنف في المجتمع الأمريكي عموماً، ولدى الشباب خاصة، وعلاقة الفرد بالمجتمع، وتأثير الخبرة المدرسية والمعايير الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الميراث الاجتماعي والمؤسسي للعنف (قيم، عادات، تقاليد، ثقافة) يدعم سلوكيات العنف لدى الأطفال والشباب بغض النظر عن فردية الشباب وثقافتهم النوعية وشعورهم بالاغتراب، واختتم دراسته بمجموعة من الاستراتيجيات العلاجية التي تركز على برنامج لتنمية التحصيل والذكاء لدى الشباب وتنمية الوعي المجتمعي بأخطار العنف .

2) دراسة المالكي (2005): هدفت الدراسة إلى التعرف على الأَسباب المؤدية إلى الإرهاب والمهددة للأمن الوطني، ودور المؤسسات الاجتماعية المختلفة في تحقيق الأَمن الفكري، ووضع استراتيجية وطنية لمواجهة الإِرهاب والتطرف الفكري. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث بلغ مجتمع الدراسة (2115) عضو هيئة تدريس في ثلاثين كلية من جامعات المملكة العربية السعودية، وقد بلغت عينة الدراسة (975) عضو هيئة تدريس من الذكور، ومن مختلف المراتب العلمية ينتمون إلى (12) إِثنتي عشرة جامعة سعودية، وقد استخدم الباحث الاستبانة كأَداة في جمع بياناته بعد أَن خضعت لمقاييس الصدق والثبات، حيث قام الباحث بِإخراج الأداة ووصفها من خلال المقياس الخماسي للإِجابات المغلقة كما تضمن خمسةَ أَسئلة مفتوحة لكي يضع المستجيب ما يراه من آراء ومقترحات، وفي ضوء ما كشفت عنه الدراسة بِشَقّيها النظري والميداني من نتائج؛ أَورد الباحث التوصيات المتضمنة على ثلاثة محاور: يتضمن الأول منها الأدوار التي

ينبغي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية الاضطلاع بها لتحقيق الأمن الفكري،ويدُ ثير الثاني: تساؤلات بحثية للدراسات المستقبلية ذات العلاقة، أما المحور الثالث: فيقدّم الباحث من خلاله ثمرةِ هذه الدراسة المتمثلة في استراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الأمن الفكري، وهذه الاستراتيجية المقترحة تتضمن الأساليب والوسائل والتي يتم من خلالها تحقيق الأَهداف، وتشمل المحورات الآتية: المحور الديني، والمحور التعليمي، والمحور الأسري، والمحور السياسي، والمحور الاقتصادي، والمحور الأمني، ومجال البحث العلمي، والمحور الثقافي والإِعلامي، والمحور الشبابي، والمحور التنظيمي والقضائي.

3) دراسة بيتارو (Pittaro, 2007): هدفت الدراسة إلى تعرُّف **أسباب** العنف الطلابي ونظرية الضَّبط الاجتماعي، وهي دراسة تحليلية للعنف، وذلك من خلال حوادث عنف جرت في المدارس والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بإطلاق النار. حيث توصلت الدراسة إِلى أنه ينبغي إشراك المجتمع المحلي في جميع مراحل التخطيط والتقييم ووضع السياسات للمدارس، ولتكريس كافة الموارد المدرسية والمناهج العملية في تقديم التوعية الوقائية بدلاً من الاعتماد على تنفيذ القانون وحده لحسم الهجمات، وقد دلت التحليلات إِلى أَن الدافع الرئيسي للعنف في (61٪) من الهجمات كان الانتقام، وتقديم التوعية والتثقيف للقائمين على العملية التربوية وأولياء الأمور والمجتمع المحلي، بالحذر في التعدي على حقوق الدستورية للفرد، حيث أَن معظم مرتكبي السلوك العنيف ليس لديهم تاريخ أَو سوابق إِجرامية.

4) دراسة حسين (2010): هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجية مقترحة لتدعيم أَدوار المؤسسات التربوية غير النظامية في تحقيق الأَمن الثقافي لدى الشباب في مصر. والتعرف على الواقع والمأمول من الأدوار التي تقوم بها المؤسسات التربوية غير النظامية في تحقيق متطلبات الأَمن الثقافي لدى الشباب في مصر، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وقد بلغت عينة الدراسة (900) تسعمِئةَ طالب وطالبة من

ثلاث جامعات مصرية هي جامعة القاهرة، وجامعة المنوفية، وجامعة سوهاج. وقد أظهرت النتائج من حيث الواقع: إلى القصور الواضح في أدوار المؤسسات التربوية غير النظامية (الأسرة، وسائل الإعلام، الأحزاب السياسية، والجمعيات الأهلية) في تحقيق متطلبات الأمن الثقافي المتطلبات الدينية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإعلامية لدى الشباب في مصر. كما أَظهرت نتائج الدراسة من حيث المأمول اتفاق عينة الدراسة الكلية على أن كل المؤسسات التربوية غير النظامية مأمول وهام تدعيم أدوارها في تحقيق متطلبات الأمن الثقافي لدى الشباب في مصر، كما أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الواقع والمأمول في كل جامعة على حدة، وذلك لصالح المأمول في تحقيق تلك المتطلبات في المستقبل، وهذه النتائج دعمت وضع الباحث للاستراتيجية المقترحة لتفعيل أَدوار المؤسسات التربوية غير النظامية في تحقيق متطلبات الأمن الثقافي لدى الشباب في مصر، تدعيم أَدوار المؤسسات التربوية غير النظامية (الأُسرة، ووسائل الإِعلام، والأَحزاب السياسية والجمعيات الأَهلية) في تحقيق متطلبات الأَمن الثقافي لدى الشباب في مصر، الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي السليم في تدعيم أدوار المؤسسات التربوية غير النظامية حتى يتم تحقيق الأهداف التربوية المرجوة منها لتحقيق متطلبات الأمن الثقافي التي تقود المجتمع المصري إلى التنمية المنشودة في القرن الحادي والعشرين.

5) دراسة شيا ومينا (Shea & Meena, 2010): هدفت الدراسة التعرُّف على أثر استراتيجية سياسة الشرطة المجتمعية في المدارس الحكومية على ضبط سلوك الطلبة، وذلك بعد تزايد القلق حول تزايد العنف المدرسي بشكل ملحوظ ، وخصوصا بعد سلسلة من حوادث إِطلاق النار في المدارس، تكونت عينة الدراسة من (25) خمس وعشرين مدرسة، منها (14) أَربع عشرة تجريبية تم تطبيق البرنامج فيها، و(11) إِحدى عشرة منها ضابطة لم يطبق فيها البرنامج، بدأ المكتب الاتحادي الموجه للشرطة والخدمات (COPS)

في المدارس برنامج لتمويل توظيف ضباط مدرسة الموارد بين عامي (1999- 2005)، حيث أُجريت خمسة وعشرون مقابلة مع كلٍ من مديري المدارس والمكاتب الإِقليمية الفرعية الخامسة عشر وتمويل (138) من المكاتب الإقليمية الفرعية في ماساتشوستس والمدارس الحكومية. باعتبارها واحدة من الاستراتيجيات التي يجري استخدامها للسيطرة على سلوك الطلاب. وذلك من خلال التأثير على انضباط الطلاب و تطبيق القوانين على الطلبة من خلال استخدام أَساليب أَكثر رسمية في ضبط الطلاب مثل: (الاعتقالات، الاستدعاءات، والإحالات المحكمة)، وذلك بدلا من الطرق غير الرسمية المستخدمة سابقا للسيطرة الاجتماعية (مثل الاتصال مع الوالدين). وقد أَظهرت النتائج أنه: لا يوجد فروق تذكر بين المدارس التي طبقت البرنامج، والمدارس التي لم تطبق البرنامج والتي تستخدم نهج عدم التسامح كأداة في الضَّبط الاجتماعي من قبل مديري المدارس التي تطبق التعليمات والقوانين لإرساء أساليب أكثر رسمية في الضَّبط الاجتماعي. مما يدل على أن الضَّبط الاجتماعي في المدارس يؤدي دوراً مشابها للدور الذي يمكن أن يقوم به القانون كما أنه قد يخفف من المخالفات السلوكية التي قد يقوم بها الطلبة.

6) دراسة أبو انعير والعدوان (2011): هدفت الدراسة إلى اقتراح رؤية استراتيجية للحد من تنامي العنف المدرسي من وجهة نظر الخبراء التربويين في الأردن، وقد تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالتخصصات التربوية في جامعة البلقاء التطبيقية والجامعة الأُردنية، وتكونت عينة الدراسة من (76) عضو هيئة تدريس، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب دلفاي التنبؤي على جولتين كأداة تحليلية للمستقبل وقد تم تطوير استبانه مكونة من (63) فقرة موزعة على أربع مجالات، وتم التأكد من صدقها وثباتها. وأظهرت نتائج الدراسة أن اتفاق عينة الدراسة على دور مجالات الدراسة (الأسرة والمجتمع، والمدرسة والمنهاج، والطالب والمعلم، والمرشد الطلابي) في الحد من تنامي ظاهرة العنف

المدرسي جاءت بدرجة عالية، وفي ضوء نتائج الدراسة قدمت الدراسة عدداً من التوصيات التي من المؤمل أن تفيد صانعي السياسة التربوية للحد من العنف المدرسي.

7) دراسة عثمان (2013): هدفت الدراسة إلى تعرُّف واقع أدوار مؤسسات المجتمع المدني في التربية الأخلاقية لطلاب التعليم الجامعي، مع وضع استراتيجية مقترحة لزيادة فاعلية أدوار مؤسسات المجتمع المدني في تحقق التربية الأخلاقية لطلاب التعليم الجامعي. واستخدمت المنهج الوصفي وقد توصلت الدراسة إلى: القصور الواضح في دور الأحزاب السياسية في تحقيق التربية الأخلاقية لطلاب التعليم، والقصور الواضح في دور الجمعيات الأهلية في التربية الأخلاقية لطلاب التعليم الجامعي، والقصور الواضح في دور النقابات المهنية في تحقيق التربية الأخلاقية لطلاب التعليم الجامعي. وجود معوقات تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية الأخلاقية لطلاب التعليم الجامعي. لذلك لابد من زيادة فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في المحورات الدينية والأخلاقية وغيرها لتحقيق مبادئ التربية الأخلاقية لطلاب التعليم الجامعي في ظل التغيرات المجتمعية.

8) دراسة أكغون و أراز (Akgun & Araz ,2013):وقد هدفت الدراسة إِلى التعرف على أَثر تطبيق استراتيجية "يمكننا حل نزاعاتنا" وذلك من خلال برنامج تدريبي لطلاب المدارس الأساسية، وتقييم فعالية هذا البرنامج التدريبي على حل الصراع القائم بين الطلبة في المدارس، وتعزيز مهارات حل النزاعات والكفاءة الاجتماعية للطلبة في المدارس، وبالتالي خفض العدوان. وقد أجريت الدراسة على عينة بلغت (394) طالباً، منهم (67) طالباً وطالبة (المجموعة الضابطة)، و(327) طالباً تمثل (المجموعة التجريبية)، حيث قام بتدريبهم فريق تدريب من جامعة مارسين التركية، تم عمل الاختبار القبلي (قبل تطبيق البرنامج) ومن ثم تطبيق الاختبار البعدي، بعد أن قامت مجموعة التدريب بتطبيق برنامج التدريب المتضمن: (حل النزاع

مرتين في الأسبوع، على شكل جلسات مدتها (40) دقيقة على مدى (10) أسابيع، في قضايا حل النزاعات)، كما تضمن البرنامج: (التعاطف، وإدارة الغضب، حل المشكلات الاجتماعية، والمهارات التعاونية في حل النزاعات)، ثم جرى تقييم المجموعات الضابطة من حيث مهارات حل نزاعاتهم والكفاءة الاجتماعية، ومستويات العدوان بناء على ردود أفعال استباقية، وأشارت النتائج إلى أن: ارتفاع مهارة حل النزاعات البناء، والكفاءة الاجتماعية عند المجموعة التجريبية، وبالتالي انخفضت ردود الفعل، مما أدى إلى انخفاض مستويات العدوان.

9) **دراسة الصايغ (2014):** هدفت الدراسة إلى الوصول إلى استراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب في ضوء بعض تجارب الجامعات وتوجه وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات، كأحد أهدافها للدفع بمسيرة التعليم العالي في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وضع الاستراتيجية المقترحة مبنية على أُسس وركائز رئيسية هي: رسالة الجامعة وأهدافها، الإطار النظري للدراسة، والدراسات السابقة، وتوصلت إلى توصيات، من أهمها: مأسسة المسؤولية المجتمعية في الجامعات، وذلك من خلال تضمينها في خطة الجامعة وإخضاع إجراءاتها للتقويم للتأكد من تحقيقها للأهداف، وتطوير ثقافة الأفراد والمؤسسات حول المسؤولية المجتمعية بعامة والمسؤولية المجتمعية للجامعات بخاصة من خلال موقعها كأعلى منبر للتعليم.

10) **دراسة محافظة (2014):** هدفت الدراسة إلى تعرُّف الدوافع الكامنة وراء ظاهرة العنف الطلابي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأُردنية الحكومية والخاصة. ووضع حلول مناسبة لتلك الظاهرة على المستوى الوطني، وقد تكونت عينة الدراسة من (572) طالباً وطالبة بمستوى مرحلة البكالوريوس في الجامعة

الأُردنية، وجامعة اليرموك، والجامعة الهاشمية، وجامعة مؤتة، وجامعة الزرقاء الخاصة، وجامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أكثر العوامل المؤدية إلى العنف الطلابي من وجهة نظر الطلبة هي على النحو الآتي: قبول بعض الطلبة في الجامعات الحكومية من ذوي المعدلات المنخفضة في شهادة الدراسة الثانوية العامة، وجود فراغ عند الطلبة، والتنافس بين الطلبة في أثناء فترة الانتخابات الطلابية، عدم المساواة في تطبيق القوانين والأنظمة الجامعية، التعصب للقبيلة والعشيرة والعائلة والأَصدقاء، وضعف الوازع الديني والأخلاقي عند الطلبة. كما أكدت نتائج الدراسة فيما يتصل بالإجراءات اللازمة للحد من ظاهرة العنف ضرورة إطلاق حملات توعية تدور حول النتائج السلبية للعنف الطلابي في الجامعة.

11) دراسة هان وكيم وما (Han, Kim & Ma, 2015): هدفت الدراسة إلى التعرف على وضع استراتيجية للوقاية المبكرة من المخدرات للشباب الكوري، وذلك من خلال دراسة واقع الضَّبط الاجتماعي من خلال دراسة المتغيرات الآتية: (الروابط الأسرية وعلاقات الوالدين، الطموح التعليمي، المدرسة وعلاقة المعلم بالمراهق، والأنشطة اللا منهجية) وأثرها على الضَّبط الاجتماعي للمراهق وفق نظرية هيرشي، وذلك من خلال مراقبة سلوك الطلبة في بدء التدخين أو تعاطي المخدرات، وذلك من خلال دراسة مسحية طولية مدتها ست سنوات منذ العام (2003 إلى العام 2008)، قام بها معهد السياسة الوطنية للشباب في كوريا (KYPS)، وقد استخدمت الدراسة العينة الطبقية العنقودية متعددة المراحل وقد تألفت من (n= 3449) طالب من طلاب السنة الثانية في المدرسة المتوسطة وأولياء أمورهم، إلى حين دخول الطلبة إلى الجامعات، وقد تضمن هذا المسح المعلومات المتعلقة بالفرد والأسرة لكل الشباب. وأظهرت النتائج أن الشباب الذين لديهم الروابط الاجتماعية الأسرية قوية كانوا أقل عرضة للانخراط في السلوكيات الخطرة، بالمقارنة مع سواهم ممن لديهم الروابط الاجتماعية الأُسرية ضعيفة، كما ارتبط إيجابياً استخدام الوالدين للتدخين والمخدرات لبدء

استخدام الشباب لهذه المواد، كما ارتبط انخفاض المستوى التعليمي للأَبوين بانخفاض مستوى الضَّبط الاجتماعي للشاب. كما أظهرت النتائج أن استراتيجيات الوقاية المبكرة للشباب في بدء التدخين وتعاطي المخدرات ينبغي أن تستهدف على وجه التحديد عوامل متعلقة بالمدرسة التي تمثل الروابط الاجتماعية، مثل تشجيع المعلمين ليصبحوا قدوة صالحة لطلابهم وتقديم الدعم والاحترام في الفصول الدراسية وذلك بسبب زيادة تعلق الشباب بمعلميهم، كما يجب تعزيز القيم والعادات والمعايير الاجتماعية بين الشباب. وأخيراً، ينبغي أَن يكون هناك مزيداً من الاهتمام بالأنشطة اللاصفية المدرسية بسبب تأثيرها القوي على سلوك الشباب.

تعقيب على الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية

تناولت الدراسات السابقة موضوع الضَّبط الاجتماعي من عدة جوانب، حيث اهتم بعضها بدراسة واقع الضَّبط الاجتماعي وعلاقته ببعض المتغيرات، وقد أُجريت هذه الدراسات في بيئات مختلفة، كما اختلفت في طبيعة المتغيرات التي تناولتها، فقد تناولت دراسة العتيبي (1995)، وعبد الحميد (2000)، بدرخان (2004)، والعنزي (2008)، دور المؤسسات التربوية في الضَّبط الاجتماعي، والأساليب التي تستخدمها المدارس والجامعات لتحقيق الضَّبط الاجتماعي، وحفظ النظام لدى طلبتها، بينما تناولت دراسة بيتارو (Pittaro, 2007)، ودراسة سمرين والقضاة (2010)، أساليب الضَّبط التي يمارسها المعلمون لحفظ النظام، وأَثرها على بعض المتغيرات. وقد اتفقت الدراسات السابقة على أَهمية الضَّبط الاجتماعي، وضرورته، ودوره في إِحداث الاستقرار والتوازن للمجتمع. كما اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الأَهداف التي سعت لتحقيقها هذه الدراسات مثل: دراسة السالم (2002)، ودراسة وسوك (Woosuk, 2009)، والتي بحثت عن أثر الضَّبط الاجتماعي الرسمي على الضَّبط الاجتماعي غير الرسمي والتماسك الأُسري والتضامن المجتمعي،

وعلى قدرة المجتمع على تقاسم القيم المشتركة والحفاظ على النظام الاجتماعي والتماسك الاجتماعي من خلال التضامن المجتمعي في نظرة كلية للتكامل بين الأَنساق الاجتماعية. واتفقت الدراسة الحالية أيضاً مع دراسة عثمان (2013) في التأكيد على أَهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية الأَخلاقية لطلبة الجامعات.

وقد أفادت الباحثة من الدراسات الآتية في بناء استراتيجية لتنمية الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية في ضوء النظرية البنائية الوظيفية، مثل: دراسة جودالوبي وبين (Guadalupe & Bein, 2002)، ودراسة المالكي (2005)، ودراسة حسين (2010)، ودراسة شيا و مينا (Shea & Meena, 2010)، ودراسة عثمان(2013)، دراسة أبو انعير والعدوان (2011)، ودراسة أكغون وأراز (Akgun & Araz, 2013)، ودراسة الصايغ (2014)، ودراسة محافظة (2014)، ودراسة هان وكيم وما (Han, Kim & Ma, 2015)، والتي أَكدت على أهمية وسائل الضَّبط الاجتماعي الرسمي (القانون)، وغير الرسمي (الدين، القيم والأخلاق والأَعراف، العادات والتقاليد، التربية، والرَأْي العَام) في تحقيق الضَّبط الاجتماعي وتنميته، وهذا ما استندت إليه الدراسة الحالية في بنائها للاستراتيجية المقترحة.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استعراض مفاهيم الضَّبط الاجتماعي ووسائله وأَهميتها في تحقيق الضَّبط الاجتماعي، ودور المؤسسات التربوية والجامعات التي تعد في قمة هذه المؤسسات التربوية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي. كما أكدت جميع الدراسات السابقة على أَهمية التنشئة الاجتماعية في الأسرة، والمدرسة، وجماعات الأَقران، ومستوى الالتزام بالدين والعادات والتقاليد، والالتزام

بالقيم الأَخلاقية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي للطلبة، وهذا ما تسعى الدراسة الحالية للتأكيد عليه وفق النظرية البنائية الوظيفية، حيث يشكل المجتمع نسق رئيسي يتكون من عدة أَنساق فرعية لكل منها بناء معين ويقوم بوظيفة محددة، وأَن التكامل بين الأَساق الفرعية يؤدي إِلى التوازن والاستقرار في المجتمع والأسرة وتحقيق الضَّبط الاجتماعي. كما اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث تشابه شكل العينة؛ مثل دراسة بدرخان (2004)، ودراسة هان وكيم وما (Han ,Kim & Ma, 2015)، ودراسة محافظة (2014).

وقد تميزت الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة من حيث المنهجية ، والمجتمع، وعينة الدراسة، والنظرية منطلق الدراسة وهي النظرية البنائية الوظيفية، حيث يلاحظ – في حدود علم الباحثة– غياب الدراسات التي تناولت موضوع الضَّبط الاجتماعي في ضوء النظرية البنائية الوظيفية، ومن المُؤَمل أن تقدم هذه الدراسة وعنوانها: واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أَعضاء هيئة التدريس واستراتيجية مقترحة لتنميته وفقاً للنظرية الوظيفية البنائية، إضافة جديدة للأدب النظري في هذا المجال.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، والأدوات المستخدمة لجمع بياناتها، وطريقة بنائها، وصدقها، وثباتها، ومراحل بناء الاستراتيجية، كما يتناول وصفاً لإجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي تم استخدامها للإجابة عن أسئلة الدراسة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية المنهج المسحي التحليلي التطويري، والذي يعتمد على دراسة الواقع كما هو من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ثم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس الضَّبط الاجتماعي حسب التدريج الخماسي لكل فقرة من فقرات الأداة، ومن ثم التوصل إلى نتائج الدراسة. وبالاستناد إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ونتائج الدراسة الحالية، والانطلاق في بناء استراتيجية مقترحة تقوم على أُسس ومبادئ ومعايير أَساسية لتنمية الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية وفق النظرية البنائية الوظيفية.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أَعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الأُردنية، للعام الدراسي (2015/2014 م)، وحسب إحصاءات وزارة التعليم العالي للعام (2014 م) والبالغ عددهم (8823) عضو هيئة تدريس في كل من الجامعات الحكومية والخاصة. والجدول (1) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغيري نوع الجامعة ونوع الكلية.

الجدول (1)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة بحسب نوع الجامعة والكلية

نوع الجامعة	نوع الكلية		المجموع
	إنسانية	علمية	
حكومية	2565	3275	5840
خاصة	1766	1217	2983
المجموع	4331	4492	8823

المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2014): خلاصة إحصائية عن التعليم العالي. عمان.

عينة الدراسة :

نظراً لصعوبة الوصول إلى جميع أَفراد مجتمع الدراسة، قامت الباحثة بأَخذ عينة عشوائية طبقية، حيث قامت بتقسيم مجتمع الدراسة إلى ثلاثة طبقات:

الطبقة الأولى: وتشمل جامعات إقليم الشمال: وتضم جامعات آل البيت، العلوم والتكنولوجيا الأُردنية، واليرموك، إربد الأهلية، جدارا، وجرش، وعجلون، وفيلادلفيا.

الطبقة الثانية: تشمل جامعات إقليم الوسط: وتضم الجامعة الأُردنية، والجامعة الألمانية الأُردنية، والعلوم التطبيقية، والبلقاء التطبيقية، والزرقاء الأهلية، وعمان الأهلية، وجامعة عمان العربية للدراسات العليا، والهاشمية، والإسراء، والبتراء الخاصة، والزيتونة الأُردنية، والأميرة سمية للتكنولوجيا، والعلوم الإسلامية العالمية.

الطبقة الثالثة: وتشمل جامعات إقليم الجنوب: ويضم جامعة مؤتة، الحسين بن طلال، والطفيلة التقنية، الجامعة الأردنية (العقبة).

وقد قامت الباحثة باختيار جامعتين (حكومية، خاصة)، من كل طبقة من الطبقات الثلاث، بحيث يكون مجموع الجامعات ست جامعات. حيث جاء الاختيار العشوائي لجامعتي اليرموك وجدارا في إقليم الشمال، والجامعة الأُردنية وجامعة عمان العربية، والشرق الأوسط في إقليم الوسط، وجامعة مؤتة في إقليم الجنوب، وقد تم اختيار اثنتين من الجامعات الخاصة من إقليم الوسط عوضاً عن إقليم الجنوب الذي لا يوجد فيه جامعات خاصة. وقامت الباحثة بتقسيم كل جامعة إلى طبقتين تشمل الطبقة الأولى الكليات العلمية، وتشمل الطبقة الثانية الكليات الإنسانية.

وتكونت عينة الدراسة من (749) فرداً من أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الأُردنية الحكومية والخاصة خلال العام الدراسي(2015/2014 م)، وبما نسبته (8.5%) من المجتمع الأصلي، وقد تم اختيار أفراد عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية، بحيث تمثل مجتمع الدراسة من خلال استخدام الجداول الإحصائية المعدة لهذه الغاية (الضحيان، 1999)، والجدول (2) يبين توزع أفراد المجتمع الأصلي من أعضاء هيئة التدريس والعينة بحسب نوع الجامعة نوع الكلية ونسبها المئوية

الجدول (2)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وعينتها بحسب نوع الجامعة ونوع الكلية ونسبها المئوية

الإقليم	اسم الجامعة ونوعها	عدد أفراد المجتمع بحسب الجامعة	عدد أفراد المجتمع بحسب نوع الكلية ونسبها المئوية				عينة الدراسة بحسب نوع الجامعة	عينة الدراسة بحسب نوع الكلية	
			إنسانية		علمية			علمية	إنسانية
			ت	%	ت	%			
الشمال	اليرموك (حكومية)	899	605	%67	294	33%	151	116	35
	جدارا (خاصة)	147	114	%80	33	%20	72	60	12
الوسط	الأردنية (حكومية)	1454	588	%40	866	%60	201	81	140
	عمان العربية (خاصة)	88	80	%91	8	%9	70	63	7
	الشرق الأوسط (خاصة)	168	128	%76	40	%24	77	50	27
الجنوب	مؤتة (حكومية)	533	269	%51	264	%49	178	93	85
المجموع		3289	1784		1505		-	749	
			3289				749		

المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2014): خلاصة إحصائية عن التعليم العالي. عمان.

تبين البيانات الواردة في الجدول (2)، أن حجم العينة بلغ (749) عضو هيئة تدريس، وقد بلغ المجموع الكلي لأعضاء هيئة التدريس الغاملين في الجامعات عينة الدراسة (3289) عضو هيئة تدريس ، أي ما نسبته (23%) .

أدوات الدراسة

أولاً : مقياس الضَّبط الاجتماعي (الاستبانة)

لتحقيق أَهداف الدراسة والإِجابة عن أَسئلتها قامت الباحثة بمراجعة الأَدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، كدراسة العنزي (2008)، ودراسة الصاعدي (2009)، ودراسة سمرين والقضاة (2010)، ودراسة حسين (2010)، ودراسة السقطري (2013)، كما اطلعت على عدد من المراجع والمصادر التي تناولت النظرية البنائية الوظيفية مثل؛ عبد الجواد(2002)، والحسن (2005)، الجوهري(2007)، والجعنيني(2009)، والحمودي(2010)، أبو زيد(2011)، وبعد ذلك شرعت الباحثة بتطوير أَداة الدراسة (الاستبانه) الخاصة بقياس واقع الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية، والتي تم صياغتهااستناداً إِلى مبادئ النظرية البنائية الوظيفية، وقد تألفت الأداة في صورتها الأولية من (70) فقرة، تم صياغتها وفقاً لمجالات النظرية البنائية الوظيفية وهي:

1- تكامل الأنساق.

2- الاستقرار والتوازن.

3- الالتزام بالقيم.

وقد تم تحديد درجة الاستجابة لـلأداة البحث، بحسب مقياس ليكرت الخماسي، بحيث تعطى الدرجة (1) للاستجابة الضعيفة جداً ، والدرجة (2) للاستجابة الضعيفة، والدرجة (3) للاستجابة المحايدة، والدرجة (4) للاستجابة العالية، والدرجة (5) للاستجابة العاليةجداً وعلى النحو الآتي:

الفقرة	درجة الموافقة				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
	5	4	3	2	1

صدق الأداة

تم عرض الأَداة بصورتها الأَولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من السادة أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأُردنية، للتأكد من صدق المحتوى لأداة الدراسة، حيث بلغ عدد المحكمين (14)محكماً ، والملحق رقم (2) يبين أَسماءهم.وقد طلب من المحكمين إِبداء آَرائهم وملاحظاتهم حول عبارات الاستبانة، وذلك من حيث درجة انتماء الفقرة للمحور الذي وضعت ضمنه، ودقة وسلامة الصياغة اللغوية للفقرة، وأَي تعديلات يرونها ملائمة وتخدم أَهداف الدراسة، وبعد استعادة النسخ المُحَكمة تم تعديل بعض فقرات الاستبانة، في ضوء آَراء المحكمين وملاحظاتهم وحذف وإِضافة بعض الفقرات أَو إِعادة ترتيب بعضها ليصبح عددها (42) فقرة، تم توزيعها على ثلاثة محاور وعلى النحو الآتي:

1) دور الجامعات الأُردنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لطلبتها، ويضم (18) فقرة .
2) الأَساليب التي تستخدم لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية، ويضم (12) فقرة .
3) الصعوبات التي تحد من قيام الجامعات الأُردنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي، ويضم (12) فقرة.

ثبات الأداة

للتحقق من ثبات الأَداة قامت الباحثة بتطبيق أَداة الدراسة على عينة من أعضاء الهيئة التدريسية بلغ عددها (30) عضو هيئة تدريس، ثم تم حساب الاتساق الداخلي بطريقـــة (كرونباخ ألفا) (Crunbach's Alpha)، لقياس مدى ثبات أَداة الدراسة، وقد بلغ معامل الثبات الكلي للأداة (0.93) وهو قيمة ثبات عالية ومقبولة لغايات هذه الدراسة. والجدول رقم (3) يوضح قيم معاملات الثبات لكل محور من محاور أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا.

الجدول (3)

معاملات الثبات لكل محور من محاور أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا

الرقم	المحور	عدد الفقرات	قيمة معامل كرنباخ الفا
المحور الأول	دور الجامعات الأُردنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة.	(18)	0.93
المحور الثاني	الأساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية.	(12)	0.90
المحور الثالث	الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية.	(12)	0.78
الأداة ككل	–	(42)	0.93

ثانياً: استراتيجية الضَّبط الاجتماعي المقترحة

اعتمدت هذه الاستراتيجية على جملة من المعايير الأَساسية والتي شكلت البناء الأَساسي في التصميم المقترح للاستراتيجية الحالية، وقد تضمن هذا الفصل الطريقة والاجراءات التي تمت للتوصل إلى هذه الاستراتيجية من خلال المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: الإطار النظري والدراسات السابقة، بحثت هذه المرحلة في الأدب النظري حول مفهوم الضَّبط الاجتماعي، أَهميته، وسائله، وأَهدافه، ونظرياته. ودور الجامعات الأُردنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى طلبتها وفق النظرية البنائية الوظيفية.

المرحلة الثانية: استنباط المتغيرات الأَساسية اللازمة لبناء الاستراتيجية وتعريفها وتوضيح علاقتها مع بعضها بعض من خلال تحليل الأَدب المتضمن للضبط الاجتماعي في الجامعات وفق النظرية البنائية الوظيفية.

المرحلة الثالثة: دراسة الواقع وجمع المعلومات المتعلقة بواقع الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة في الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أَعضاء الهيئة التدريسية، للتعرُّف على دور الجامعة في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى طلبتها، والأَساليب المستخدمة في تحقيق الضَّبط الاجتماعي، والصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية، وذلك من خلال بناء وبتطبيق الاستبانة التي أُعدت لهذا الغرض.

المرحلة الرابعة: تحليل النتائج، بناء على مسح آراء أَفراد الدراسة حول واقع الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة في الجامعات الأُردنية، تم تطوير الاستراتيجية التربوية المقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة في الجامعات الأُردنية وفق النظرية البنائية الوظيفية.

المرحلة الخامسة: تقديم الاستراتيجية بشكلها النهائي والمراحل التي تمر بها للواقع العملي.

المرحلة السادسة: تصديق الاستراتيجية، حيث تم تقييم الاستراتيجية من قبل الخبراء التربويين، وسيتم توضيح المرحلتين الخامسة والسادسة من خلال الإجابة عن السؤال الثالث والسؤال الرابع من هذه الدراسة في الفصل الرابع.

سادساً: إجراءات الدراسة

تم اتباع الإجراءات الآتية:

- تصميم أَداتي الدراسة والتأَكد من صدقهما وثباتهما.
- تحديد أفراد عينة الدراسة من خلال إحصائيات وزارة التعليم العالي الأُردنية للعام الدراسي 2014/2013 م.
- مخاطبة وزارة التعليم العالي في المملكة الأُردنية الهاشمية من قبل الجامعة الأُردنية، وذلك للحصول على المعلومات الإحصائية.
- الحصول على كتاب تسهيل المهمة لتطبيق الاستبانة في الجامعات الأُردنية الحكومية والخاصة.
- توزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة البالغ عددها (1041) عضو هيئة تدريس في الجامعات الأُردنية.
- تم استرداد (749) استبانة، وبما نسبته (85 %) من الاستبانات الموزعة، وهي نسبةجيدة جداً كونها أعلى من النسب المقبولة؛ ولا توجد قاعدة محددة للعدد المسترجع، ولكن الواقع يشير إلى أن

نسبة المسترجع المقبولة تتراوح على الأغلب بين (40% إلى 70%)(جرجاوي، 2010، ص117).

وتمثل هذه النسبة (23%) من أفراد الجامعات عينة الدراسة.

- تفريغ الاستجابات على برنامج (SPSS) وإجراءات المعالجة الإحصائية المناسبة لها.
- بناء استراتيجية مقترحة لتنمية الضبط الاجتماعي لدى الطلبة في الجامعات الأردنية وفق النظرية البنائية الوظيفية.
- تقييم الاستراتيجية المقترحة من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجال الإدارة التربوية والأصول.

المعالجات الإحصائية:

تم استخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1) مقاييس الإحصاء الوصفي مثل؛ المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية (للإجابة عن السؤال الأول) .
2) تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، واختبار (ت) للعينات المستقلة (للإجابة عن السؤال الثاني والثالث).
3) معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لاستخراج درجة ثبات مقياس الضَّبط الاجتماعي الذي أعدته الباحثة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، من خلال الإجابة عن أسئلتها، وعلى النحو الآتي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجات على كل محور من محاور أداة الدراسة وعلى المحور بأكمله، كما تم تقدير درجة كل منها، وفق المعايير الآتية:

المعادلة: $\left(\frac{5-1}{3} = 1.33\right)$ طول الفئة.

من (1−2.33) تقدير منخفض.

من (2.34−3.67) تقدير متوسط.

من (3.68− 5) تقدير مرتفع. والجدول (4) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور من محاور الدراسة هذه النتائج.

الجدول (4)

المتوسط الحسابي والانحرافات المعياري لكل محور من محاور السؤال الأول

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
ُولاً	دور الجامعات لأُردنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة.	3.54	.61	متوسط
ثانياً	الأساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات لأُردنية.	3.54	.70	متوسط
ثالثاً	الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات لأُردنية.	3.82	.62	مرتفع

أولاً : (دور الجامعات الأُردنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة)

لتحديد دور الجامعات الأُردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي لدى الطلبة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة، والجدول (5) يبين هذه القيم.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة مرتبة تنازلياً على المحور الأول :

(دور الجامعات الأُردنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة)

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الرتبة
1	تعزز الجامعة روح الانتماء الوطني لدى الطلبة.	3.96	.82	مرتفع	1
14	توفر للطلبة جواً من الأمان والحرية داخل الحرم الجامعي.	3.89	2.02	مرتفع	2
17	توجه الطلبة نحو الأساليب العقلانية لحل المشكلات وفض النزاعات.	3.87	.84	مرتفع	3
3	تعرف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم نحو وطنهم.	3.81	.81	مرتفع	4
4	تؤكد على القيم الأخلاقية في سلوكات الطلبة.	3.70	.86	مرتفع	5
11	تستخدم منابرها الإعلامية (الإذاعة /شبكات التواصل) لتوعية الطلبة بمخاطر الانحرافات السلوكية.	3.68	.82	مرتفع	6
8	تنمي الثقة بالنفس واحترام الذات والاخرين.	3.66	.82	متوسط	7
2	تنمي الوازع الديني لدى الطلبة.	3.62	.87	متوسط	8
12	تعزز العمل الجماعي والتعاون البناء لدى الطلبة .	3.61	1.71	متوسط	9
16	تعزز أساليب الحوار الديمقراطي وحرية التعبير بعيداً عن إيذاء مشاعرالآخرين.	3.56	.87	متوسط	10
18	تساهم بتقديم حلول مقترحة للظواهر السلبية والانحرافات الاجتماعية لدى الطلبة عن طريق البحث العلمي	3.50	.87	متوسط	11
5	توظف الجانب الأخلاقي في تحسين أساليب التعامل مع الآخرين.	3.49	.86	متوسط	12
13	تعزز سلوك الالتزام والانضباط الذاتي لدى الطلبة.	3.43	.90	متوسط	13
6	تنمي الضمير والضوابط الدينية والأخلاقية لدى الطلبة.	3.35	.88	متوسط	14
10	تراعي العدالة في توزيع المنح الجامعية والمساعدات الدراسية.	3.27	.99	متوسط	15
15	تشجع الطلبة على التمسك بالعادات و التقاليد الايجابية السائدة في المجتمع والتي تتوافق مع الدين.	3.22	1.00	متوسط	16
7	تعزز مبدأ الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني لتفعيل آليات الضبط.	3.20	.98	متوسط	17
9	تؤكد على أهمية التماسك الأسري وتعززه لدى الطلبة.	3.03	.96	متوسط	18
-	المحور كاملاً	3.54	.61	متوسط	-

بلغ المتوسط الحسابي لمجال دور الجامعات (3.54)، ويعتبر ذو درجة متوسطة، كما كانت درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تحقيق الضَّبط الاجتماعي متوسطاً في معظم فقرات هذا المحور، وقد بلغ عدد الفقرات التي نالت تقديراً مرتفعاً ست فقرات فقط وهي (1، 14، 17، 3، 4، 11)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.96- 3.86)، وقد كان أعلاها الفقرة التي تنص على: "تعزز الجامعة روح الانتماء الوطني لدى الطلبة" إذ بلغ متوسطها الحسابي(3,96). وجاء في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على: "توفر جواً من الأمان والحرية داخل الحرم الجامعي" بمتوسط حسابي مقداره (3,89). وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة "توجه الطلبة نحو الأساليب العقلانية لحل المشكلات وفض النزاعات" بمتوسط حسابي مقداره (3.87)، وحل في المرتبة الرابعة الفقرة "تعرف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم نحو وطنهم". وجاء في المرتبة الخامسة الفقرة "تستخدم منابرها الإعلامية (الإذاعة /شبكات التواصل) لتوعية الطلبة بمخاطر الانحرافات السلوكية". وحل في المرتبة السادسة فقرة "تؤكد على القيم الأخلاقية في سلوكات الطلبة"، وتعدُّ هذه النتيجة، منطقية حيث يعتبر أفراد العينة أن الدور الرئيس للجامعات هو تعزيز الانتماء الوطني لدى الطلبة، وتوجيههم نحو الأساليب العقلانية لحل المشكلات، وتعريف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم، والتأكيد على القيم الأخلاقية لدى الطلبة.

وقد جاءت التقديرات متوسطة على الفقرات (8، 2، 12، 16، 18، 5، 13، 6، 10، 15، 7، 9)، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.66-3.03)، وقد نالت الفقرات: "تشجع الطلبة على التمسك بالعادات والتقاليد الايجابية السائدة في المجتمع والتي تتوافق مع الدين"، و "تعزز مبدأ الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني لتفعيل آليات الضبط" و "تؤكد على أهمية التماسك الأسري وتعززه لدى الطلبة

"حيث بلغ متوسطها الحسابي (3,03)، أقل المتوسطات في دور الجامعة في تحقيق الضبط الاجتماعي، حيث بلغت متوسطاتها على التوالي (3.22، 3.20، 3.03).

ثانياً: (الأساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية)

لتحديد الأساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأردنية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة ، والجدول (6) يبين هذه القيم.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة مرتبة تنازلياً على المحور الثاني: (الأساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الرتبة
22	استضافة ذوي الاختصاص لإلقاء المحاضرات التوعوية ذات العلاقة بالضَّبط الاجتماعي.	4.01	3.08	مرتفع	1
19	تطبيق القوانين والأنظمة عند حدوث التجاوزات.	3.92	2.08	مرتفع	2
29	استخدام الإجراءات التأديبية عند مخالفة الطلبة للقوانين المعمول بها في الجامعة.	3.83	1.39	مرتفع	3
28	استخدام الإعلام الجامعي لتوعية الطلبة بمخاطر الانحرافات السلوكية.	3.71	.76	مرتفع	4
20	استخدام أسلوب الحوار لحل مشكلات الطلبة.	3.63	.80	متوسط	5
24	تعزيز الإنجاز الأكاديمي لدى الطلبة المتفوقين.	3.60	1.78	متوسط	6
27	التعاون مع الجهات الأمنية في معالجة سلوكات العنف لدى الطلبة.	3.58	.86	متوسط	7
30	إشراك الطلبة في تحمل المسؤولية في صنع القرار.	3.42	.93	متوسط	8
25	استخدام أسلوب الإرشاد في معالجة وتقويم أنماط السلوك السلبي لدى الطلبة.	3.29	1.21	متوسط	9
21	التعاون مع مؤسسات المجتمع في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة.	3.28	.97	متوسط	10
23	استخدام النشاطات الفنية المختلفة لغرس قيم الضَّبط الاجتماعي.	3.26	.95	متوسط	11
26	انشاء سجلات متابعة للطلبة الذين لديهم مشكلات سلوكية.	2.95	1.02	متوسط	12
-	المحور كاملاً	3.54	.70	متوسط	-

بلغ المتوسط الحسابي لدرجات أفراد عينة الدراسة على محور الأساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية (3.54) بتقدير متوسط حسب تقديرات أعضاء هيئة التدريس، وقد بلغ عدد الفقرات التي نالت تقديراً مرتفعاً أربع فقرات فقط وهي (22، 19، 29، 28)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (4.01-3.71)، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي لأسلوب "استضافة ذوي الاختصاص لإلقاء المحاضرات التوعوية ذات العلاقة بالضَّبط الاجتماعي" وهو أسلوب وقائي، حيث بلغ متوسطه الحسابي (4,01). وجاء في المرتبة الثانية أسلوب "تطبيق القوانين والأنظمة عند حدوث التجاوزات"، وهو أسلوب علاجي بمتوسط حسابي (3,92)، وجاء في المرتبة الثالثة أسلوب "استخدام الإجراءات التأديبية عند مخالفة الطلبة للقوانين المعمول بها في الجامعة" وهو اسلوب علاجي أيضاً، وقد بلغ متوسطه الحسابي (3.83)، وجاء في المرتبة الرابعة أسلوب "استخدام الإعلام الجامعي لتوعية الطلبة بمخاطر الانحرافات السلوكية" وهو اسلوب وقائي، وقد بلغ متوسطه الحسابي (3.71).

من جهة أخرى جاءت التقديرات متوسطة على الفقرات (20، 24، 27، 30، 25، 21، 23، 26) على الترتيب؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.63-2.95). وقد نالت الأساليب: "استخدام أسلوب الإرشاد في معالجة وتقويم أنماط السلوك السلبي لدى الطلبة" و "التعاون مع مؤسسات المجتمع في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة"، و"استخدام النشاطات الفنية المختلفة لغرس قيم الضَّبط الاجتماعي"، و "إنشاء سجلات متابعة للطلبة الذين لديهم مشكلات سلوكية"، أقل المتوسطات في الأساليب المستخدمة لتحقيق الضبط الاجتماعي في الجامعات، حيث بلغت متوسطاتها الحسابية على التوالي؛ (3.29، 3.28، 3.26، 2.95). وتدل هذه المتوسطات على ضعف استخدام الجامعات للأساليب الإرشادية في تحقيق الضبط الاجتماعي .

ثالثاً : **(الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية).**

لتحديد الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة ، والجدول (7) يبين هذه القيم.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة مرتبة تنازلياً على المحور الثالث :(الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية)

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الرتبة
38	التأثير السلبي لوسائل الإعلام / الإنترنت على الطلبة.	4.08	1.65	مرتفع	1
33	ضعف الضوابط القيمية الأخلاقية لدى بعض الطلبة.	4.08	.80	مرتفع	2
36	انتشار العنف لدى الطلبة .	4.02	1.40	مرتفع	3
32	ضعف الوازع الديني لدى بعض الطلبة .	3.98	.89	مرتفع	4
35	عدم تطبيق القوانين المنظمة لقواعد السلوك على الطلبة.	3.92	1.05	مرتفع	5
31	ضعف الانتماء الوطني لدى بعض الطلبة .	3.91	.94	مرتفع	6
37	قلة أعداد المتخصصين في مجال الإرشاد النفسي الاجتماعي.	3.83	2.12	مرتفع	7
41	غياب التنسيق بين الجامعة وبعض مؤسسات المجتمع المعنية بتحقيق الضَّبط الاجتماعي	3.82	.91	مرتفع	8
34	تنوع البيئات الثقافية الاجتماعية الاقتصادية للطلبة.	3.72	.96	مرتفع	9
42	عدم مراعاة العدالة في التعامل مع الطلبة.	3.66	1.04	متوسط	10
39	قلة الموارد المالية لدى الجامعة .	3.58	2.22	متوسط	11
40	عدم كفاية بعض أعضاء الهيئة التدريسية في التعامل مع مشكلات الطلبة	3.22	1.21	متوسط	12
–	المحوركاملاً	3.82	.62	مرتفع	–

بلغ المتوسط الحسابي للدرجات على مجال الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية (3.82) بتقدير مرتفع، كما كان تقدير درجة الموافقة على الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية مرتفعاً على معظم فقرات هذا المحور، وقد بلغ عدد الفقرات التي نالت تقديراً مرتفعاً تسع فقرات فقط وهي (38، 33، 36، 32، 35، 31، 37، 41، 34) على الترتيب، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (4.08− 3.72)، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي لصعوبتي "ضعف الضوابط القيمية الأخلاقية لدى بعض الطلبة"، و"التأثير السلبي لوسائل الإعلام/الإنترنت على الطلبة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل فقرة منهما (4,08). وجاء التقدير متوسطاً على ثلاث فقرات وهي (42، 39، 40) على الترتيب، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.66− 3.22)، وتمثلت هذه الصعوبات في "قلة الموارد المالية لدى الجامعة" حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.66)، و"عدم مراعاة العدالة في التعامل مع الطلبة" حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.58)، و"عدم كفاية بعض أعضاء الهيئة التدريسية في التعامل مع مشكلات الطلبة" حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.22)، وتبدو هذه النتيجة منطقية إذا اعتبرنا أن أفراد العينة، يرون أنه لا توجد أية علاقة بين قلة الموارد وبين مستوى الضبط الاجتماعي في الجامعة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≥0.05) في مستوى الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى نوع الجامعة (حكومية ، خاصة) ، ونوع الكلية (علمية، إنسانية) ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة حسب نوع الجامعة، ثم استخرجت نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات، ويبين جدول رقم (8) نتائج اختبار (ت) ومستوى الدلالة.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) لاستجابات العينة على كل محور من محاور الاداة حسب نوع الجامعة

محاور الأداة	نوع الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
دور الجامعات الأُردنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة	حكومية	530	62.52	10.93	5.053	0.001
	خاصة	219	66.90	10.47		
الأساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية	حكومية	530	41.62	8.54	4.475	0.001
	خاصة	219	44.58	7.46		
الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية	حكومية	530	46.42	6.77	3.156	0.002
	خاصة	219	44.37	8.58		

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة على جميع محاور أداة الدراسة تعزى لمتغير نوع الجامعة، ولصالح الجامعات الخاصة.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة حسب نوع الكلية ثم استخرجت نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات، ويبين جدول رقم (9) نتائج اختبار (ت) ومستوى الدلالة.

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) لاستجابات العينة على كل محور من محاور الاداة حسب نوع الكلية

محاور الأداة	نوع الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
دور الجامعات الأُردنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة	علمية	303	62.54	9.86	2.672	0.008
	إنسانية	446	64.65	11.61		
الأساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية	علمية	303	40.78	7.26	4.680	0.001
	إنسانية	446	43.64	8.83		
الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية	علمية	303	46.42	6.77	1.596	0.111
	إنسانية	446	45.46	8.32		

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة على محوري "دور الجامعات الأردنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة"، و"الأَساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية"، تعزى لمتغير نوع الكلية، ولصالح الكليات

الإنسانية في حين لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في محور "الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأردنية".

وللإجابة على السؤال الثالث الذي نصه: **"ما الاستراتيجية المقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية وفق النظرية البنائية الوظيفية ؟"**

اعتمدت الدراسة الحالية في بناء الاستراتيجية المقترحة المنهجية المتبعة في إعداد الدراسات الاستراتيجية وبالاستناد إلى نموذج فايفر(Pfeiffer, 1993)، والذي ورد ذكره لدى كل من ميكلات (Miclat, 2005, p39)، و ملك وملك (2010، ص7). ويتألف هذا النموذج من المراحل الآتية:

1) التخطيط للتخطيط.

2) التحليل الاستراتيجي للأبعاد البيئية.

3) صياغة الاستراتيجية (الرؤية، الرسالة، الغايات والأهداف، خطة العمل، تحديد مجالات العمل، مؤشرات الأداء).

4) تنفيذ الاستراتيجية.

5) الضبط وتقييم الاستراتيجية وفاعليتها.

المرحلة الأولى: التخطيط للتخطيط

يقرر المسئولون عن الاستراتيجية في هذه الخطوة، من الأشخاص الذين سيكونون ضمن فريق التخطيط، والفترة التي تستغرقها العملية، ومن الذي سيقوم بالبحث وتجميع المعلومات المطلوبة والقضايا الأخرى المشابهة؟ (سويدان والعدلوني، 2004).

وإذا اعتبرنا أَن الضَّبط الاجتماعي عبارة عن مجموعة العمليات أو الإِجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها المجتمع لتعليم أفراده قيماً، أو تشكيل عادات اجتماعية، لتحقيق التماسك في المجتمع، فسيتم في هذه المرحلة التخطيط لهذه الإِجراءات لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة في الجامعات الأُردنية، وتنظيمها وتوجيهها بصورة علمية فاعلة ومؤثرة في سلوك الطلبة في الجامعات الأُردنية، بحيث تقوم الجامعة كنسق تربوي بتعزيز الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة في الجامعات الأُردنية، ومن خلال التكامل مع المؤسسات التربوية والاجتماعية والدينية والإِعلامية لإحداث الاستقرار والتوازن في المجتمع، وضمن تصور زمني سيمتد حتى عام(2025) لبناء هذه الاستراتيجية وتنفيذها على كافة المجالات المقررة، وعلى مراحل محددة ، وتشتمل هذه المرحلة على الخطوات الآتية:

1) **تشكيل فريق التخطيط:** يتم اختيار فريق التخطيط من قبل الإدارة العليا في الجامعة، على أن تتوافر في هذا الفريق الكفاءة والمقدرة للقيام بعملية التخطيط، ويمكن أن يتكون هذا الفريق من أعضاء الهيئة التدريسية، ومن الفنيين، وذوي الاختصاص في مجالات القانون والشريعة الإسلامية والإعلام، وأعضاء من المجتمع المحلي، ويجب أن يتميز فريق التخطيط بامتلاك أعضائه لمنظومة أخلاقية وقيمية عالية، بالإضافة للقدرات والمهارات التي تؤهلهم للقيام بالأدوار المطلوبة على أكمل وجه، ورغبة حقيقية في العمل والتعاون والتفاهم فيما بينهم، ويعد فريق التخطيط المحرك الأساسي لتفعيل الاستراتيجية، ويمكن أن يقسم إلى عدة لجان:

- **لجنة عليا للإشراف على الاستراتيجية:** وتتمثل مهامها بوضع خطة لتنفيذ الاستراتيجية، ووضع الميزانية، وتشكيل فرق العمل، والتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بالاستراتيجية.
- **لجنة ضبط الجودة في تنفيذ الاستراتيجية:** ومهمتها العمل على تحديد الأولويات في البرامج، ومراقبة فرق العمل وكيفية إنجازها.
- **لجنة فنية إشرافية:** تعمل على تحقيق أَهداف الاستراتيجية، وتحديد مراحل التنفيذ والفترة الزمنية اللازمة لذلك، وتقدير الكلفة المالية، وتقدير القوى البشرية ومعالجة المشكلات التي قد تواجه تنفيذ الاستراتيجية.
- **لجنة البحث والتطوير:** تنحصر مهامها في إجراء البحوث الإِجرائية والعلمية في كافة المحورات التربوية والقانونية والاجتماعية، وتزويد اللجان بنتائجها والعمل على تطوير الاستراتيجية من خلال النتائج .

2) **اختيار قائد الفريق:** يتم اختيار قائد الفريق بطريقة التصويت، وبمشاركة جميع أعضاء الفريق والإدارة العليا. ولا بد أَن يتصف قائد الفريق بمجموعة من القدرات والمهارات، لعل أَبرزها: القدرة على اتخاذ القرار، وتحمل المسؤولية، والالتزام برؤية الجامعة والفريق، وأَن يحظى باحترام الفريق، وتوزيع الصلاحيات على الفريق وتحديد المسؤوليات كل حسب اختصاصه، والحرص على المتابعة والتوجيه، والحرص على إِشراك الجميع في عملية صنع القرار.

3) **تشخيص واقع الضَّبط الاجتماعي:** تمثل قاعدة البيانات والمعلومات مرتكزاً أساسيًا من مرتكزات التخطيط الفاعل، ومن هذا المنطلق يقوم فريق التخطيط بتطوير استبيانات لتشخيص الانحرافات الاجتماعية والفكرية لدى طلبة الجامعات الأُردنية، لفهم الوضع القائم للضبط الاجتماعي في الجامعات

الأُردنية، وتمكنه من صياغة الخطط والبرامج التنفيذية التي تشمل الأهداف والبرامج ذات الأولوية، والأنشطة والإجراءات، ونظم المتابعة والتقييم التي سيتم تطويرها وتنفيذها، كما يتم وضع جدول زمني لمراحل التخطيط اللاحقة، وتشكيل فرق متابعة للتأكد من درجة الإنجاز وفق الإطار الزمني المخطط له.

4) **التخطيط لعقد الدورات التدريبية:** حيث يتم تدريب وتأهيل فريق التخطيط على أيدي بعض الخبراء المتخصصين في مجالات؛ الدين، التربية، الإعلام، القانون، من خلال عقد دورات تدريبية مكثفة وورش عمل، تشتمل على المبادئ والمفاهيم والآليات التي يحتاجها أَعضاء الفريق أَثناء قيامهم بعملية التخطيط.

5) **التخطيط لإِنشاء قسم تعديل سلوك الطلبة في الجامعات:** حيث يقوم بالإِشراف عليه فريق متكامل من ذوي الاختصاص والخبرة في المحورات النفسية والتربوية والاجتماعية والدينية.

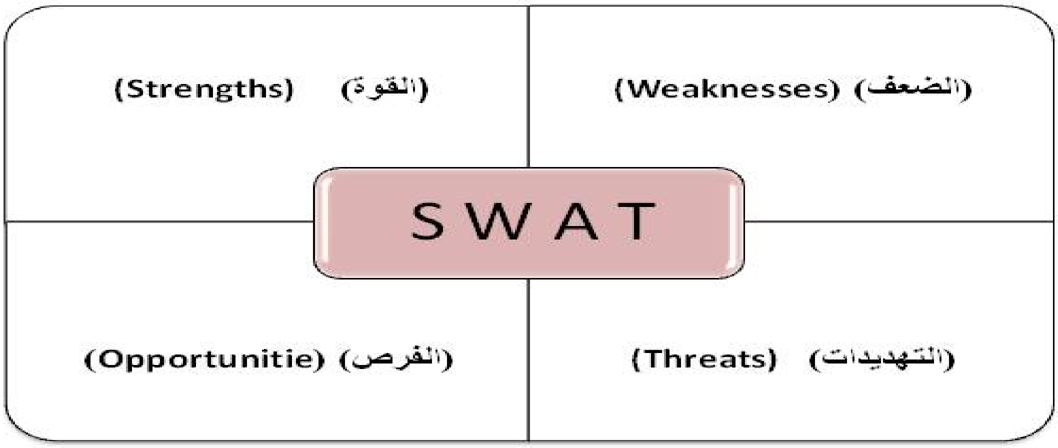
6) **نشر ثقافة الضَّبط الاجتماعي:** من خلال تعريف الطلبة بمفهوم الضَّبط الاجتماعي، وضرورة تمثُّلهم للقيم الأَخلاقية، وأَهمية ذلك في تخفيف حدة التوترات والصراعات التي قد تنشأْ بينهم، بما يمكن أن يسهم في تعزيز ودعم عملية ضبط السلوك الاجتماعي للطلبة داخل الجامعات.

المرحلة الثانية: التحليل الاستراتيجي للأَبعاد البيئية

يعتبر تحليل عوامل القوة والضعف والفرص والمخاطر أَداة تخطيط استراتيجي تحقق الاتساق بين قدرات المنظمة الداخلية (عن طريق دراسة نواحي القوة والضعف فيها) وبين الظروف البيئية (أَي الفرص والمخاطر

الموجودة في المحيط الخارجي) مما يساعد على تحديد الخطط الاستراتيجية التي تحقق النجاح للمنظمة (سويدان والعدلوني، 2004).

ويقصد **بالعناصر الاستراتيجية:** "تلك المؤثرات ذات الأَهمية الكبرى التي يمكن أَن تؤثر سلباً أو إيجاباً على عمل المنظمة في المستقبل" (همشري، 2013، ص319). ويهدف التحليل الإستراتيجي للأَبعاد البيئيةإِلى تحديد نقاط القوة (Strengths) ونقاط الضعف (Weaknesses) المرتبطة بالبيئة الداخلية للمؤسسة، وكذلك الفرص المتاحة (Opportunities) أَمام المؤسسة، وتحديد التهديدات والمخاطر(Threats) التي قد تواجه المؤسسة في المستقبل وهي ترتبط بالبيئة الداخلية للمؤسسة. إِن تحديد نقاط القوة داخل المؤسسة يساعد في الاستغلال الأَمثل لهذه النقاط والاعتماد عليها في تحديد الأولويات التي يمكن تحقيقها، أَما تحديد نقاط الضعف فإِنه يساعد في التنبيه إلى ضرورة العمل الجاد من أَجل التغلب على هذه النقاط وتحويلها إلى نقاط قوة، أَما تحديد الفرص المتاحة أَمام المؤسسة فإِنه يساعد في التخطيط لاستغلال هذه الفرص والاستفادة منها، بينما يساعد تحديد التهديدات والمخاطر التي تواجه المؤسسة في تلافي خطرها والاستعداد لمواجهتها، مما يساعد في التقليل من الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بالمؤسسة بسبب هذه المخاطر والتهديدات إِذا لم يتم اتخاذ الترتيبات والإجراءات اللازمة لمواجهتها (السعيدي وحسين، د.ت)ويُ عد من أَكثر النماذج شيوعًا في تحليل البيئة الداخلية والخارجية ما يسمى بأُنموذج سوات (SOWT) للمسح البيئي، ويعتمد على تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص المتاحة التي يجب اقتناصها، والتهديدات التي يجب مواجهتها، ويتميز هذا الأنموذج الذي صممه كل من كونتز وفيرتش (Koontz & Weihirch)، بالوضوح والمرونة والعمق (حسن و الكيلاني، 2011). والشكل (1) يبين التحليل الاستراتيجي للأبعاد البيئية.



الشكل (1)

(التحليل الاستراتيجي للأبعاد البيئية)

ويقوم فريق التخطيط الاستراتيجي لتنمية الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية بِإجراء تحليل للأبعاد البيئية الداخلية والخارجية، والذي َيتضمن ما يأتي:

أولاً : تحليل البيئة الداخلية

1) نقاط القوة (Strengths) :

1. وجود رسالة وأَهداف للجامعات الأُردنية.
2. وجود تعليمات وأَنظمة تضبط سلوك الطلبة داخل الجامعات الأُردنية.
3. توفر كوادر ُمؤهلة ومتخصصة وذات كفاءة عالية في كافة المجالات.
4. دعم الإِدارة العليا في الجامعات لخطط تطوير استراتيجية الضَّبط الاجتماعي، والالتزام بتنفيذها، وتقييمها.
5. وجود بعض العادات والتقاليد العربية الأَصيلة والقيم، والتي تعزز الضَّبط الاجتماعي في المجتمع الأُردني.

6. وجود الوازع الديني والأخلاقي، مما يعزز الضبط الاجتماعي لدى الطلبة.

2) نقاط الضعف (Weaknesses) :

1. حالات العنف الجامعي المتكررة في الجامعات الرسمية.
2. وجود بعض الكوادر غير المؤهلة.
3. عدم توفر رؤية شاملة متكاملة لطبيعة الضَّبط الاجتماعي في الجامعات، والتي ينبغي أن تسهم في تحقيق أَهداف الضَّبط الاجتماعي للجامعات.
4. عدم وضوح مفهوم الضَّبط الاجتماعي.
5. عدم امتلاك بعض أَعضاء الهيئة التدريسية لمهارات التعامل مع الطلبة.
6. عدم التنسيق بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة في المجال التربوي.
7. قلة الدراسات المتخصصة ببرامج الضَّبط الاجتماعي.
8. عدم وجود أقسام متخصصة لدراسة الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية .

ثانياً: البيئة الخارجية

1) الفرص المتاحة (Opportunities) :

هناك العديد من الفرص التي يمكن الاستفادة منها في تنفيذ الاستراتيجية في الجامعات الأُردنية والتي تتمثل بما يأْتي:

- دعم الدولة لدور الجامعات الرسمية والخاصة ولتوفير كافة الإمكانات والتسهيلات لتطوير الجامعات لتواكب أَفضل الجامعات العالمية .

- وجود بعض الهيئات والإدارات والمجالس الوطنية والبرامج المجتمعية التي تعزز التشارك والتكامل بين المؤسسات الاجتماعية والتربوية والدينية والإعلامية، مثل: (إدارة حماية الأسرة، إدارة مكافحة المخدرات، الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، دائرة الإفتاء العام، مؤسسة نهر الأردن) وغيرها من مؤسسات المجتمع المحلي.

2) **التهديدات المحتملة (Threats) :**

1. التغييرات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة محلياً وعربياً وعالمياً، وعدم القدرة على مواكبتها.
2. عدم تطبيق القانون عند وجود بعض المخالفات الطلابية.
3. التأْثيرات السلبية للعولمة وتبعاتها الفكرية والثقافية والاجتماعية على الأَجيال.
4. عدم الاستقرار الأمني والسياسي في الدول المجاورة للمملكة الأُردنية الهاشمية والفوضى الاجتماعية.
5. عدم وجود هيئة وطنية للضبط الاجتماعي في المجتمع الأردني.
6. قلة التنسيق بين المؤسسات التربوية والاجتماعية والقانونية والإعلامية .
7. ضعف دور الإِعلام في نشر ثقافة الضَّبط الاجتماعي.

المرحلة الثالثة: صياغة الاستراتيجية

وتشتمل مرحلة وضع استراتيجيات التخطيط على خمسة عناصر هي:

أولاً : الرؤية :

تعتبر عملية تحديد الرؤية من أَهم خطوات التخطيط الاستراتيجي، وتُمثل الرؤية صورة المستقبل المرغوب، الذي تطمح الجامعة في الوصول إليه، وهي فكرة عامة مجردة قريبة من الحلم الإنساني.

وتتطلب صياغة الرؤيا الاستراتيجية امتلاك القدرة على استشراف المستقبل وتهيئة الظروف للرؤية المستقبلية والقدرة على تصديرها ونقلها للمجتمع أو المستهدفين، والعمل على استثارتهم عقلياً ووجدانياً لدفعهم للمشاركة في تحقيق الرؤية (هلال، 2007). وهي القدرة على رؤية ما بعد الواقع، أي القدرة على أن نبدع، ونخترع ما لم يوجد بعد، كي نصل إلى ما لم نصل بعد (ملك وملك، 2010).

وبالاستناد إلى الأَدب النظري والدراسات السابقة، ومحاكاة بعض نماذج الاستراتيجيات، واستخدام العصف الذهني، فقد تم التوصل للرؤية الخاصة بالاستراتيجية المقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة في الجامعات الأُردنية في ضوء النظرية البنائية الوظيفية وهي:

"بناء مجتمع معرفة يقوم على احترام القيم الإنسانية والوطنية، يعمل على تكوين شراكات مؤسسية مجتمعية قوية لتنسيق الجهود الوطنية للوصول إلى مجتمع متماسك مستقر وآمن".

ثانياً: الرسالة:

إِن وجود أَي مؤسسة مرتبط برسالة معينة تسعى لتحقيقها، وتشتق هذه الرسالة من البيئة التي تعمل فيها، ويلاحظ أَن رسالة المؤسسة لا تتغير باستمرار إِلا أَنها يمكن أن يتم تعديلها كنتيجة للتغيرات التي تحدث في الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف (نور الدين وعلي، 2011). كما تعتبر الرسالة الغرض الأَساسي الذي وجدت من أَجله المنظمة، أَو المهمة الجوهرية لها، مبرر وجودها واستمرارها، وهي توصيف أَكثر تفصيلاً

لأَنشطة المنظمة الأَساسية، وتتميز بالثبات النسبي على خلاف الأَهداف التي تكون متغيرة أو يجري تعديلها (ياسين، 1998). وتتمثل رسالة الاستراتيجية لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة في الجامعات الأُردنية بما يأْتي:

"الجامعة منارة فكرية وحضارية وإنسانية، تعمل على إيجاد طالب جامعي أُردني يحترم القيم الإنسانية والوطنية، يقوم بدوره في بناء مجتمع أُردني متماسك مستقر وآَمن".

ثالثاً: الأَهداف:

تُعد الأَهداف الاستراتيجية نقطة البدء في التخطيط لوضع البرامج وتنفيذها، كما تُساعد في تحويل الرسالة والقيم التنظيمية والرؤية المستقبلية إِلى مستويات أَداء يتم تحقيقها بشكل مترابط وعبر فترات زمنية محددة. كما تُحدد الأَهداف الرئيسية ما الذي تقُل المنظمة في إِنجازه على المدى الطويل والمتوسط والقصير، وفق سلسلة هرمية من الأَهداف الرئيسية وتدعمها أَهداف فرعية (هل وجونز، 2001). وتَمُثّل الأَهداف الغايات والنهايات التي تسعى المؤسسة للوصول إليها من خلال الاستثمار الأَمثل للموارد الإنسانية والمادية المتاحة حالياً وفي المستقبل (ياسين، 1998).

ويتمثل الهدف الاستراتيجي لاستراتيجية الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية وفق النظرية البنائية الوظيفية، في التكامل والتناسق بين بناء ووظائف الأَنساق الاجتماعية لإِحداث الاستقرار والتوازن في المجتمع، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تقديم مقترح استراتيجي للجامعات الأُردنية لتنمية الضَّبط الاجتماعي وفق النظرية البنائية الوظيفية لدى طلبتها، وتتمثل الأَهداف الأساسية للاستراتيجية المقترحة بما يأْتي:

1) تعزيز وتنمية القيم الإنسانية والوطنية لحماية الطلبة من الوقوع في الانحرافات السلوكية والفكرية، وبما يضمن حماية المجتمع الأُردني مما يهدد تماسكه وتكامله واستقراره.

2) التأكيد على أهمية دور عضو هيئة التدريس كنموذج أَخلاقي وقيمي، والذي يتمثله الطلبة في الجامعات الأُردنية.

3) تطوير وتنمية المفاهيم الثقافية (الأَعراف، التقاليد) السائدة في المجتمع، بما يتلاءم والمحافظة على الطلبة من الانحرافات الفكرية والسلوكية، وبما يحقق أَهداف الضَّبط الاجتماعي.

4) إِشاعة جو من الأَمن والأَمان في الجامعات، من خلال تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة، وبما يحقق التوازن والاستقرار للمجتمع عموماً .

5) تعريف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم في الجامعات الأُردنية، وذلك للحد من الانحرافات السلوكية والفكرية للطلبة، حيث أن الضَّبط الفردي يؤدي بالضرورة إِلى تحقيق الضَّبط الجمعي.

6) المحافظة على السلوك السوي للطلبة وانسجامه مع المعايير القيمية الأساسية في المجتمع، لتحقيق الامتثال لمعايير وقيم المجتمع.

7) مساعدة الجامعات في توقع المشكلات المستقبلية للطلبة، وتقديم الحلول المناسبة لهذه المشكلات.

8) زيادة الاهتمام بالاستراتيجيات التربوية المتكاملة والتي تدعم الأَوضاع النفس اجتماعية للطلبة.

رابعاً: خطة العمل :

بعد تحديد فريق التخطيط والعمل وتوزيع المراكز والأَدوار عليه، وتشخيص واقع الضَّبط الاجتماعي الطلبة في الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أَعضاء هيئة التدريس وفق النظرية البنائية الوظيفية، وعمل المسح البيئي اللازم لتحديد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية، وتحديد الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة في البيئة الخارجية، وكذلك صياغة الاستراتيجية من خلال الرؤية والرسالة والأهداف، في هذه المرحلة نبدأ بترجمة ذلك عن طريق تحديد مجالات العمل الرئيسية المطلوب إنجازها (الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية)، وتحديد وحدات العمل الاستراتيجية (مجالات العمل)، وتحديد مؤشرات النجاح والمعايير التي تحقق أَهداف الاستراتيجية في تنمية الضَّبط الاجتماعي، وتحديد الآَليات الاستراتيجية مثل إِنشاء قسم لتعديل السلوك في الجامعات، أَو تعديل في القوانين أَو غيرها من الآليات الضرورية، ويتم وضع تصورات مستقبلية للمهام والبرامج التي سيتم تنفيذها بصورة واضحة ومحددة، وبترتيب زمني يعتمد على التدرج في أَولويات التنفيذ، وتوثيق خطة العمل وعرضها على المعنيين، والعمل على توحيد الجهود والتنسيق في برامج الضَّبط الاجتماعي على المستوى الوطني من أَجل إقرار وتطبيق خطة واقعية شمولية تحقق التوازن والتكامل بين كافة الأَطراف المعنية بالمجتمع، وهي مرحلة تنفيذ الاستراتيجية.

خامساً: مجالات العمل

نظراً لأن المجتمع يعتبر نسقاً تجمعه ثقافة مشتركة تتسم بالاتفاق والإجماع حول القيم الأساسية التي يقوم عليها، وإن من يخرج عن هذه القواعد أو تلك القيم يعتبر ُمنَحِفاً لأنه يُ هدد توازن المجتمع واستقراره. ويرجع الوظيفيون التصدع الذي يحدث للقيم إلى وجود خلل في التنظيم الاجتماعي، ناتج عن قصور في وظائف أجهزة الضَّبط الاجتماعي (عبد الحميد، 2000). ووفق هذا المنظور البنائي الوظيفي تتحدد مجالات العمل

للاستراتيجية المقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية ضمن عدة مجالات، حيث يعتبر كل مجال (نسق جزئي) له بناء، ويؤدي وظيفة، ويسهم في تحقيق توازن واستقرار المجتمع (النسق الكبير). والشكل (2) يمثل المجالات الرئيسية للاستراتيجية التربوية المقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة في الجامعات الأُردنية.



الشكل (2)

المجالات الرئيسية للاستراتيجية المقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية وفق النظرية البنائية الوظيفية

حيث تتفرع مجالات العمل للاستراتيجية المقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي وفق النظرية البنائية الوظيفية إلى عدة مجالات:

(أ) مجال القانون والتشريعات، ويقع على عاتقه الآتي :

1. مراجعة الأَنظمة واللوائح القانونية، والتي تنظم سلوك الطلبة في الجامعات الأُردنية، وتعديل أَو إِلغاء أي بند من البنود في تلك الأَنظمة، والذي يمكن أَن يتعارض مع الضَّبط الاجتماعي للطلبة، واقتراح أَنظمة ولوائح جديدة تسهم في تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية.
2. رصد الانتهاكات القانونية والتعامل معها، وتطبيق الجزاءات المقررة على مرتكبيها.
3. العمل على التأَكد من تطبيق هذه القوانين بحزم وصرامة، وعدم التهاون مع أَي تجاوزات.
4. التعاون والتكامل والتنسيق مع اللجان الأُخرى المعنية بالاستراتيجية، وبما يكفل تحقيق التوازن والاستقرار للمجتمع الأُردني.

(ب) مجال التربية والتنشئة الاجتماعية: تقوم الهيئة العليا للتربية والتعليم العالي في الجامعات الأُردنية بوضع الخطط ورسم السياسات التعليمية، ويقع على عاتقها المسؤوليات الآتية :

1) تقديم بعض التصورات التربوية التي تدعم أَدوار الجامعات والهيئات المجتمعية في تنمية أَبعاد الضَّبط الاجتماعي.
2) تعزيز دور الجامعات باحترام القانون والقيم الإِنسانية والوطنية والأَخلاقية.
3) التعريف بأهمية الالتزام بالقوانين والأَنظمة والتعليمات وضرورة احترامها وعدم تجاوزها .
4) التوعية بأَهمية الضَّبط الاجتماعي من خلال المناهج والمقررات الدراسية، لتكوين اتجاهات إيجابية نحوها لدى أَفراد المجتمع .
5) تصميم مقررات ومناهج دراسية يكون محورها القيم الأخلاقية والتسامح والتعاون ونبذ العنف بكافة أَشكاله وتعزيز الثقة بالنفس، وذلك ضمن مقررات الاجتماعية والدينية والوطنية، والتأْكيد على أَهمية المعلم القدوة في التربية العملية.

6) تفعيل دور المؤسسات التربوية الأخرى في تنمية أَبعاد الضَّبط الاجتماعي مثل: دور أَقسام التوجيه والإِرشاد التربوي في وزارة التربية وضمان مشاركاتها الفعلية الجادة في مراكز الإِرشاد الأسري وتقديم الخدمات الإِرشادية، وتفعيل تطبيق برامج الإِرشاد التربوي والنفسي في الأَحياء خلال تطبيق الاستراتيجية.

7) التنسيق مع اللجان الأُخرى المعنية بالاستراتيجية، وبما يكفل تحقيق التكامل والتوازن والاستقرار للمجتمع الأُردني .

8) إِكساب الطلبة مهارات حل الخلاف بالطرق السلمية، وإِكسابهممهارات النقد البناء، والمقدرة على إِبداء الرَّأي، والعمل الجماعي، والمقدرة على اتخاذ القرارات.

كما تتضمن مؤسسات التنشئة الاجتماعية، الأُسرة حيث يتم العمل على ما يأتي:

1) تعزيز دور الأسرة وأَهميته في غرس القيم (الإنسانية والدينية والأخلاقية) لدى الأَبناء، في ضوء تحديات العولمة.

2) توجيه الأسر إلى أَساليب التنشئة الأُسرية السوية وتعزيز ثقة الأَبناء بأَنفسهم، وتبني الأُسلوب الديمقراطي في التربية، وتحمل المسؤولية، وتكوين المشاعر الإِيجابية تجاه الآخرين ونبذ العنف والتطرف، والتأكيد على أَهمية القدوة للأبوين في تربية الأَبناء، واكتساب مهارات الاتصال والتواصل الأُسري.

3) توفير الخدمات الإِرشادية والتربوية والاجتماعية للأُسر لزيادة وعيها التربوي من خلال الأَخصائيين النفسيين والاجتماعيين المتخصصين في مجال الإِرشاد الأسري، والصحة النفسية وعلم الاجتماع، والفقه

الإِسلامي لتوجيه الأُسر نحو الأَساليب المفيدة لتربية بأَنائها ورعايتهم، وذلك عن طريق برامج وسائِل الإِعلام، المدارس وتطوير كفاَءة المرشدين والمعلمين في برامج التوجيه والإِرشاد التربوي.

4) تطبيق البرامج الإِرشادية التي تستهدف مواجهة المشكلات الأُسرية المؤدية لحدوث خلل في بناء ووظائِف الأُسرة وتدعيم الروابط الأُسرية وتعديل العلاقات داخل نسق الأُسرة لإِكساب أَعضاء الأُسرة المعلومات والمهارات والخبرات التي تحقق الاستقرار في الحياة الأسرية وتنمي السلوك المسئول، ويتم تطبيق هذه البرامج كما يأْتي: (مهارات لتنمية التواصل الأسري، برامج التعامل الوالدي، التخفيف من ممارسة العُنف، أَساليب حل المشكلات).

5) تنظيم عمل اللجان في المراكز الإِرشادية الأُسرية وتشكيل لجان عمل فرعية بحيث تتولى تنفيذ البرامج الإِرشادية تحت إشراف (المركز الوطني لحماية الأسرة).

6) إنشاء قاعدة بيانات متكاملة بالمؤسسات التي تنفذ برامج الضَّبط الاجتماعي.

7) عقد مُؤتمرات وندوات وملتقيات خاصة بالضَّبط الاجتماعي ونبذ العنف وتفعيل توصياتها، ووضع السياسات العامة لبرامج ومشاريع الضَّبط الاجتماعي .

8) ربط المؤسسات بشبكة اتصالات لتسهيل عملية التواصل للتنسيق والتكامل فيما بينها، ومنعاً للازدواجية.

9) توفير برنامج تبادل الخبرات بين المؤسسات التربوية المشاركة في الاستراتيجية، والتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأَساليب جدوى في مجالات الضَّبط الاجتماعي.

(ج) مجال الدين: يقوم فريق العمل، والذي يعمل على مستوى التوجيه والإِرشاد الديني لتحقيق الضَّبط الاجتماعي بما يأْتي:

1) السعي إلى دعوة الطلبة في الجامعات إلى احترام الأديان، ونبذ العنف والتَطُرف الديني، فالدين يضبط سلوك الأَفراد بالثواب والعقاب في الحياة الدنيا وفي الدار الآخرة.

2) العمل على ترسيخ وتثبيت العقيدة والإِيمان لدى الطلبة، وتنمية القيم الأَخلاقية والدينية، وتنمية الضمير الإِنساني الذي يعزز رقابة الطلبة على أنفسهم.

3) تنمية الوازع الديني والتأْكيد على دور الدين في ضبط سلوك الأَفراد، وفي الرقابة على سلوك الشباب في السر والعلن.

4) التعاون والتكامل والتنسيق مع اللجان الأُخرى المعنية بالاستراتيجية ودعمها، وبما يكفل تحقيق التوازن والاستقرار للمجتمع الأردني.

(د) مجال الرأي العام والإعلام:

1. يعتبر الإعلام مصدراً مهماً من مصادر المعرفة، يقوم بتوجيه الرأْي العام نحَو الاتجاه المطلوب، لذلك فإن الاهتمام بالتوعية الإِعلامية بمجالات الضَّبط الاجتماعي يؤدي دوراً مهماً في إِكساب الشباب السلوكيات الاجتماعية الإِيجابية في الحفاظ على النظام، وتكوين اتجاهات نحو الحفاظ على النظام العام بالمجتمع، وبما يسهم في استقرار وتوازن المجتمع.

2. إِعداد حملات إعلامية توعوية تستهدف مخاطبة الطلبة في الجامعات، كما تستهدف خدمة المجتمع بكافة أَطيافه، وتوعيتهم بأَهمية الضَّبط الاجتماعي، بمشاركة أَكاديمين مختصين في: الدين، التربية، الاجتماع، والإعلام.

3. َنشر ثقافة الضَّبط الاجتماعي، وتوظيف البرامج والمواد الإعلامية في تعزيز الصور الأَخلاقية والتي تؤكد على قيم التسامح، والتعاون، ونبذ العنف.

4. تكوين رأْي عام بأَهمية الضَّبط الاجتماعي واتخاذ موقف إِيجابي اتجاهه، عن طريق وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، والمقروءة، والمنشورة الكترونياً، وتوظيف وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي.

5. التكامل والتعاون والتنسيق مع كافة الهيئات والمؤسسات المجتمعية لتنمية أَبعاد الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة في الجامعات الأُردنية.

(هـ) القيم والأعراف وثقافة المجتمع المحلي: يقوم فريق العمل في هذا المحور بتنمية وتطوير المفاهيم الثقافية الإيجابية السائدة في المجتمع وذلك من خلال العمل في برامج كما يلي:

1) **برامج إِعلامية:** تعزز القيم والأَعراف والتقاليد الإِيجابية لدى الطلبة، والتي تعتبر أَحد أَشكال الضَّبط غير الرسمي والتي تشكل الإِطار القيمي للمجتمع، والذي يكتسبه الطالب من خلال تفاعله مع المجتمع.

2) **برامج اجتماعية:** تؤكد على أهمية بعض العادات المفيدة للحياة الاجتماعية والتي تؤدي إِلى تعزيز وحدة المجتمع وتقوية الروابط بين أَفراده، ونبذ السلبي منها.

3) **برامج إِرشادية:** تنمي الوازع الأَخلاقي والديني لدى الطلبة.

المرحلة الرابعة : تنفيذ الاستراتيجية

تُعد عملية تنفيذ الاستراتيجية من المراحل المهمة في ترجمة الرؤى والأَهداف العامة إِلى واقع عملي، وتشتمل على سلسلة من الأنشطة المترابطة مع بعضها البعض، والتي تتضمن التنفيذ والرقابة والتقويم للاستراتيجية التي يتم اختيارها. ويقع تنفيذ الاستراتيجية على كاهل فريق التخطيط والعمل، الذي تم تشكيله في مرحلة التخطيط للتخطيط، وهي المرحلة الأُولى من مراحل إدارة الاستراتيجية المقترحة، حيث يقوم فريق العمل بالمهام الآتية:

- يُعد الفريق المختار الخطط التنفيذية.

- يبدأ بتوزيع المراكز والأدوار على أعضائه، حسب طبيعة اختصاص كل عضو من أعضاء الفريق وصلاحياته .

- يقوم بتوزيع محدد للعمل والمهام والمسؤوليات بما ينسجم مع أهداف الاستراتيجية المقترحة، وتحديد الوسائل والأنشطة، وإِعداد الكوادر المؤهلة .

- إِعداد البرامج الإعلامية والتربوية والنفسية والاجتماعية والدينية والتي تساهم في تنمية الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة وبما يساهم في تحقيق الأَهداف المتوخاة.

- وضع مجموعة من البدائل التنفيذية تحسباً لأَيةِ معيقات قد تؤثر على سير البرنامج.

المرحلة الخامسة: الضَّبط وتقييم الاستراتيجية وفاعليتها

تتمثل الخطوة الأخيرة من خطوات الاستراتيجية في مراجعة وتقويم الاستراتيجية، ويجب مراعاة أَن الاستراتيجيةتوضع لمواجهة وتعديل وتطوير المستقبل، ذلك الذي يتميز بوجود عوامل داخلية وخارجية تتغير باستمرار. وهناك ثلاثة أنشطة رئيسية لتقييم الاستراتيجية:

أ. مراجعة العوامل الداخلية والخارجية .

ب. قياس الأَّأء وذلك بمراجعة النتائِج والتأَكد من أَن الأَداء التنظيمي والفردي يسير في الاتجاه الصحيح.

ت. اتخاذ الإجراءات التصحيحية (المغربي، 1999) .

وتتضمن هذه المرحلة تقييم الأَداء في التنفيذ والكشف عن فاعلية الاستراتيجية في جميع مراحل تنفيذها، وذلك للتأَكُد من أَن أَهداف الاستراتيجية تُنفَّذ وفقاً لما خُطِطَ لها، ودرجة تحقيق هذا الأَداء للرؤية والرسالة والغايات والأَهداف التي صيغت هذه الاستراتيجية لتحقيقها وفي كافة المحورات المرتبطة بالضَّبط الاجتماعي للطلبة، على أَن تكون المعايير واقعية تراعي أَبعاد البيئة الداخلية والبيئة الخارجية لتنفيذ الاستراتيجية، ويتم قياس الجانب الكمي والنوعي لكل من الأداء والنتائِج المترتبة عليه، باستخدام أَساليب قياس متعددة تعمل على جمع المعلومات والبيانات التي يتم تقديمه للإِدارة العليا على شكل تقارير توضح مؤشرات الأَداء الفعلي للاستراتيجية وأَن الأَهداف يتم انجازها حسب الأُصول، حيث تتم مقارنتها مع الأَداء المرغوب لتحديد الفجوة بينهما، وتشخيص أَسباب انحراف الاستراتيجية عن الأَداء الُمخَطَط له في كل مرحلة من مراحل الاستراتيجية، مما يمكن الجامعة من القيام بالتصحيح اللازم، والانتقال إلى المرحلة التالية بالكفاءة والفاعلية الممكنة، وحين تظهر النتائج بدرجة أَقل من الأَهداف يصار إلى استخدام التغذية الراجعة. كما يمكن إِجراء التقييم للحكم على فاعلية الاستراتيجية من خلال درجة التقدم باتجاه الأهداف والغايات المتعلقة بالآتي:

- درجة نجاح اللجنة العليا للإشراف على الاستراتيجية في تحقيق الأَهداف الإِجرائية.
- مستوى الطلبة السلوكي من خلال تقارير مشرفي الأَمن في الجامعة.

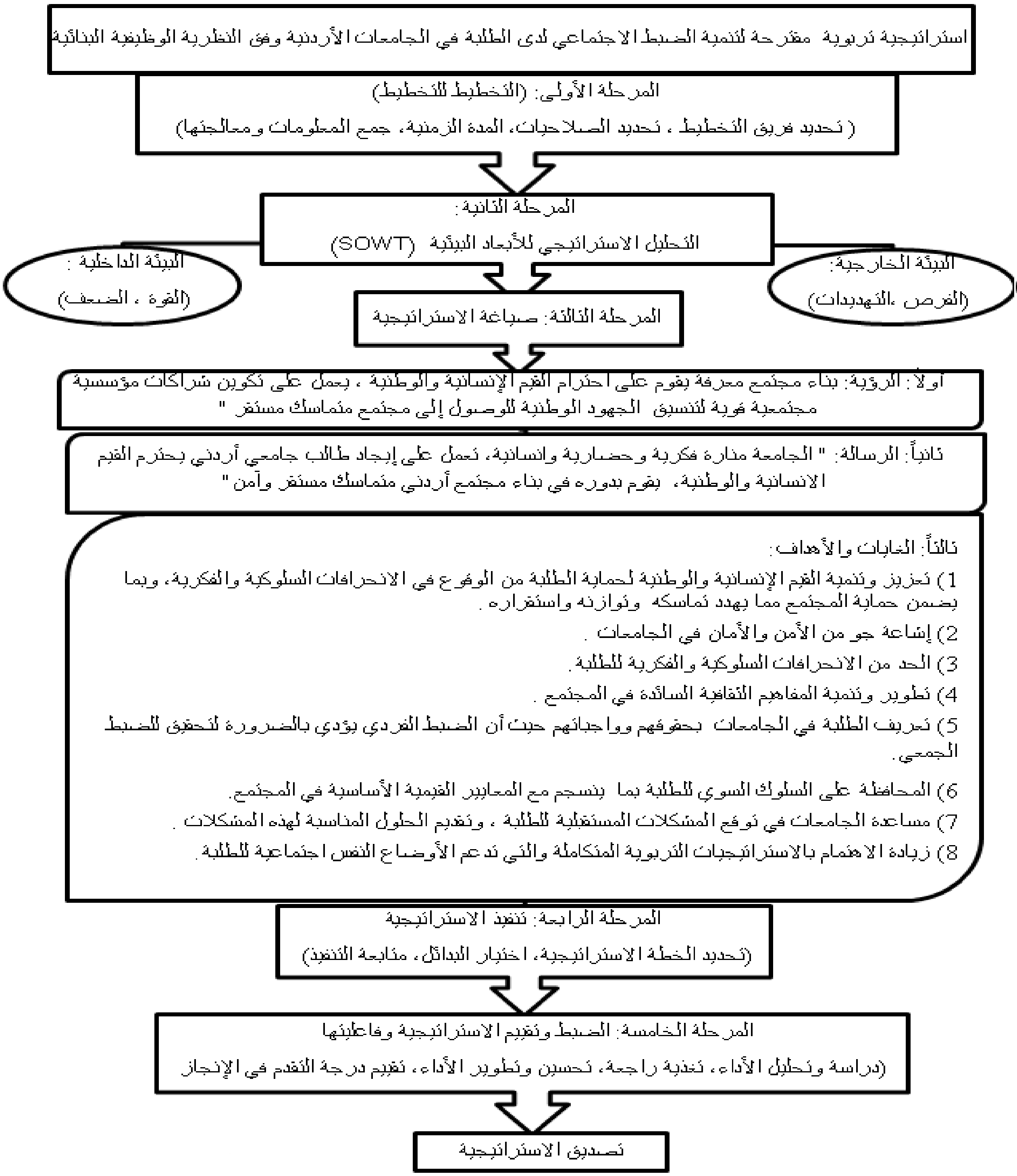
وللتعرف على فاعلية الاستراتيجية المقترحة، يمكن استخدام العديد من الأَساليب والمقاييس، والتي ورد ذكرها لدى كلٍ من حسن والكيلاني(2011)، و الحسامي(2010)، وعلى النحو الآتي:

- **تحليل العمليات والمراجعة الدورية** لخطط العمل التي تضمنتها الاستراتيجية، والتعرف على الصعوبات الموجودة والعمل على تذليلها.

- **أُسلوب مواجهة المشكلات والتعامل مع المعوقات**، وهي الوسائِل والأَساليب التي تم وضعها للتغلب على الصعوبات وإِيجاد الحلول المناسبة لها.
- **أُسلوب تحقيق الهدف**، ويتم من خلاله قياس مدى تحقق الأَهداف التي تم وضعها.
- **أُسلوب المسح الميداني والاستبانات**، ويعتمد هذا الأُسلوب على تصميم أُداة مسح بطريقة علمية صحيحة، تشتمل على كل أَو معظم عناصر الاستراتيجية الموضوعة تقيس درجة رضا كل من الطلبة، وأَعضاء الهيئة التدريسية، وأَولياء الأُمور عن أَداء الاستراتيجيةوالنتائِ ج المتحققة عن هذا الأَداء، ودرجة استجاباتهم لتوقعاتهم وطموحاتهم، بحيث يتم تحليلها إِحصائياً فإِذا حصلت على نسبة عالية تعتبر هذه الاستراتيجية فاعلة، وتقوم الجامعة كذلك بتطوير استبانات وأَدوات لقياس الانحرافات السلوكية وأَسبابها عند الطلبة رضا، وعلاقة أَساليب التنشئة الأَسرية للطلبة بتلك الانحرافات.
- **أُسلوب استخدام المعايير**، ويتم فيه الرجوع إلى المعايير التي تم وضعها، مثل المعايير المتعلقة بالجدول الزمني لتنفيذ الأَنشطة وأَساليب العمل والموارد البشرية والمادية، والمعايير المتعلقة بالرؤية والرسالة والأَهداف.
- **أُسلوب تحديد المسؤولية**، ويتم ذلك عن طريق توزيع المراكز والأَدوار والمسؤوليات بين المشاركين في تنفيذ الاستراتيجية.
- **أُسلوب ملف الإنجاز**، وهو عبارة عن مجموعة أَعمال المؤسسة التي تعطي فكرة عن درجة تقدم أَدائها، مجموعة الإِنجازات المهنية والأَكاديمية والتكنولوجية التي قامت المؤسسة بتنفيذها خلال العام. والتي تتمثل بالأَبحاث الإِجرائية، وتنفيذ الخطط العلاجية، برامج التدريب والتأهيل.
- **بطاقة الوصف السلوكي للطالب:** يتم تطوير هذه الأَداة في قسم الإِرشاد النفسي والتربوي والسلوكي، وقسم تكنولوجيا المعلومات، وهي أُسلوب حديث يمكن تطويره لقياس درجة الضَّبط الذاتي والاجتماعي، السلوكي

والنفسي للطالب، وتَشتمل على الاضطرابات والمخالفات السلوكية والقيمية في جميع المراحل الدراسية للطالب، على أن لا تُستخَدمإلا لمصلحة الطالب وفي إِطار الإِرشاد والتوجيه.

وبعد الإطلاع على مجموعة من الأبحاث والدراسات الاستراتيجية، تم التوصل للشكل العام للاستراتيجية التربوية المقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة في الجامعات الأُردنية وفق النظرية البنائية الوظيفية، و كما هو موضح في الشكل (4).



الشكل (4)

(الاستراتيجية المقترحة لتنمية الضبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأردنية وفق النظرية البنائية الوظيفية)

رابعاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع: ما درجة ملاءمة الاستراتيجية المقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية وفقاً للنظرية الوظيفية البنائية من وجهة نظر الخبراء التربويين؟

نظًرا لكون منهج هذه الدراسة مسحًيا تحليلًياتطويريـُا وليس تجريبياً، فقد قامت الباحثة بعرض الاستراتيجية المقترحة على مجموعة من المحكمين والخبراء التربويين ذوي الاختصاص، لإِبداء أَية ملاحظات حول التصور العام للاستراتيجية وتقديمها بشكلها النهائي وقد تضمنت الآتي:

- سلامة الصياغة اللغوية للاستراتيجية.
- درجة وضوح الاستراتيجية.
- درجة واقعية الاستراتيجية.
- سلامة التنظيم ومراعاة الأَولويات.
- الإطار العام للاستراتيجية.

أَخذت الدراسة بالملاحظات التي أَشار إليها أَعضاء لجنة التحكيم بتعديل بعض المفردات والتراكيب في محتوى الاستراتيجية، في حين كان هناك اتفاق على الإِطار العام للاستراتيجية، والملحق(4) يتضمن قائمة بأَسماء الخبراء التربويين الذين قاموا بتحكيم الاستراتيجية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

تضمن هذا الفصل عرضاً لمناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتفسيرها من أَجل الوصول إِلى تحقيق أَهدافها وبناء استراتيجية لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية وفق النظرية البنائية الوظيفية، كما تَضَمن التوصيات التي انبثقت عن نتائج الدراسة.

لقد تمت مناقشة النتائج وفق ترتيب الأَسئلة كما وَرَدَ في فصل النتائج وعلى النحو الآتي:

مناقشة السؤال الأَول والذي ينُص على: ما واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية ؟

تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال قياس آراء أعضاء هيئة التدريس وفق المحاور الثلاثة: (دور الجامعات الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي لدى الطلبة، والأساليب المستخدمة لتحقيق الضبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية، والصعوبات التي تحد من تحقيق الضبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية)، وتشكل هذه المحاور الصورة الحقيقية لواقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أَعضاء الهيئة التدريسية.

أولاً : دور الجامعات الأُردنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة

أَظهرت نتائج الدراسة الواردة في الجدول (5)، دور الجامعة في تحقيق الضَّبط الاجتماعي للطلبة، حيث بلغ متوسطه الحسابي (3.54)، وهو يشير إلى تقدير متوسط، وقد أظهرت النتائج أن أهم دور للجامعة هو أنها "توفر للطلبة جواً من الأمان والحرية داخل الحرم الجامعي"، حيث بلغ متوسطه الحسابي (3,89)، وهو يشير إلى تقدير مرتفع، وقد تعزى هذه النتيجة إلى الدور الأساسي والمهم الذي تقوم به الجامعات في حفظ

النظام داخل الحرم الجامعي لضمان سير العملية التعليمية. تلاه دور " توجه الطلبة نحو الأساليب العقلانية لَحل المشكلاتوفَ ضْ النزاعات" حيث بلغ متوسطه الحسابي (3,87)، وهو يشير إلى تقدير مرتفع، وقد تعزى هذه النتيجة إلى وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أهمية هذا الدور الوقائي لمنع الانحرافات قبل أن تحدث. وجاء في المرتبة التالية دور "تعرِّف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم نحو وطنهم" حيث بلغ متوسطه الحسابي (3,81)، ثم جاء دور "تؤكد على القيم الأخلاقية في سلوكيات الطلبة" حيث بلغ متوسطه الحسابي (3.70)، وهو يشير إلى تقدير مرتفع، ثم جاء دور "تستخدم منابرها الإعلامية لتوعية الطلبة بمخاطر الانحرافات السلوكية" حيث بلغ متوسطه الحسابي (3.68)، وهو يشير إلى تقدير مرتفع، وهذه النتيجة منطقية حيث يشير ذلك إِلى الدور الرئيس والمهم الذي تقوم به الجامعات في تنمية الحس الوطني، وتعريف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم تمهيداً لإِعدادهم كمواطنين صالحين في المجتمع، وتنمية القدرة لديهم على المشاركة والإِسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته وفضِّ نزاعاته بِأَساليب عقلانية وفي إِطار منهجي علمّي، والاهتمام بتوفير الأمن داخل الحرم الجامعي الذي يعتبر أَساساً لحرية التعبير والرأْي والديمقراطية في الجامعة، إِضافةً إِلى دورها الأساسي في تقديم المعرفة وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع من كافة جوانبها المختلفة.

وبالمقابل جاءت تقديرات الأدوار الأخرى متوسطة مثل؛ فقرة دور الجامعة "التأكيد على أَهمية التماسك الأُسري وتعزيزه لدى الطلبة" حيث بلغ متوسطه الحسابي (3,03)، حيث اعتبر أَعضاء هيئة التدريس أَن دور الجامعة في تعزيز التماسك الأُسري قد لا يكون بأَهمية الأَدوار الأُخرى التي تقوم بها الجامعات، في حين جاء دور الجامعة في "تعزيز مبدأ الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني لتفعيل آليات الضَّبط"، بتقدير متوسط حيث بلغ متوسطه الحسابي (3,20).

إِن الجامعة جزء من المجتمع، وإن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، وهي أحد الأَنساق الرئيسية والمهمة في النسق التربوي، ومن ثم فإن غاية الجامعة ومبرر وجودها هو ارتباطها بالمجتمع الذي توجد فيه لأَنه يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة كل من؛ العتيبي (1995)، بيتارو (Pittaro, 2007)، العنزي (2008) ، وأكغون وأراز (Akgun & Araz ,2013).

ثانياً: الأساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية:

أَظهرت نتائج الدراسة الواردة في الجدول (6) حول إجابات أفراد مجتمع الدراسة على محور الأَساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية،تقديراً متوسطاً حيث بلغ متوسطه الحسابي (3.54)، كما كانت درجة توافر هذه الأساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية متوسطة على معظم فقرات هذا المحور، بينما كان التقدير مرتفعاً على أَربع فقرات منها؛ أُسلوب "استضافة ذوي الاختصاص لإِلقاء المحاضرات التوعوية ذات العلاقة بالضَّبط الاجتماعي"، وهو أُسلوب وقائي وكان متوسطه الحسابي (4,01)، تلاه أُسلوب "تطبيق القوانين والأنظمة عند حدوث التجاوزات"، وهو أُسلوب علاجي، وبلغ متوسطه الحسابي (3,92)، تلاه أُسلوب "استخدام الإِجراءات التأْديبية عند مخالفة الطلبة للقوانين المعمول بها في الجامعة" حيث بلغ متوسطه الحسابي (3,83). وتشير هذه النتائج أن الجامعة تستخدم أَساليب وقائية وعلاجية مختلفة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى طلبتها. وجاء في المرتبة الأخيرة أُسلوب "إنشاء سجلات متابعة للطلبة الذين لديهم مشكلات سلوكية"، وهو أُسلوب إرشادي وقائي ومهم جداً حيث بلغ متوسطه الحسابي (2.95)، كما جاء أُسلوب "استخدام الأَساليب الإِرشادية في معالجة وتقويم

أَنماط السلوك السلبي لدى الطلبة، بتقدير متوسط، وبلغ متوسطه الحسابي (3,29). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كنديكا (Kindiki, 2009)، ودراسة شيو وتشان (Chui & Chan, 2012)، ودراسة العنزي (2008)، والتي تؤكد على ضرورة تفعيل الإرشاد التربوي واستخدام الأساليب الوقائية والإرشادية والعلاجية.

ثالثاً : الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية:

أَظهرت نتائج الدراسة الواردة في الجدول (7)، حول إجابات أفراد مجتمع الدراسة على محور الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية، تقديراً مرتفعاً حيث بَلَغَ متوسطه الحسابي (3.82)، وقد كانت درجة الموافقة على الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية مرتفعة على معظم فقرات هذا المحور. وقد بلغ أَعلى متوسط حسابي لفقرتّي "ضعف الضوابط القيمية الأَخلاقية لدى بعض الطلبة" و"التأثير السلبي لوسائل الإِعلام/الانترنت على الطلبة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل فقرة منهما (4,08)، وهي قيمة تشير إلى تقدير مرتفع، وتُعزى هذه النتيجة إلى التأثيرات السلبية للعولمة والتي أدت إلى تغير القيم والمعايير لدى الطلبة في الجامعات، والاهتمام بالجوانب المادية على حساب الجوانب الروحية، وانتشار أنماط السلوك الاستهلاكي، والاستخدام السيء وغير المتوازن للتكنولوجيا، تلاها فقرة "انتشار العنف لدى الطلبة"، فقد بلغ متوسطها الحسابي (4,02)، وهي قيمة تشير إلى تقدير مرتفع، وتعزى هذه النتيجة إلى تفاعل جملة من العوامل النفسية والاجتماعية المحيطة بالطلبة والتي تؤدي إلى سلوك العنف مثل: سياسات القبول والالتحاق، والعامل الاقتصادي، والعلاقة بين الطلبة والمدرسين، والعلاقة بين الطلبة أنفسهم. ويلاحظ ازدياد ظاهرة العنف بشكل مستمر بحيث أصبحت تؤرق القائمين على التعليم العالي والمجتمع عموماً. تلا ذلك الفقرة "قلة أَعداد المتخصصين في مجال الإِرشاد النفسي الاجتماعي"، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3,83) وهو تقدير مرتفع، وهذا يشير إلى أهمية وجود

متخصصين في الإرشاد النفسي والاجتماعي لمساعدة الطلبة على تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي، هذا وبالرغم من توفر أَعداد جيدة من المتخصصين إلا أنه لا يستفاد منها في توظيفها في الجامعات والكليات. وجاء في المرتبة التالية الفقرة "غياب التنسيق بين الجامعة وبعض مؤسسات المجتمع المعنية بتحقيق الضَّبط الاجتماعي"، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.82)، وهي قيمة تشير إلى تقدير مرتفع، وهذا يدل على أهمية زيادة التواصل والتفاعل بين الجامعات وبين مؤسسات المجتمع المعنية بالضَّبط الاجتماعي. وجاءت التقديرات متوسطة على ثلاث فقرات منها؛ "عدم مراعاة العدالة في التعامل مع الطلبة"، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.66)، و"قلة الموارد المالية لدى الجامعة"، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.58)، و"عدم كفاية بعض أعضاء الهيئة التدريسية في التعامل مع مشكلات الطلبة"، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.22).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كنديكي (Kindiki, 2009)، **ودراسة** سمرين والقضاة (2010)، ودراسة محافظة (2014)، في تحديد طبيعة الصعوبات التي تواجه الضبط الاجتماعي للطلبة.

مناقشة السؤال الثاني والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤0.05) في مستوى الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أَعضاء هيئة التدريس تعزى إِلى نوع الجامعة (حكومية، خاصة) ، ونوع الكلية (علمية، إنسانية) ؟

1) متغير نوع الجامعة:

تشير البيانات الواردة في الجدول (8) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أَفراد العينة في محوري؛ "دور الجامعات الأُردنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة"، و"الأساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية"، وفقاً لمتغير نوع الجامعة، ولصالح الجامعات الخاصة ، وقد يعزى تفوق الجامعات الخاصة في محور "دور الجامعات الأُردنية في تحقيق الضَّبط

الاجتماعي لدى الطلبة" إلى توجهات هذه الجامعات، نحو السعي لتأكيد بقاءها والاحتفاظ بدورها الفاعل والمؤثر، والسعي نحو تلبة حاجة الفرد والمجتمع من النواحي الوطنية والاجتماعية والقيمية والأخلاقية. أما على مستوى المحور الثاني"الأساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية"، فإنه قد تعزى هذه النتيجة إلى سعي الجامعات الخاصة للتنافس مع الجامعات الحكومية، واحتلال مكانة مرموقة ومتقدمة في المجتمع باتباع الأساليب الإيجابية في تحقيق الضبط الاجتماعي لدى الطلبة، وتجاوز الأساليب التقليدية.

إلى جانب ذلك أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة، في المحور الثالث "الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي"، تبعاً لمتغير نوع الجامعة، وذلك لصالح الجامعات الخاصة، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى حداثة الجامعات الخاصة مقارنة بالجامعات الحكومية التي أصبح لديها خبرات أكبر في التصدي للمعيقات التي تواجه الضبط الاجتماعي لدى الطلبة، وقد تعزى هذه النتيجة أيضاً إلى تدني معدلات قبول الطلبة في الجامعات الخاصة، وبالتالي تدني مستوى التحصيل لديهم، مما قد يؤثر سلباً على منظومة القيم الاجتماعية لدى الطلبة.

متغير نوع الكلية :

أظهرت البيانات الواردة في الجدول (9) وجود فروق ذات دلالة إِحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسطات درجات أَفراد العينة على محوري؛ دور الجامعات في تحقيق الضَّبط الاجتماعي، والأَساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط لدى الطلبة، تعزى لمتغير نوع الكلية، ولصالح الكليات الإِنسانية، وتعزى هذه النتيجة إلى اهتمام أَعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات بالعلوم الاجتماعية

والإنسانية وربطها بدور الجامعات في تنمية القيم الوطنية والدينية والإنسانية، وحث الطلبة على الالتزام بها في محاولة لتحقيق التوازن بين النظرية والممارسة في المجتمع، مقارنة بالكليات العلمية التي تعنى في المقام الأول بالنظريات العلمية.

ولم يكن هنالك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسطات درجات أَفراد العينة على المحور الثالث؛ الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي، وفقاً لنوع الكلية، وقد يُعزى ذلك إلى تشابه البيئات الجامعية التي يتواجد فيها الطلبة إِلى حد كبير، وتَشابه الإدارة التعليمية والسياسات الجامعية والأنظمة والقوانين بين الكليات العلمية والكليات الإِنسانية.

مناقشة السؤال الثالث والذي ينص على: ما الاستراتيجية المناسبة لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية ؟

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة عن واقع الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أَعضاء الهيئة التدريسية وفق النظرية البنائية الوظيفية، ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج أظهرت تقديراً متوسطاً لدور الجامعات الأُردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي لدى طلبتها، إن الدور المطلوب من الجامعات الأُردنية في هذه المرحلة كبير ومهم جداً نظراً للمسؤولية التي تتحملها بالنسبة للمجتمع والطالب، وقد أشارت نتائج تحليل الواقع إلى عدد من الصعوبات التي تحول دون تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة منها: ضعف الانتماء الوطني لدى بعض الطلبة، وضعف الوازع الديني لدى بعضهم، وضعف الضوابط القيمية الأخلاقية لدى البعض الآخر، وتنوع البيئات الثقافية الاجتماعية الاقتصادية للطلبة، وعدم تطبيق القوانين المنظمة لقواعد السلوك، وانتشار العنف لدى الطلبة، وغياب التنسيق بين الجامعة وبعض مؤسسات المجتمع المعنية بتحقيق الضَّبط الاجتماعي، وكذلك قلة أَعداد المتخصصين في مجال

الإِرشاد النفسي الاجتماعي. وبناء على ذلك فقد تَمَ تطوير استراتيجيه مقترحة للجامعات الأُردنية، وتمت تسميتها ب" الاستراتيجية التربوية المقترحة لتنمية الضبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأردنية وفق النظرية البنائية الوظيفية"، وصيغت رؤيتها ورسالتها وأهدافها بما يتفق مع القيم الإِنسانية والوطنية والدينية للمجتمع الأُردني، وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وتحليل الأَدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة ببناء الاستراتيجيات، تم بناء الاستراتيجية المقترحة، واستناداً إلى المراحل والخطوات والنماذج المقدمة في إِدارة الاستراتيجيات، وهدفت الاستراتيجية التربوية المقترحة إِلى تقديم مقترح استراتيجي تربوي لدور الجامعات الأُردنية في تعزيز الضَّبط الاجتماعي لدى طلبتها.

وقد تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال إِجراءات هذه الدراسة والسير عبر مراحلها لوضع الاستراتيجية المقترحة، وذلك على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: الخلفية النظرية للاستراتيجية

شكلت مضامين الضَّبط الاجتماعي التي تم تحليلها ومناقشتها في الإِطار النظري من الدراسة المنظومة القيمية التي استندت إِليها الاستراتيجية، حيث تم مناقشة أهم المبادئ والمفاهيم التي ترتبط بتنمية وتعزيز الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة في الجامعات الأُردنية، من خلال التكامل في وظائف الأَنساق الاجتماعية، ولغايات تنمية الضبط في الجامعات الأُردنية وفق النظرية البنائية الوظِيفية، وقد تم جمع الأُدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة والذي يدور حول: مفهوم الاستراتيجية ؛ تعريفها، خصائصها، مراحلها، والشكل العام لاستراتيجية الضَّبط الاجتماعي وفق النظرية البنائية الوظيفية، كذلك الموضوع المتعلق بالضَّبط الاجتماعي؛ تعريفه، مفهومه، أَنواعه، أَهدافه، وسائله، نظرياته، ومفهوم النظرية البنائية الوظيفية؛ تعريفها،

مبادئها، ودور الجامعة في تنمية الضَّبط الاجتماعي لدى طلبتها، حيث تم التعرف على واقع الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية، والأَساليب التي تستخدمها الجامعات لتحقيق الضبط، والصعوبات التي تحد من دور الجامعات في الضَّبط الاجتماعي، وهكذا تم تغطية كافة المكونات التي تشكل الأَدب النظري اللازم لبناء الاستراتيجية.

المرحلة الثانية : مجالات عملية بناء الاستراتيجية

تَمَ في هذه المرحلة استنباط المتغيرات الأَساسية اللازمة لبناء الاستراتيجية، وتعريفها وتوضيح علاقتها مع بعضها البعض، من خلال تحليل الأَدب المتضمن لمفاهيم الضَّبط الاجتماعي، ومفهوم النظرية البنائية الوظيفية واختيار المفاهيم والمبادئ الجوهرية الملائِمة للواقع التربوي والتعليمي في الأُردن، وتَمَ اعتماد المضمون الرئيسي للاستراتيجية وهو: الضَّبط الاجتماعي وفق النظرية البنائية الوظيفية، كما تَمَ توضيح دور الجامعات الأُردنية في تنميته لدى طلبتها وفق النظرية البنائية الوظيفية. كما تَمَ تحديد ستة مجالات رئيسة للاستراتيجية تضمنت الآتي: القيم الأخلاقية، الأُسرة والتنشئة الاجتماعية، الدين، القانون والتشريع، العادات والتقاليد، الرأي العام والإِعلام.

المرحلة الثالثة: مسح الواقع

في هذه المرحلة تَم بناء استبانه للتعرُّف على واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أَعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال محاور؛ دور الجامعات الأُردنية في الضَّبط الاجتماعي لدى طلبتها، والأَساليب التي تستخدمها الجامعات الأُردنية في الضَّبط الاجتماعي لدى طلبتها، والصعوبات التي تحد من دور الجامعات الأُردنية في الضَّبط الاجتماعي. وتَمَ تضمينها المتغيرات الرئيسية

الملائِمة لمجتمع الدراسة؛ نوع الجامعة، نوع الكلية. وتم تحكيمها من قبل أَساتذة متخصصين من الجامعات الأُردنية للتأَكد من مدى ملاَئمتها للدراسة، وبعد الأَخذ بملاحظاتهم، تَمَ توزيعها على أَفراد عينة الدراسة، وبعد جمع البيانات تَمَ معالجتها إحصائياً لتتم الإِجابة عن السؤال الأول والثاني من أسئلة الدراسة.

المرحلة الرابعة: شكل الاستراتيجية

تم في هذه المرحلة بناء الاستراتيجية وذلك اعتماداً على الأَدب النظري ذي العلاقة، والمتضمن في المراجع والمصادر والدراسات المحكمة، وفي ضوء مبادئ النظرية البنائية الوظيفية، واسترشاداً بنتائج الدراسة المسحية التي تم التعرُّف عليها من خلال نتائج السؤال الأول، والتي دلت على تقدير متوسط لكافة محاور أَداة الدراسة التي تم بناؤها، وهو تقدير لا يلبي طموحات الجامعات الأُردنية، والتي تسعى إلى المزيد من تمثُل طلبتها للقيم الإِنسانية والدينية والوطنية والأَخلاقية وبما يُؤدي إِلى تنمية الضَّبط الاجتماعي لديهم بشكل مستمر.

وعليه تم اقتراح استراتيجية لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية وفق النظرية البنائية الوظيفية، لَسد الفجوة بين ما هو كائن وما يجب أَن يكون، وتنسيق جهود فريق العمل لتحقيق لتحقيق أهداف الاستراتيجية على شكل خطوات متسلسلة يؤدي إتباعها إلى تطوير استراتيجية مناسبة ضمن الخطوات الآتية: (التخطيط للتخطيط، التحليل الاستراتيجي للأبعاد البيئية، صياغة الاستراتيجية، تنفيذ الاستراتيجية، الضبط وتقييم الاستراتيجية وفاعليتها).

مناقشة السؤال الرابع والذي ينص على: ما درجة ملاءمة الاستراتيجية المقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية من وجهة نظر الخبراء التربويين؟

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومن خلال إجراءات تصديق الاستراتيجية المقترحة، حيث تم عرض الاستراتيجية على مجموعة من المحكمين والخبراء التربويين من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية، لإِبداء أَية ملاحظات حول التصور العام للاستراتيجية، وسلامة لغتها، ودرجة وضوح مفرداتها، ومدى واقعيتها، وسلامة تنظيمها ومراعاتها للأَولويات، ومدى ارتباطها بمبادئ النظرية البنائية الوظيفية.

أظهرت النتائج اتفاق أَعضاء لجنة التحكيم من الخبراء التربويين بنسبة (100%) على الإِطار العام للاستراتيجية بجميع المراحل والإِجراءات التي مرت فيها، والتحليل الاستراتيجي للأَبعاد البيئية، ومجالات الخطة، والمخطط المستخدم في الشكل النهائي للاستراتيجية، وهذا يشير إلى درجة عالية من الملاءمة، لغايات اعتماد الاستراتيجية وتطبيقها.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة خلصت الباحثة إلى عدد من التوصيات، تضمنت ضرورة أن تقوم الجامعات الأردنية بما يأتي:

1) العمل على تعريف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم نحو وطنهم، والتأكيد على ضرورة تطبيق القوانين عند وجود مخالفات طلابية.

2) ضرورة تدريب الطلبة على مهارات حل المشكلات الاجتماعية، وإدارة الغضب، وحل النزاعات بشكل سلمي.

3) ضرورة تفعيل دور الإرشاد التربوي والنفسي في الجامعات، لتوجيه سلوك الطلبة وتوفير قنوات الاتصال بينهم وبين الطلبة الذين يعانون من مشكلات اجتماعية ونفسية.

4) العمل على طرح مساقات متنوعة تهتم بمادة التربية الأخلاقية؛ والتي تعمل على تنمية القيم الإنسانية والوطنية، وتعمل على تنمية الوازع الديني والأخلاقي لدى الطلبة.

5) تنمية دور الجامعات الخاصة في تعزيز المبادئ واليم الوطنية والدينية والأخلاقية.

6) عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل والتي تهتم بموضوع الضَّبط الاجتماعي، وتوعية الطلبة بمفهوم الضبط الاجتماعي، ومخاطر الانحرافات السلوكية.

7) إِجراء المزيد من الدراسات والبحوث والتي تتناول العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع من حيث التكامل في الوظائف في تحقيق الضَّبط الاجتماعي.

8) الإفادة من الاستراتيجية المقترحة لتنمية الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة في الجامعات الأُردنية وفق النظرية البنائية الوظيفية، ومن قبل الهيئات والمؤسسات المعنية بالضَّبط الاجتماعي في المملكة الأُردنية الهاشمية، والإِفادة منها على أَرض الواقع.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

الأَخرس، محمد صفوح. (1997). **نموذج لاستراتيجية الضَّبط الاجتماعي في الدول العربية.** (ط.1). الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأَمنية.

ابن خلدون، عبد الرحمن. **مقدمة ابن خلدون** . دار القلم: بيروت. (1986)

ابن منظور. لسان العرب (المجلد السابع). دار صادر: بيروت. **http// waqfeya.com/book.php**

أَبو أَنعير، نذير سيحان محمد ؛ والعدوان، وضاح سعود علي. (2011). رؤية استراتيجية مقترحة للحد من تنامي ظاهرة العنف المدرسي من وجهة نظر الخبراء التربويين في الأُردن. **مجلة القراءة والمعرفة:** جامعة عين شمس. (ع114)، ص ص(77–103).

أَبو زيد، أَحمد. (2011). **البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع.** الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

أخو أرشيدة، محمد خلف. (2009). **العوامل النفسية والاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلبة الجامعات الأُردنية والحلول المقترحة للحد منه.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية، عمان، الأردن

أَصغر، عبد الكريم عبد الحميد. (2005). **الإِرهاب والعولمة: ملخصات إصدارات الجامعة في مجال الإِرهاب.** مركز الدراسات والبحوث، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. (ع354). ص ص(77–111).

البداينة، ذياب موسى.(2010). **دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأَمنية: إسهامات الجماعات الافتراضية في الوقاية من المخدرات.** (ط.1). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

بدر خان، سوسن سعد الدين محمد. (2004). **أَشكال الضَّبط المدرسي المستخدمة من قبل معلمي المرحلة الثانوية في الأُردن وعلاقتها ببعض المتغيرات.** أُطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأُردنية، َعمان، الأردن.

بدوي، عبد الرءوف محمد. (1999).الضَّبط الاجتماعي والمقاومة في الأسرة والمدرسة: دراسة تحليلية نقدية. **التربية المعاصرة**، مصر، 16 (ع53)، ص ص(116-67).

برقوق، عبد الرحمن؛ ومناصرية، ميمونة. (2007). الضَّبط الاجتماعي كوسيلة للحفاظ على البيئة في المحيط العمراني. **َمَجلة العلوم الإِنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة (ع12)، ص ص (119-133).

البكر، محمد عبد الله. (2001). تفعيل دور مؤسسات الضَّبط الاجتماعي في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. **المجلة العربية للدراسات الأَمنية والتدريب.** مج16 (ع32)، ص ص(247-280).

جرجاوي، زياد بن علي بن محمود. (2010). **القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان.** (ط.2). غزة: مطبعة أبناء الجراح.

الجريتلي، سلوى محمد التابعي. (2011). القيم الإِسلامية والضَّبط الاجتماعي. **مجلة كلية التربية** :جامعة بورسعيد، (ع10)، ص ص(938-956).

جعنيني، نعيم حبيب. (2009). **علم اجتماع التربية المعاصر: بين النظرية والتطبيق.** (ط.1). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الجوهري، محمد .(2007). **المدخل إلى علم الاجتماع** . كلية الآداب. جامعة القاهرة .

الحامد، محمد بن معجب. (1994). **دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عمليات الضَّبط الاجتماعي،** مركز أَبحاث الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الُحسامي، محمد مفلح فلاح. (2010). **استراتيجية تربوية مقترحة للجامعات الأُردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان.** أُطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأُردنية، عمان، الأردن.

الحسن، إحسان محمد. (2005).**النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة.**(ط.1). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الحسن، إحسان محمد. (2008). **علم الاجتماع القانوني.** (ط.1). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الحسن، إحسان محمد والأحمد، عدنان سليمان.(2005). **المدخل إلى علم الاجتماع.** (ط.1). عمان: دار وائل للنشر.

حسن، سمير عبد الله .(2003) . "النظام الاجتماعي من منظور بنائي وظيفي". **مجلة جامعة دمشق،** مج 19(ع1)، ص ص(303-324).

حسن، منال صبحي؛ والكيلاني، أنمار (2011). استراتيجية إِدارية تربوية مقترحة لزيادة القيمة المضافة باستخدام إدارة المعرفة في المدارس الخاصة في مدينة عمان. **مجلة دراسات العلوم التربوية،** الجامعة الأُردنية، مجّ 38 (ع4)، ص ص(1240-1259).

حسين، الحسين حامد محمد. (2010). استراتيجية مقترحة لتدعيم أَدوار المؤسسات التربوية غير النظامية في تحقيق الأَمن الثقافي لدى الشباب في مصر. جامعة سوهاج. استرجعت بتاريخ 4 أيار 2015 من: **http://kenanaonline.com.**

الحمودي، نورة .(2010). البنائية الوظيفية من بارسونز وميرتون. استرجعت بتاريخ 18 أيار 2015 من: **http://www.ejtemay.com/showthread.**

الحوراني، محمد بن عبد الكريم. (2008). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**.(ط.1). عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع .

الختاتنة، سامي محسن والنوايسة، فاطمة عبد الرحيم. (2011). **علم النفس الاجتماعي**. (ط.1). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

الخريجي، عبد الله . (1990). **علم الاجتماع الديني**. (ط.2). جدة : رامتان للتوزيع .

الرشدان، عبد الله. (1999). **علم اجتماع التربية**.(ط.1). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الرشدان، عبد الله. (2004). **علم اجتماع التربية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الرشيدي، نايف فرحان بن خزيم. (2010). **فاعلية دور رؤساء مراكز الإمارة بمنطقة حائل في الضَّبط الاجتماعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، السعودية.

رمضان، مصطفى محمود. (2004). دور الجامعة في خدمة المجتمع والبيئة. **المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر(العربي الثالث)، 18-19 ديسمبر(2004)**.

الزامل، بن محمد عبد الله. (2004). الدين والضَّبط الاجتماعي. الرياض: جامعة الملك سعود. استرجعت في تاريخ 25 حزيران 2015 من: **http://faculty.ksu.edu.sa/**

زروق، يوسف. (2012). النظرية الوظيفية البنائية في علم الاجتماع. استرجعت بتاريخ 22 تشرين أول 2015 من: **http://sociomaroc.blogspot.com**

السالم، خالد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز.(2002). **الضَّبط الاجتماعي في الأُسرة السعودية من خلال تقاليد الدين الإسلامي وعلاقته بتماسكها من وجهة نظر طلاب وطالبات المرحلة الثانوية.** أُطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، القاهرة: مصر.

السعيدي، أحمد؛ وحسين، شريف. (د.ت). **التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بفعالية الأداء المؤسسي دراسة تطبيقية على شركات تكنولوجيا المعلومات بسلطنة عمان.** رسالة ماجستير غير منشورة. الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، الجامعة الافتراضية الدولية.

السقطري، عبد الله سليمان عبد الله. (2013). **دور القيم والأعراف في الضَّبط الاجتماعي: (دراسة سوسيولوجية للمجتمع المحلي في جزيرة سقطرى).** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، عدن، اليمن.

سمرين، حمزة موسى.(2005). **مفهوم الضَّبط الاجتماعي في الإِسلام والفكر التربوي الغربي.** أُطروحة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأُردنية، عمان، الأردن.

سمرين، حمزة موسى؛ و القضاة، محمد أمين حامد.(2010). أَساليب الضَّبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في محافظة الكرك من وجهة نظر مديري المدارس. **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس. مج2(ع34)، ص ص(103-154).

السمري، عدلي.(2003). **التراث والتغير الاجتماعي: الثابت والمتغير في آليات الضَّبط الاجتماعي.** (الكتاب الرابع عشر). (ط.1). القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

السويدان، طارق محمد؛ و العدلوني، محمد أكرم.(2004). **كيفَ تكتب خطة استراتيجية؟**. الكويت: النشر والإبداع الخليجي و الرياض: قرطبة للنشر والتوزيع.

السيد، منير محمود بدوي.(2005). دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل: رؤية نظرية. المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية. **http://www.biblioislam.net**

الشجراوي، صباح؛ وأبو جودة، صافية. (2011). أَساليب الضَّبط الاجتماعي وعلاقتها بمفهوم الذات والمستوى المادي عند طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الخاصة. **دراسات العلوم التربوية**، مج 38 (ملحق2)، ص ص(740-757).

الصائغ، نجاة محمد.(2014). استراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلاب. **مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)**. العدد التاسع (مايو 2014- أغسطس 2014).

الصاعدي ، فائز بن عبد الله مرزوق. (2009). **دور الضَّبط الاجتماعي في مواجهة الانحرافات الفكرية لدى الشباب**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة، السعودية.

صوكو، سهام. **(2009). واقع القيم لدى المراهقين في المؤسسة التربوية: دراسة ميدانية بثانوية بوحنة مسعدة- فرجيوة ميلة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطنبة: الجزائر.

الضحيان، سعود ضحيان عبدالعزيز.(1999). **دليل اختيار العينات**. القاهرة: مطابع الثقافة المصرية.

طهطاوي، سيد أحمد ؛ ورزق، حنان عبد الحليم .(2005). دور الأُسرة في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الأَبناء: دراسة ميدانية. **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة (ع57)، ص ص(376-531).

العاجز، فؤاد علي. (2007، يناير). دور الجامعة الإِسلامية في تنمية بعض القيم من وجهة نظر طلبتها. **مجلة الجامعة الإِسلامية** (سلسلة الدراسات الإنسانية)، مج 15(ع1) ، ص ص(371– 410).

العاجز، فؤاد علي ؛ والعمري، عطية. (1999). القيم والتربية في عالم متغير. **دراسة مقدمة إلى مؤتمر كلية التربية والفنون والمنعقد في جامعة اليرموك في الفترة من 27–1999/7/29**، إربد، الأردن.

عامر، طارق عبد الرؤوف. (2007). تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، **مجلة البحث الإِجرائي في التربية**، مج 1(ع4).

العايد، حسن عبد الله. (2010). **دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأَمنية: توظيف تطبيقات مادة التربية الوطنية في التوعية الأَمنية "مؤسسات المجتمع المدني نموذجاً**. (ط.1). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عالي، حسن .(2009). الضَّبط الاجتماعي: مفاهيم وأَبعاد. مجلة العلوم الاجتماعية. استرجعت بتاريخ 11 تشرين ثاني 2014 من: **http:/ /www.swmsa.net/articles**

عبد الجواد، مصطفى خلف. (2002). **قِراَءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**. جامعة القاهرة، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية.

عبد الحميد، طلعت. (2000). **التعليم وصناعة القهر: دراسة في التعليم والضَّبط الاجتماعي**. القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات.

عبد المعطي، عبد الباسط (1998). اتجاهات نظرية في علم الاجتماع. **مجلة عالم المعرفة**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. (ع44). ص ص (1–221).

عبد الهادي، نبيل.(2002). **علم الاجتماع التربوي**. (ط.1). عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

العتيبي، عبد المحسن بن سعد. (1995). ميكانيزمات الضَّبط الاجتماعي وجودة الحياة المدرسية في المرحلة الثانوية السعودية دراسة ميدانية في إدارة سدير التعليمية. **دراسات تربوية.** القاهرة، رابطة التربية الحديثة. مج 10(ع78)، ص ص (231–270).

عثمان، محمد بخيت عبد اللطيف. (2013). استراتيجية لتفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني في التربية الأخلاقية لطلاب التعليم الجامعي. جامعة سوهاج، مصر. استرجعت بتاريخ 15 كانون أول ثاني 2015 من: **http://kenanaonline.com.**

عساف، محمود عبد المجيد. (2000). **دور الإعلام في عملية الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة (دراسة حالة).** كلية التربية، جامعة عين شمس، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة.

العقيل، صالح عبد الله (2011). دور الحراك الثقافي في التغيير وحماية الأَمن الفكري. **مجلة البحوث النوعية.** جامعة المنصورة. (ع21). ص ص(86–143).

العمر، معن خليل. (2006). **الضَّبط الاجتماعي.** (ط.1). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

العمر، معن خليل؛ والغزوي، فهمي سليم؛ والخزاعلة، عبد العزيز؛ والنبوي، نايف عودة؛ والظاهر، جنان. (2004). **المدخل إِلى علم الاجتماع** .(ط.2). عمان: دار الشروق.

العنزي، أحمد فياض. (2008). **دور المدرسة المتوسطة في تحقيق الضَّبط الاجتماعي للطلاب.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

فرج علي، عبد العاطي. (2014). الضَّبط الاجتماعي: دراسة في سوسيولوجيا المفهوم. مجلة العلوم الاجتماعية. استرجعت بتاريخ 4 كانون أول 2014 من: **www.swmsa.net/articles.**

فكرة، عبد العزيز و عوفي، مصطفى.(2010). **أَساليب الضَّبط في المؤسسة التربوية بين القواعد القانونية والقيم الاجتماعية** . الجزائر: جامعة الحاج لخضر(باتنة).

فيريول، جيل. (2011). **معجم مصطلحات علم الاجتماع**. (أنسام محمد الأسعد، مترجم).(ط.1). دار ومكتبة الهلال: بيروت.

القصاص، مهدي محمد. (2008). **علم الاجتماع الديني**. المنصورة: عامر للطباعة والنشر.

القصاص، مهدي محمد. (2006). **علم الاجتماع القانوني والضَّبط الاجتماعي**. المنصورة: عامر للطباعة والنشر.

القصير، أحمد.(2012). **منهجية علم الاجتماع بين الماركسية والوظيفية والبنيوية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

كريب، أيان. (1999)، النظرية الاجتماعية (من بارسونز إلى هابرماس). (محمد حسين غلوم، مترجم). **مجلة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. (ع244). الكويت.

لطفي، طلعت إبراهيم؛ وكمال الزيات.(1999). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**.القاهرة: دار غريب.

المالكي، عبد الحفيظ (2005). **نحو بناء استراتيجية وطنية لتحقيق الأَمن الفكري في مواجهة الإرهاب، دراسة وصفية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية**". أُطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

المجالي، فايز. (2007). دور المعايير الاجتماعية الرسمية في ضبط السلوك داخل التنظيم الجامعي: دراسة على عينة من طلبة جامعة مؤتة. **أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج23 (ع2)، ص ص(517-541).

محافظة، سامح محمد.(2014). العنف الطلابي في الجامعات الأُردنية: العوامل والحلول. **المجلة الأُردنية للعلوم الاجتماعية**. مج 7 (ع1) ، ص ص(132– 150) .

مرسي، محروس سيد. (1990). التربية والضَّبط الاجتماعي. **مجلة دراسات تربوية**، رابطة التربية الحديثة. مج 6، الجزء (28)، ص ص(55–89).

المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح. (1999). **الإِدارة الاستراتيجية بقياس الأَداء المتوازن**. المنصورة: المكتبة العصرية.

ملك، جاسم وملك، خالد. (2010). دورة التخطيط الاستراتيجي **المدرسي**. الكتاب الالكتروني. النسخة الكاملة. استرجعت بتاريخ 14 شباط 2015 من: **www. Dr-meshaal.com.**

منظمة الصحة العالمية. (2002). **التقرير العالمي حول العنف والصحة**. القاهرة: المكتب الإقليمي للشرق المتوسط، ص ص(1–339).

ناصر، إبراهيم. (2003). **المواطنة**. (ط.1). عمان: دار مكتبة الرائد العلمية.

ناصر، إبراهيم. (2004). **التنشئة الاجتماعية**. (ط.1). عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.

ناصر، إبراهيم. (2006). **التربية الأَخلاقية**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

ناصر، إبراهيم. (2007). **أُسس التربية**. (ط.2). عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.

نور الدين، مدوري وعلي، بوهنة.(2011). **الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في ظل التغيرات التكنولوجية: دراسة حالة "مؤسسة اتصالات الجزائر بمستغانم"**. جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان: الجزائر.

هل، شارلز وجونز، جاريث. (2001). **الإدارة الاستراتيجية "مدخل متكامل"**.(رفاعي محمد رفاعي، محمد سيد أحمد عبد المتعال، مترجمين).الرياض: دار المريخ للنشر.

هلال، محمد عبد الغني حسن. (2007). **مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي: كيف تربط بين الحاضر والمستقبل. القاهرة:** مركز تطوير الأداء والتنمية. **www.Dpicegypt.com.**

همشري، عمر أحمد. (2013). **إدارة المعرفة: الطريق إلى التميز والريادة.** (ط.1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

همشري، عمر أحمد .(2003). **التنشئة الاجتماعية للطفل.** (ط.1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

وحيد، أحمد عبد اللطيف.(2001). **علم النفس الاجتماعي.** (ط.1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(2014). خلاصة إحصائية عن التعليم العالي. الأردن: عمان.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(2007). الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2007-2012. الأردن: عمان

ياسين، سعد غالب.(1998). **الإدارة الاستراتيجية.**(ط.1). عمان : دار اليازوري للنشر.

اليوسف، عبد الله بن عبد العزيز. (2006). **الأَنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الارهاب والتطرف.** (ط.1). الرياض: جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Akgun S. & Araz, A. (2014). The Effects of Conflict Resolution Education on Conflict Resolution Skills, Social Competence, and Aggression in Turkish Elementary School Students. **Journal of Peace Education**. Mersin, Turkey.pp (30-45).

Bennett-Johnson, E. (2004) .The Root of School Violence: Causes and Recommendations for a Plan of Action. College Student Journal, 2(38). p199. ERIC. **http://eric.ed.gov**.

Chui,W. H. & Chan, H. C. (2012) .An Empirical Investigation of Social Bonds and Juvenile Delinquency in Hong Kong. Published online: (1) February 2012. **Springer Science & Business Media**, LLC 2012.

Edwards, C. (2010). **Student Violence and the Moral Dimentions of Education Psychology in the Schools**, 38(3). Brigham Young University.

Groff, E. (2015). Informal Social Control and Crime Events. **Journal of Contemporary Criminal Justice**, Vol. 31(1) pp(90–106).

Guadalupe, J. & Bein, A. (2002). Violence and Youth What Can We Learn? International Journal of Adolescence & Youth. Vol 10 (1-2) pp (157-176). **http //psycnet. apa. org /index,cfm**.

Han, Y. & Kim, H. & Ma, J. (2015). Schoo Brands and Onest of Substance Use among Korean Youth: An Examinations of Social Control Theory. Internationa Journal of Environmental Research and Puplic Health**.**(12) pp(2923-2940).Marsh.Switzerland: Basel. **www.mdpi.com/journal/ijerph.**

Janowitz, M. (2014). Sociological Theory and Social Control. American Journal of Sociology. Vol. 81, No.1 pp (82-108) The University of Chicago Press Stable. **http://www.jstor.org/stable 27 Feb 2014 07:28:13 AM.**

Kindiki, J. (2009). Effectiveness of Communication on Students Discipline in Secondary Schools in Kenya, Educational Research and Review, 4 (5).pp (252-259**). http://www.academicjournals.org.**

Lianos, M. (2003). Social Control after Foucault. Surveillance & Society 1(3) pp (412-430). **http://www.surveillance-and-society.org**

Miclat, J.R, Euse. F. (2005). **Strategic Planning in Education: Making Change Happen** .Rex Book Store, Inc: Manila.

Ning Bao, W., Haas, A, Chen, X. & Pi, Y. (2012) .Repeated strain, Social Control, Social Learning, and Delinquency: Testing an Integrated Model of General Strain Theory China. Youth & Society, Vol. 46(3) pp (402–424). **yas.sagepub.com.**

Pauwels. L. & Svensson R. (2010) . Informal Controls and the Explanation of Propensity to Offend: A Test in Two Urban Sample, puplished online : 2 February 2010, **Springer Science & Business Media**.

Pittaro. M. (2007). School Violence and Social Control Theory: An Evaluation of the Columbine Massacre**. International Journal of Criminal Justice Sciences**, 2 (1), pp (1-12).

Sebastian, G. (2006). Threats Violence by Students in Higher Education. **Journal of Higher Education**, 5 (3), pp (30-89).

Shea, R. & Meena, A.(2010). **Adolescent Youth and Social Control: The Changing Role of Public Schools**. (Ph.D.) Dissertation Northeastern University, Dissertation Abstracts International, Volume: 72-01, Section: A, page: 0374

Submarine, E. (1999**). Differences in Social and Moral Heretical Values among Colombian and American Professors of University of Southern Mississippi**. (0211) Degree PHD . Dissertation Abstracts International, a60/06.P.1984 Dec1999.

Tilak, J. (2008). Social Control on Higher Education**. Rajagiri Journal of Social Development,** 4(2), December , pp (93-105).

Woosuk ,Y. (2009). **State Control, Social Ties, Social Control: Examining the Roles of Residents' Perception of the Police on Social Interactions, Social Cohesion, and Informal Social Control**. City University of New York, ProQuest, UMI Dissertations Publishing.

الملاحق

ملحق (1)

أداة الدراسة بصورتها الأولية

الأستاذ الدكتور.................................. المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان: "**واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واستراتيجية مقترحة لتنميته وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية**". وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في أصول التربية من الجامعة الأُردنية. وقد أعدت الباحثة أداة البحث المتمثلة في مقياس واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية وفق النظرية البنائية الوظيفية، والمكونة من (58) فقرة وقد تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية: دور الجامعة في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة، الأساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي، والصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية.

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة وكفاية أرجو إبداء رأيكم في أداة الدراسة من حيث:

1- مدى انتماء الفقرة للمحور الذي وضعت ضمنه .

2- دقة وسلامة الصياغة اللغوية للفقرة .

3- أي تعديلات ترونها ملائمة وتخدم أهداف الدراسة .

مع خالص الشكر والتقدير لتعاونكم

الباحثة: ناديا تحسين العش

المحور الأول : دور الجامعة في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة.							
الرقم	الفقـــــرة	انتماء الفقرة للمحور		الصياغة اللغوية		بحاجة إلى تعديل	التعديل المقترح
		منتمية	غير منتمية	ملائمة	غير ملائمة		
1	تعزّز الجامعة روح الانتماء الوطني لدى الطلبة.						
2	تنمي الوازع الديني والأخلاقي لدى الطلبة.						
3	توضَّح الجامعة عبر لوائحها وأنظمتها قواعد ضبط السلوك الاجتماعي .						
4	تعرِّف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم نحو وطنهم .						
5	تعوِّد الطلبة على حرية التعبير وإبداء الرأي بعيدا عن إيذاء مشاعر الآخرين .						
6	تؤكد على القيم الأخلاقية في سلوكات الطلبة.						
7	توظّف الجانب الأخلاقي في تحسين أساليب التعامل مع الآخرين .						
8	تنمي الضمير والضوابط الدينية والأخلاقية لدى الطلبة .						
9	تعزز مبدأ الشراكة بين الجامعة وبين مؤسسات المجتمع المدني لتفعيل آليات الضَّبط .						
10	تنمي الثقة بالنفس واحترام الذات والاخرين .						
11	تؤكد على أهمية التماسك الأسري وتعززه لدى الطلبة .						
12	تراعي النزاهة والعدالة في توزيع المنح الجامعية والمساعدات الدراسية.						
13	تستخدم منابرها الإعلامية (كالإذاعة والصحف) لتوعية الطلبة بمخاطر الانحرافات السلوكية .						

14	تعرّف الطلبة بخصائص وسمات المجتمع .						
15	تعزّز العمل الجماعي والتعاون البناء لدى الطلبة .						
16	تعزّز سلوك الالتزام والانضباط الذاتي لدى الطلبة.						
17	توفر للطلبة جو من الأمان والحرية داخل الحرم الجامعي.						
18	تشجِّع الطلبة على النقد الموضوعي.						
19	تشجِّع الطلبة على التمسك بالعادات و التقاليد الايجابية السائدة في المجتمع والتي تتوافق مع الدين.						
20	تعزز أساليب الحوار الديمقراطي لإتاحة الفرصة للطلبة للتعبير عن رأيهم بصراحة.						
21	توجه الطلبة نحو أساليب حل المشكلات وفضّ النزاعات.						
22	تساهم بتقديم حلول مقترحة للظواهر السلبية والانحرافات الاجتماعية لدى الطلبة عن طريق البحث العلمي .						

المحور الثاني: الأساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية

(وقائية – إرشادية – علاجية)

الرقم	الفقـــــرة	انتماء الفقرة للمحور		الصياغة اللغوية		بحاجة إلى تعديل	التعديل المقترح
		منتمية	غير منتمية	ملائمة	غير ملائمة		
23	تطبيق القوانين والأنظمة عند حدوث التجاوزات .(علاجية)						
24	استخدام أسلوب الحوار والنقاش لحل مشكلات الطلبة . (وقائية)						
25	التعاون مع المؤسسات الدينية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة.(إرشادية)						
26	التعاون مع المؤسسات الأمنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي						

	لدى الطلبة. (إرشادية)						
28	التعاون مع المؤسسات الإعلامية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة. (إرشادية)						
29	استضافة ذوي الاختصاص لإلقاء المحاضرات التوعوية ذات العلاقة بالضَّبط الاجتماعي. (وقائية)						
30	استخدام النشاطات الفنية المختلفة لغرس قيم الضَّبط الاجتماعي.(وقائية)						
31	تعزيز الإنجاز الأكاديمي لدى الطلبة المتفوقين(وقائية)						
32	استخدام أسلوب الإرشاد في معالجة وتقويم أنماط السلوك السلبي لدى الطلبة. (إرشادية).						
33	انشاء سجلات متابعة للطلبة الذين لديهم مشكلات سلوكية.(علاجية)						
34	التعاون مع الجهات الأمنية في معالجة سلوكات العنف لدى الطلبة. (علاجية)						
35	تفرض بعض العقوبات لتقويم السلوك غير المرغوب لدى الطلبة.(علاجية)						
36	استخدام الإعلام الجامعي لتوعية الطلبة بمخاطر الانحرافات السلوكية.(إرشادية)						
37	استخدام الإجراءات التأديبية عند مخالفة الطلبة للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في الجامعة. (علاجية)						
38	حرمان الطلبة الذين لديهم مخالفات سلوكية من الفرص التعليمية بسبب تصرفاتهم (التوقف لمدة فصل) علاجية .						
39	تشجيع الطلبة على المشاركة في النشاطات اللامنهجية والأعمال التطوعية.(وقائية)						
40	إشراك الطلبة في صنع القرار و تحمل المسؤولية. (وقائية)						

المحور الثالث : الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية.							
الرقم	الفقـــــرة	انتماء الفقرة للمحور		الصياغة الغوية		بحاجـة إلـــى تعديل	التعديل المقترح
		منتمية	غيــر منتمية	ملائمة	غيـــر ملائمة		
41	ضعف الانتماء الوطني لدى بعض الطلبة .						
42	ضعف الوازع الديني لدى بعض الطلبة .						
43	ضعف الضوابط القيمية والأخلاقية لدى بعض الطلبة.						
44	تنوع البيئات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للطلبة.						
45	عدم تطبيق الأنظمة واللوائح المنظمة لقواعد السلوك عند الطلبة.						
46	ضعف العلاقة مابين الجامعة والأسرة.						
47	انتشار ظاهرة العنف المجتمعي لدى الطلبة.						
48	قلة أعداد المتخصصين في مجال الإرشاد النفسي والاجتماعي.						
49	التأثير السلبي لوسائل الإعلام المختلفة والإنترنت على الطلبة.						
50	ضعف ارتباط الأنشطة الطلابية بمجالات ومفاهيم الضَّبط الاجتماعي.						
51	قلة الموارد المالية لدى الجامعة.						
52	عدم كفاية بعض أعضاء الهيئة التدريسية في التعامل مع مشكلات الطلبة.						
53	غياب التنسيق بين الجامعة وبعض مؤسسات المجتمع المعنية بتحقيق الضَّبط الاجتماعي.						

54	عدم مراعاة العدالة والنزاهة في التعامل مع الطلبة.						
55	تركيز الجامعة على الجوانب الأكاديمية أكثر من اهتمامها بالجوانب التي تنمي شخصية الطلبة.						
56	السلوكات السلبية لبعض الطلبة والتي تتنافي مع قيم ومعايير المجتمع.						
57	غياب دور الأسرة في ترسيخ الضَّبط الاجتماعي .						
58	السلبية واللامبالاة لدى بعض الطلبة .						

وقد تمت صياغة البنود التالية في الاستبانة في ضوء النظرية البنائية الوظيفية وبالاستناد للأدب النظري الذي يتحدث عنها لقياس دور الجامعة في تحقيق الضَّبط الاجتماعي . (مخصصة للمحكمين فقط)

النظرية البنائية الوظيفية			
المحور الأول : تكامل الأنساق			
الـــــرقم المتسلسل	رقم الفقرة في الأداة	الفقـــــــــــــــرة	ملاحظـــــات
1	1	تعزز الجامعة روح الانتماء الوطني لدى الطلبة.(الانتماء)	
2	2	تنمي الوازع الديني والأخلاقي لدى الطلبة.(الدين)	
3	11	تؤكد على أهمية التماسك الأسري وتعززه لدى الطلبة .(أسرة)	
4	14	تعرف الطلبة بخصائص وسمات المجتمع .(عرف وتقاليد)	
5	13	تستخدم منابرها الإعلامية (كالإذاعة والصحف) لتوعية الطلبة بمخاطر الانحرافات السلوكية .(إعلام)	
6	22	تساهم بتقديم حلول مقترحة للظواهر السلبية والانحرافات الاجتماعية لدى الطلبة عن طريق البحث العلمي . (الجامعات والمؤسسسات تربوية)	
7	9	تعزز مبدأ الشراكة بين الجامعة وبين مؤسسات المجتمع المدني لتفعيل آليات الضَّبط الاجتماعي .(مؤسسات المجتمع)	

المحور الثاني : الاستقرار والتوازن			
8	16	تعزز سلوك الالتزام والانضباط الذاتي لدى الطلبة .	
9	3	توضح الجامعة عبر لوائحها وأنظمتها قواعد ضبط السلوك الاجتماعي .	
10	4	تعرف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم نحو وطنهم .	
11	21	توجه الطلبة نحو أساليب حل المشكلات وفض النزاعات.	
12	5	تعود الطلبة على حرية التعبير وإبداء الرأي بعيدا عن إيذاء مشاعر الآخرين.	
13	18	تشجع الطلبة على النقد الموضوعي.	
14	20	تعزز أساليب الحوار الديمقراطي لإتاحة الفرصة للطلبة للتعبير عن رأيهم بصراحة.	
15	17	توفر للطلبة جو من الأمان والحرية داخل الحرم الجامعي.	
16	15	تعزز العمل الجماعي والتعاون البناء لدى الطلبة .	
المحور الثالث : الالتزام بالقيم			
17	6	تؤكد على القيم الأخلاقية في سلوكيات الطلبة.	
18	8	تنمي الضمير والضوابط الأخلاقية لدى الطلبة .	
19	10	تنمي الثقة بالنفس واحترام الذات والاخرين .	
20	7	توظف الجانب الأخلاقي في تحسين أساليب التعامل مع الآخرين .	
21	19	تشجع الطلبة على التمسك بالعادات و التقاليد الايجابية السائدة في المجتمع والتي تتوافق مع الدين.	
22	12	تراعي النزاهة والعدالة في توزيع المنح الجامعية والمساعدات الدراسية.	

الجامعة الأُردنية **بسم الله الرحمن الرحيم**

كلية العلوم التربوية **ملحق (2)**

قسم أصول التربية **أداة الدراسة(الاستبانة) بصورتها النهائية**

حضرة الأستاذ الدكتور/ الدكتورة: ....عضو هيئة التدريس المحترم .

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان: " **واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأُردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واستراتيجية مقترحة لتنميته وفقــاً للنظرية البنائية الوظيفية** ". وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في أصول التربية من الجامعة الأُردنية.

يرجى التكرم بقراءة العبارات فقرات الاستبانة المرفقة، والتي تشتمل على (42) فقرة موزعة على ثلاثة محاور لمعرفة واقع الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة في الجامعات الأُردنية وفق النظرية البنائية الوظيفية ، ثم الاشارة بوضع علامة (×) أمام الاستجابة التي تعبر عن رأيكم بدرجة التوافق معها .

علماً بأن هذه البيانات ستعامل بسرية تامة ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

مع خالص الشكر والتقدير لتعاونكم

الباحثة : ناديـا تحسين العش

اسم الجامعة : ☐ **الأُردنية** ☐ **اليرموك** ☐ **مؤتة**

☐ **جدارا** ☐ **عمان العربية** ☐ **الشرق الأوسط**

نوع الكليــة : ☐ **إنسانية** ☐ **علمية**

المحور الأول : دور الجامعات الأُردنية في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة.						
الرقم	الفقـــــــــــــــرة	الدرجـــــــــــــة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
1	تعزز الجامعة روح الانتماء الوطني لدى الطلبة.					
2	تنمي الوازع الديني لدى الطلبة.					
3	تعرف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم نحو وطنهم .					
4	تؤكد على القيم الأخلاقية في سلوكات الطلبة.					
5	توظف الجانب الأخلاقي في تحسين أساليب التعامل مع الآخرين .					
6	تنمي الضمير والضوابط الدينية والأخلاقية لدى الطلبة .					
7	تعزز مبدأ الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني لتفعيل آليات الضبط.					
8	تنمي الثقة بالنفس واحترام الذات والاخرين .					
9	تؤكد على أهمية التماسك الأسري وتعززه لدى الطلبة .					
10	تراعي العدالة في توزيع المنح الجامعية والمساعدات الدراسية.					
11	تستخدم منابرها الإعلامية (الإذاعة /شبكات التواصل) لتوعية الطلبة بمخاطر الانحرافات السلوكية .					
12	تعزز العمل الجماعي والتعاون البناء لدى الطلبة .					
13	تعزز سلوك الالتزام والانضباط الذاتي لدى الطلبة.					
14	توفر للطلبة جواً من الأمان والحرية للطلبة داخل الحرم الجامعي.					
15	تشجع الطلبة على التمسك بالعادات و التقاليد الايجابية السائدة في المجتمع والتي تتوافق مع الدين.					

16	تعزز أساليب الحوار الديمقراطي وحرية التعبير بعيداً عن إيذاء مشاعرالآخرين.					
17	توجه الطلبة نحو الأساليب العقلانية لحل المشكلات وفض النزاعات.					
18	تساهم بتقديم حلول مقترحة للظواهر السلبية والانحرافات الاجتماعية لدى الطلبة عن طريق البحث العلمي .					
المحور الثاني: الأساليب المستخدمة لتحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية						
الرقم	الفقـــــرة	الدرجـــــــــــــة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
19	تطبيق القوانين والأنظمة عند حدوث التجاوزات .					
20	استخدام أسلوب الحوار لحل مشكلات الطلبة .					
21	التعاون مع مؤسسات المجتمع في تحقيق الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة.					
22	استضافة ذوي الاختصاص لإلقاء المحاضرات التوعوية ذات العلاقة بالضَّبط الاجتماعي.					
23	استخدام النشاطات الفنية المختلفة لغرس قيم الضَّبط الاجتماعي.					
24	تعزيز الإنجاز الأكاديمي لدى الطلبة المتفوقين.					
25	استخدام أسلوب الإرشاد في معالجة وتقويم أنماط السلوك السلبي لدى الطلبة.					
26	انشاء سجلات متابعة للطلبة الذين لديهم مشكلات سلوكية.					
27	التعاون مع الجهات الأمنية في معالجة سلوكات العنف لدى الطلبة.					
28	استخدام الإعلام الجامعي لتوعية الطلبة بمخاطر الانحرافات السلوكية.					
29	استخدام الإجراءات التأديبية عند مخالفة الطلبة للقوانين المعمول بها في الجامعة.					
30	إشراك الطلبة في تحمل المسؤولية في صنع القرار.					

المحور الثالث : الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأُردنية.						
الرقم	الفقـــــرة	الدرجـــــــــــــة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
31	ضعف الانتماء الوطني لدى بعض الطلبة .					
32	ضعف الوازع الديني لدى بعض الطلبة .					
33	ضعف الضوابط القيمية الأخلاقية لدى بعض الطلبة.					
34	تنوع البيئات الثقافية الاجتماعية الاقتصادية للطلبة.					
35	عدم تطبيق القوانين المنظمة لقواعد السلوك على الطلبة.					
36	انتشار العنف لدى الطلبة.					
37	قلة أعداد المتخصصين في مجال الإرشاد النفسي الاجتماعي.					
38	التأثير السلبي لوسائل الإعلام (الإنترنت) على الطلبة.					
39	قلة الموارد المالية لدى الجامعة .					
40	عدم كفاية بعض أعضاء الهيئة التدريسية في التعامل مع مشكلات الطلبة					
41	غياب التنسيق بين الجامعة وبعض مؤسسات المجتمع المعنية بتحقيق الضَّبط الاجتماعي					
42	عدم مراعاة العدالة في التعامل مع الطلبة.					

الملحق (3)

قائمة بأسماء الأساتذة محكمي الأداة مرتبة حسب الحروف الهجائية

الرقم	الاسم	التخصص	جهة العمل
1	أ.د. أنمار الكيلاني	الإدارة التربوية	الجامعة الأُردنية
2	د. حيدر ظاظا	التقويم والقياس	الجامعة الأُردنية
3	د. خالد السرحان	الإدارة التربوية	الجامعة الأُردنية
4	أ.د. راتب السعود	الإدارة التربوية	الجامعة الأُردنية
5	أ. د. سلامة يوسف طناش	أصول التربية	الجامعة الأُردنية
6	أ. د. صالح عليمات	الإدارة التربوية	جامعة اليرموك
7	أ. د. عادل طنوس	الإرشاد التربوي	الجامعة الأُردنية
8	أ.د. عبد الرحمن الهاشمي	المناهج التربوية	جامعة عمان العربية
9	د. عبد السلام فهد العوامرة	أصول التربية	الجامعة الأُردنية
10	د. فريال أبو عواد	التقويم والقياس	الجامعة الأُردنية
11	أ.د. محمد القضاة	أصول التربية	الجامعة الأُردنية
12	أ.د. هاني عبد الرحمن الطويل	الإدارة التربوية	الجامعة الأُردنية

الملحق (4)

قائمة بأسماء الخبراء التربويين الذين قاموا بتحكيم الاستراتيجية مرتبة حسب الحروف الهجائية

الرقم	الاسم	التخصص	اسم الجامعة
1	أ.د. أنمارمصطفى الكيلاني	الإدارة التربوية	الجامعة لأُردنية
2	د. خالد السرحان	الإدارة التربوية	الجامعة لأُردنية
3	أ.د. راتب السعود	الإدارة التربوية	الجامعة لأُردنية
4	أ.د. سلامة يوسف طناش	الإدارة التربوية	الجامعة لأُردنية
5	د. صالح أحمد أمين عبابنة	الإدارة التربوية	الجامعة لأُردنية
6	د. عاطف بن طريف	الإدارة التربوية	الجامعة لأُردنية
7	أ.د. عاطف مقابلة	الإدارة التربوية والأصول	جامعة عمان العربية
8	أ.د. محمد أمين القضاة	أصول التربية	الجامعة لأُردنية
9	د. محمد سليم الزبون	أصول التربية	الجامعة لأُردنية
10	د. محمد صايل الزيود	أصول التربية	الجامعة لأُردنية
11	أ.د. محمد العمايرة	الإدارة التربوية والأصول	جامعة عمان العربية
12	أ.د. هاني عبد الرحمن الطويل	الإدارة التربوية	الجامعة لأُردنية

الجامعة الأردنية
THE UNIVERSITY OF JORDAN
رئاسة الجامعة
University Administration

الرقم: ١/٢٠١٤/ ٤٥٤٣
الرقم الآلي: ٧٨١٣٦٢
الموافق: ٢٠١٤/١٢/٣م

معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة، وبعد،

فأرجو إعلامكم بأن الطالبة "ناديا تحسين حسن العش" من طلبة برنامج دكتوراه أصول التربية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية تقوم بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان:

" واقع الضبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واستراتيجية مقترحة لتنميته وفقاً للنظرية الوظيفية البنائية "

وتحتاج إلى الحصول على معلومات إحصائية عن عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية والخاصة من وزارتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالبة المذكورة لغايات البحث العلمي حسب الأصول، علماً بأن المشرف على أطروحتها هو الأستاذ الدكتور "صالح الرواضية".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

/رئيس الجامعة
نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية

الأستاذ الدكتور موسى اللوزي

أ.أ

هاتف: ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي: ٢١١٢٠ فاكس: ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) فرعي- ٢١٠٣٥ عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel.: (962-6) 5355000 Ext.: 21120 Fax: (962-6) 5355511 Ext: 21035 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo

الجامعة الأردنية

كلية العلوم التربوية

Faculty of Educational Sciences

13 APR 2015

رقم الوارد ....

رقم الملف ....../2/12.......

التاريخ 2015/4/8

الأستاذ الدكتور نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة، وبعد،

فتقوم الطالبة تانيا تحسين حسن العش من طلبة برنامج دكتوراه أصول التربية بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان "واقع الضبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واستراتيجية مقترحة لتنميته وفقاً للنظرية الوظيفية البنائية". وتحتاج إلى تطبيق أداة دراستها على أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات العلمية والإنسانية في الجامعة الأردنية.

أرجو التكرم بالموافقة، وأن تأذنوا بمخاطبة الأساتذة عمداء الكليات في الجامعة؛ لتسهيل مهمة الطالب المذكور، علماً أن مشرفها هو الأستاذ الدكتور صالح الرواضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

/عميد كلية العلوم التربوية

نائب العميد لشؤون الدراسات العليا

أ.د. صالح الرواضية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ (٩٦٢-٦) فرعي ٢٤٤٠٠ فاكس ٥٣٠٠٢٣٩ (٩٦٢-٦) داخلي ٢٤٤٤١ عمان ١١٩٤٢ الأردن

Tel.: (962-6)5355000 Ext.: 24400 Fax: (962-6)5300239 Internal: 24441 Amman 13942 Jordan

E-mail: admin@ju.edu.jo

الجامعة الأردنية
THE UNIVERSITY OF JORDAN
رئاسة الجامعة
University Administration

جامعة اليرموك / رئاسة الجامعة
الصادر والوارد
٢٩ آذار ٢٠١٥
رقم التسلسل: ٢١٥٣
رقم الملف:

الرقم: ١/٢٠١٤/ ٤٥٤٣
الرقم الآلي: ٧٨١٣٦٢
الموافق: ٢٠١٤/١٢/م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة اليرموك المحترم

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة، وبعد،

فأرجو إعلامكم بأن الطالبة "ناديا تحسين حسن العش" من طلبة برنامج دكتوراه أصول التربية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية تقوم بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان:

" واقع الضبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واستراتيجية مقترحة لتنميته وفقاً للنظرية الوظيفية البنائية "

وتحتاج إلى تطبيق أداة دراستها على أعضاء هيئة التدريس في جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالبة المذكورة لغايات البحث العلمي حسب الأصول، علماً بأن المشرف على أطروحتها هو الأستاذ الدكتور "صالح الرواضية".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

/رئيس الجامعة
نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية

الأستاذ الدكتور موسى اللوزي

هاتف: ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي: ٢١١٢٠ فاكس: ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) فرعي- ٢١٠٣٥ عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel.: (962-6) 5355000 Ext.: 21120 Fax: (962-6) 5355511 Ext: 21035 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
YARMOUK UNIVERSITY

الرقم: ....

التاريخ: .... هـ

الموافق: .... م

الزملاء رؤساء الاقسام المحترمين

تحية طيبة وبعد،

يرجى تسهيل مهمة الباحث من خلال توزيع الاستبانة المرفقة
على اعضاء هيئة التدريس في الاقسام المختلفة لتعبئتها
وإعادتها لسكرتيرات الاقسام حتى يتسنى لها جمعها في
وقت لاحق.

شكراً لتعاونكم

عميد كلية التربية

٢٠١٥/٢/٢٩

تلفون: ٩٦٢-٢-٧٢١١١١١ فاكس: ٩٦٢-٢-٧٢٧٤٧٢٥ اربد- الاردن
Tel:962-2-7211111 Fax: 962-2-7274725 Irbid-Jordan Email:Fac-edu@yu.edu.jo http://www.yu.edu.jo

الجامعة الأردنية
THE UNIVERSITY OF JORDAN
2012-1962 50

رئاســــة الجامعــــة
University Administration

الرقـــم : ٤٥٤٣/٢٠١٤/١
الرقم الآلي: ٧٨١٣٦٢
الموافـــق: ٢٠١٤/١٢/٢٣م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة مؤتة المحترم

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة، وبعد،

فأرجو إعلامكم بأن الطالبة "ناديا تحسين حسن العش" من طلبة برنامج دكتوراه أصول التربية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية تقوم بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان:

" واقع الضبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واستراتيجية مقترحة لتنميته وفقاً للنظرية الوظيفية البنائية "

وتحتاج إلى تطبيق أداة دراستها على أعضاء هيئة التدريس في جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالبة المذكورة لغايات البحث العلمي حسب الأصول، علماً بأن المشرف على أطروحتها هو الأستاذ الدكتور "صالح الرواضية".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

/رئيس الجامعة
نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية

الأستاذ الدكتور موسى اللوزي

أ.أ

هاتف- ٥٣٥٥٠٠٠ (٦- ٩٦٢) فرعي- ٢١١٢٠ فاكس- ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) فرعي- ٢١٠٣٥ عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel.: (962-6)5355000 Ext.: 21120 Fax: (962-6)5355511 Ext: 21035 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo

الجامعة الأردنية
THE UNIVERSITY OF JORDAN
رئاسة الجامعة
University Administration

الرقم : ١/٢٠١٤/٤٥٤٣
الرقم الآلي: ٧٨١٣٦٢
الموافق: ٢٠١٤/١٢/٢٣م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة عمان العربية للدراسات العليا المحترم

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة، وبعد،

فأرجو إعلامكم بأن الطالبة "ناديا تحسين حسن العش" من طلبة برنامج دكتوراه أصول التربية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية تقوم بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان:

" واقع الضبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واستراتيجية مقترحة لتنميته وفقاً للنظرية الوظيفية البنائية "

وتحتاج إلى تطبيق أداة دراستها على أعضاء هيئة التدريس في جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالبة المذكورة لغايات البحث العلمي حسب الأصول، علماً بأن المشرف على أطروحتها هو الأستاذ الدكتور "صالح الرواضية".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

/رئيس الجامعة
نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية

الأستاذ الدكتور موسى اللوزي

أ.أ

هاتف: ٥٣٥٥٠٠٠ (٦- ٩٦٢) فرعي: ٢١١٢٠ فاكس: ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) فرعي- ٢١٠٣٥ عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel.: (962-6) 5355000 Ext.: 21120 Fax: (962-6) 5355511 Ext: 21035 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo

الجامعة الأردنية
THE UNIVERSITY OF JORDAN
رئاســـــة الجامعـــــة
University Administration

الرقـــــم : ١/٢٠١٤/٤٥٤٣
الرقم الآلي: ٧٨١٣٦٢
الموافـــق: ٢٠١٤/١٢/٢٣م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا المحترم

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة، وبعد،

فأرجو إعلامكم بأن الطالبة "ناديا تحسين حسن العش" من طلبة برنامج دكتوراه أصول التربية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية تقوم بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان:

" واقع الضبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واستراتيجية مقترحة لتنميته وفقاً للنظرية الوظيفية البنائية "

وتحتاج إلى تطبيق أداة دراستها على أعضاء هيئة التدريس في جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالبة المذكورة لغايات البحث العلمي حسب الأصول، علماً بأن المشرف على أطروحتها هو الأستاذ الدكتور "صالح الرواضية".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

/رئيس الجامعة
نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية

الأستاذ الدكتور موسى اللوزي

أ.أ

هاتف: ٥٣٥٥٠٠٠ (٦- ٩٦٢) فرعي: ٢١١٢٠ فاكس: ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) فرعي- ٢١٠٣٥ عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel.: (962-6) 5355000 Ext.: 21120 Fax: (962-6) 5355511 Ext: 21035 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo

THE REALITY OF SOCIAL CONTROL AMONG STUDENTS OF JORDANIAN UNIVERSITIES AS PERCEIVED BY FACULTY MEMBERS AND SUGGESTING STRTEGY FOR DEVELOPING IT ACCORDING TO THE CONSTRUCTIVISM FUNCTIONAL THEORY

By

Nadia T. Al-Uosh

Supervisor

Dr. Saleh M. Al-Rawadiah

ABSTRACT

The study aimed to identify the reality of social control of the Jordanian university students from the viewpoint of faculty members, and examen the impact of variables: (types of university and types of college) on the social control level, as well as proposing an educational strategy, that is based on constructivism functional theory, to develop social control among students. The study was based on a survey method analytical developmental. The population of the study consisted of all faculty members of staff, totaling (8823) faculty in the Jordanian public and private universities member of the academic year (2014/2015). The study sample consisted of (749) faculty member, the sample has been selected according to cluster stratified way. To achieve the objectives of the study, the researcher developed an instrument (questionnaire), consisting of (42) items, validity and reliability of the survey items were confirmed.

The results of the study showed an estimate average of the following: the reality of social control in Jordanian universities, the role of Jordanian universities in achieving social control of the students, and the methods used by universities to achieve social control. The results also showed that recognition is high on the axis: (difficulties challenge of achieving social control in Jordanian universities). Furthermore, the study results revealed significant statistical differences in the role of type of university in achieving social control that can be attributed to privet universities. Finally, the results showed significant statistical differences in the role of types of college in achieving social control that can be attributed to humanitarian colleges. No statistically significant differences in achieving social control on the axis that represents difficulties that limits achieving social control in the Jordanian universities. Based on these results, an educational strategy in accordance with the constructivism functional theory was developed.

Finally the study came out with the recommendations that highlight the need for the adoption of the proposed development of social control in Jordanian universities strategy.

Key Words: Social Control, Jordanian Universities, Constructivism Functional Theory